تسييس الأمازيغية

و

المؤامرة الصامتة

حول

العرش المغربي

العرش المغربي

منشورات عربية

6

عبد الحميد العوني

joe Bexton

28.05.05

Z. CHEIKH

3 DOLLAR'S

الإهداء : إلى أصوات الملائكين الصغيرين : نور وابتسام ...

عنوان الكتاب : تسييس الأمازيغية
والمؤامرة الصامتة حول العرش المغربي

المؤلف : عبد الحميد العوني.

الناشر : منشورات عربية

العنوان : ص.ب. 5537 بريد سيدي ابراهيم - فاس

الإيداع القانوني : 2005/0685

الترقيم الدولي (ردمك) : 9954-0-3696-2

رقم الدورية (ردمد) : 1114-7318

المواقع الإلكترونية : www.moroccan politics.com
و www.Nizariat.com

العنوان الإلكتروني : Abdel_aouni@ yahoo.com

أسئلة ... للتوطئة ...

هل هناك أدوات لاندماج الأمازيغية في النظام الملكي ؟ وهل هو اندماج قبل الإسلام أو بعده أو في خضم صراع العائلات حول العرش، وتناوبها (التاريخي) لإدارته ؟ وما حقيقة إدارة "الحضور الأمازيغي" في نخبة الملك الجديدة، التي تحكم المغرب الآن ؟ ما حقيقة "الحضور الأمازيغي" في الأجهزة الأمنية التي لها القرار ؟ كيف الخروج من منطق المواجهة بين العرب والأمازيغ حول الملك، وليس ضد الملك - كما كان -؟ وأي تأثير "لصراع الحضارات" بين من يعتقد بوجود حضارتين أمازيغية، وعربية في المغرب، وأي استفادة للغرب في إدارة هذا الصراع خصوصا إدارة بوش - رايس، حيث أصبحت الدولة جزءا في هذا الصراع، وهل أصبحت الدولة بتدخلها جزءا من المشكل أم جزءا من الحل ؟

كيف لإمارة المؤمنين والإسلام أن يقبل الاختلاف الأمازيغي ؟ وهل المملكة مملكة أمازيغية استضافت العرب والإسلام في لقاء عضوي ؟ وهل يتم "تمزيغ" العرش و"تمزيغ إمارة المؤمنين" في خطة "سرية وبعيدة المدى" ؟

هل يمكن إنتاج "طريق ثالث" بين اقتراحي حسن أوريد "اندماج الأمازيغية في النظام الملكي" وبين رأي شفيق الذي يعتبر مملكة محمد السادس "مملكة أمازيغية" تعود إلى ما قبل الإسلام، وبينهما كيف تظهر استراتيجية علي الهمة التي يعارضها أوريد - شفيق في إدارة هذا الملف؟

منذ البدء، أنا لا أثق في الأعراق، أثق في الوجود ؛ لأن الإنسان ساكن اللانهاية L'homme habite l'infini و"الحياة المشتركة" تؤمن بالتقليد ليستمر فيها الماضي، وتؤمن بالتغيير لتستمر في المستقبل ...

لذلك فهذه الأسئلة الحارقة، والكاشفة لما يجري التي يتضمنها الكتاب، فرضها التحليل، ولا يَغْدُو الكتاب إلا "توطئة لمقاربة تحليلية جريئة" لموضوع أخذ يُدْخِلُهُ البعض في إطار "المقدس الظرفي" التي تُؤَمِّنُهُ مرحلة لتُدِير نفسها به ؛ وبالتالي فإن الطَرح الاستقصائي لموضوع الأمازيغية والاستراتيجية الخارجية التي تحاول استثماره يُعَدُّ أساسا رَئِيسًا لاستجلاء ما يجري، لتقريب ما يجب أن يكون ...

عبد الحميد العوني

فاس، في 2005/4/29

الفصل الأول : تسييس الأمازيغية أول خطر على العرش ؟!

كيف يتحالف الأمازيغيون والأمريكيون لتغيير النظام

هناك ملاحظات جوهرية قبل تعميق التحليل لظاهرة الأمازيغية، تشكل المتن الأولي لها، ولأي تحليل حول هذه الظاهرة :

أ . على المغرب أن يتطرف في الدفاع عن "الحقوق الثقافية" للأمازيغ، كما عليه أن يتطرف في مكافحة أي تسييس للأمازيغية، فالأمازيغية السياسية سرطان لن يتوقف عند تدمير المخزن، لأن الأمازيغ المرابطين من حددوا مصالحه، بل سيتعدى تدميره المخزن لتدمير الدولة التي لا تزال تحمل بعض شروطها العربية - الإسلامية، وستكون أي خطوة "سياسية" للأمازيغية خطوة لتجذير بديل يعيد إنتاج الدولة.

من جهة أخرى، الأمازيغية السياسية بنفس داء الإسلام السياسي، وحَمْلُ المخزن الجديد على وضع الأمازيغية السياسية في مقابل الإسلام السياسي أو لمحاربة الإسلام السياسي خطر على المدى المتوسط.

ب . أمريكا تعيش انقلابا توجيهيا في استراتيجيتها، انقلاب على حكم الأقليات التي أنتجت الديكتاتوريات - طيلة الحرب الباردة وما بعدها إلى تفجيرات 11 شتنبر - فحكم الأقليات أقره الاستعمار الكلاسيكي للقرن العشرين، واستمر طيلة هذا القرن بحروبه الساخنة والباردة، لكنه انتقل بعد 11 شتنبر ومن خلال استراتيجية أمريكا الجديدة إلى نشر الديمقراطية عبر الحرب الاستباقية وبعد حرب العراق انتقل إلى نشر الديمقراطية من خلال سيناريو : "الفوضى الخلاقة"، والذي جعل هذه المرحلة تتجه نحو حكم الأكثرية أو الطائفة الكبرى أو تحالف الأغلبيات أو تحالف القبائل الكبرى، أي من خلال الأغلبية الدينية أو العشائر : الشيعة في العراق، المارونيين في لبنان، البشتون في أفغانستان، ويحضر الأمازيغ لترتيب أوضاع المغرب ضمن هذه الاستراتيجية.

هذه الخطة الأمريكية الجديدة تعتمد على الشارع : شارع الأكثرية Majority أو إنزال أكثرية للشارع، وهو ما أحيى الصورة الصحافية بعد موتها في أبو غريب (لوموند دبلوماتيك، مارس 2005 من أبو غريب إلى تسونامي)، حيث بدأ إحيائها مع (تسونامي) ودور أمريكا وجيشها في الإنقاذ، وهو ما مسح جزئيا صورة هذا الجيش في قتل المدنيين في العراق وأفغانستان، وازداد استثمار إحياء الصورة الصحفية من خلال تصوير الانتفاضة أو حركة الشعوب - بطريقة أمريكية - في حالة الانتخابات في العراق أو صورة انتفاضة الأرز في لبنان، ويأتي إحياء هذه الصورة لتأسيس "انتفاضة أخرى أو من نوع آخر" تعتبر الإرث

الفلسطيني والعربي للانتفاضة غير ذي جدوى خصوصا بعد "عسكرة الانتفاضة الثانية".
لقد سرق المنافسون العرب "الصورة"، وعلى رأس المنافسين (قناة الجزيرة) في الحربين الأخيرتين في أفغانستان والعراق، وكان ضروريا بالنسبة لأمريكا إعادة توجيه الصورة لإنجاح هذا التوجه الجديد : نقل صورة الشارع وإعادة تأويل هذه الصورة وإرسالها إلى نفس الشارع، أي أن ما يجري تأويل تسويقي لحركة الشارع يأتي من الصورة التي صنعها.
إخراج الصورة من النخبة، إلى الشارع، هو ما قرأه بشار الأسر ونصر الله (حزب الله) في تظاهرة الموالاة (زوم اين / أوت) كما صرحا بذلك معا ردا على مظاهرة المعارضة، وكانت مظاهرة الموالاة تظاهرة مليونية أدت إلى رد كمي وكيفي (مليوني) للمعارضة رد الأمور إلى نصابها، ووضعت سلاح حزب الله في ضوء النقاش الوطني، باعتبار سلاحه شأنا لبنانيا داخليا، ف(Floutage) الرقمي لعبة في النقل الجاري للشارع، ويوازي هذا Floutage الرقمي Floutage سياسي يؤكد على انتقال الصورة من جديد من الشارع الذي كان الإسلاميون والمجاهدون / الإرهابيون سادته، إلى المنتفضين لأجل انتخابات نزيهة أو لأجل إخراج احتلال أجنبي، أو ما يدعى "ثورة استقلالات جديدة: تركز على البعد السياسي وغير الطائفي في لبنان، عكس العراق الذي كان فيه الطائفي - الديني سائدا، وفي أفغانستان الطائفي - العرقي، وهو ما يجعل ضمن هذه الخطة الوضع الأمازيغي في المغرب ينحو نحو السياسي، رغم تأكيد شفيق (في لومتان 2005/3/21) أن مطالب الأمازيغ غير سياسية.
ج . فشل الظهير البربري أخَّرَ ديمقراطية المغرب، فالملكية الدستورية لم تجد طريقها، مع عودة النظام المغربي إلى الحكم الذي سبق أن كان قبل الحماية، ولا يمكن للحركة الأمازيغية الجديدة - أمريكيا - إلا إيجاد نفسها في قراءة تتجاوز الارتباط بالعرش، لتكون الديمقراطية ليست حركة العرش أو النخبة، بل حركة الشارع. وهو مؤشر تجلى في حركة الأمازيغيين الذين اتجهوا بعد فشل الديمقراطية، إلى التقرب من العرش للانقلاب عليه في 1971 و1972 ـ يراجع تورط استخبارات البنتاغون في انقلاب أوفقير الذي أصبح شهيد الأمازيغية في نظر المدافعين على تسييس الأمازيغية، في كتابنا تقسيم الصحراء -
الدفاع عن Discrimination positive باتجاه الأمازيغية، وحده الكفيل - في هذه الخطة - باتجاه إنزال الحقوق الأمازيغية للشارع، فالأمازيغيون في نظر استخبارات البنتاغون "طليعة" في المغرب يمكن وحدها إلى جانب الإسلاميين تحريك الشارع، وتحريك الشارع إلى الديمقراطية لن يكون بدون حركة الأمازيغ.
ومواجهة مثل هذا الوضع يتمثل - عند المهندسين الجدد للدولة - بتوجيه نقد اجتماعي للأمازيغية لدعم "الحقوق الثقافية للأمازيغيين"، فيبتعد المجتمع عن أي نقد سياسي للظاهرة، لأنها قد تمنح الوضع الحالي وضعا جديدا يسرع في المطالبة بالحقوق السياسية التي

هي مطلب كل المجتمع المغربي، وبشكل كامل ستكون الحقوق السياسية للأمازيغية مكان الامتيازات السياسية للمخزن.
ولمتابعة تطور الظاهرة يتم استخدام (التجسس العرقي) الذي أصبح إحدى شعب استخبارات البنتاغون وقد أدخلت - للإشارة - الأمازيغية والأمازيغ في ملفاتها منذ تقييم 2002، الذي أقر بما دعي : تحويل الحالة إلى الشارع والشارع إلى حالة (سياسية ومدنية) كإحدى أساليب إدارة (الفوضى الخلاقة) التي ترى أن :
- الملف الصحراوي لم يعد - حركة مدنية - إلا بما يساوي الملف الأمازيغي لتمرير ما يجب من الإصلاحات.، وعليه تسعى البوليساريو إلى إحياء هذا المجتمع، ليس في المخيمات، بل في مجتمع الصحراويين بأراضي 1975.
- لن يسمح بأي انقلاب ضد الملك، ولكن يسمح بالانقلاب على الدولة - يراجع كتابنا حول استراتيجية جنرالات المغرب : "كواليس أمنية لتعيين ياسين المنصوري على لادجيت (استخبارات الجيش) ومحاولة اغتيال الأمير مولاي هشام."
العرض (المدني) أو الانتفاضة من جهة أخرى أدار به العهد الجديد سياسته منذ بدايته وعبر علي الهمة، فكانت انتفاضة العيون 1999 ضد أسلوب البصري في الصحراء، وتظاهرة الأصوليين في البيضاء ضد مدونة سعيد السعدي لتصبح مدونة القصر والقصر هو الحاسم في شأن (مدونة الأسرة)، والتظاهرة ضد الإرهاب بعد 16 مايو ....، فاستراتيجية تحريك الشارع لإنجاح الرهانات الجديدة لعلي الهمة واستراتيجية القصر الجديدة، توازي تكنولوجيا الشارع لإنجاح الرهانات الأمريكية في العالم العربي.
العرش يظهر أنه المساهم الرئيسي في أي حركة دالة في المجتمع المدني والسياسي أو النخبة، والاتجاه الأمريكي نحو أن يكون مساهما من خلال توازن المعادلة وليس احتكارها من أي طرف.

فالصراع الخفي هو بين علي الهمة واستخباراته وأمريكا حول (من سيدير الشارع المغربي في المستقبل ؟)، فقد سعى الحسن الثاني وسعت مرحلته إلى أن يسرق المبادرة من الأحزاب "المعارضة" لمواجهة انتفاضاتها، وهو ما تم بعد مشاركة أحزاب المعارضة السابقة في حكومتي اليوسفي وجطو، وهذا الاستثمار لا يريد أن يتركه بأي حال العرش في طبعته الجديدة لأمريكا، ولا للأحزاب، لأنه لو لم يتحقق "التناوب" الذي كسر الانتقال الديمقراطي لوجدنا أمريكا والمعارضة السابقة في صف واحد نحو الإصلاحات.
الصراع الأمريكي - والسياسة الجديدة لاستخبارات البنتاغون - مع مهندسي العرش الجدد هو حول إدارة (الشارع المغربي)، خصوصا والعرش يحاول أن يتخذ الحقوق باتجاه الأمازيغيين والمرأة عاملين لمحاربة الإسلاميين، ولكنه اتخذ عمليا الأمازيغية ك Confidencial

defence خوفا من أي مسيرة أمازيغية (تاوادا)، تحت عنوان أنها (بدعة أو صناعة عربية) والعرب قدموا ويقدمون الانتفاضات من خلال رمزية الانتفاضة الفلسطينية ؛ وإنتاج انتفاضات أو المساهمة فيها أو تحويل أهدافها، يهيء - في نظر الوجهة المقابلة - الحل في الصحراء كي يحترم الشرعية الدولية، من جهة، ومن جهة أخرى يعمل على الدمقرطة لقبول الحل في الرباط ؛ فدفاع الانتفاضات على تطبيق الشرعية الدولية يدخل البديل إلى الساحة، لتعويض "الأحزاب أو المنظمات المقاومة"، وينسحب هذا التوجه على الشارع الفلسطيني لدفع إسرائيل إلى تطبيق خارطة الطريق، ومجرد أن أمريكا أعادت النظر، واعتبرت سلاح حزب الله شأنا لبنانيا، فهذا الوضع الاستثنائي لصالح الحزب يهيء لاعتبار أهم النقاط العالقة في خارطة الطريق شأنا فلسطينيا - إسرائيليا، وفي الشارع العربي هناك خارطة طريق لتكون الإصلاحات "شأنا داخليا" في البلدان العربية، بعد إلغائها الحرب لتغيير الأنظمة، في مقابل اصطفافها مع "المجتمع المدني والشارع" لتغيير هذه الأنظمة.

العرب يحاولون الدفاع عن منظماتهم المسلحة "بقداسة" ويكون في المقابل تنازلات عن الأرض (مزارع شبعا) بالنسبة للبنان، وأراضي المستوطنات بالنسبة للفلسطينيين، وقد قبل البوليساريو تقسيم الصحراء ونقل الجزائريون الاقتراح عن استخبارات البنتاغون، لأجل أن تبقى البوليساريو بسلاحها وإعلان دولتها على جزء من أراضي الصحراء.

هذا الوضع سار باتجاهين : القبول بدولة غير مسلحة كما يجري في فلسطين، عبر خارطة الطريق، أو القبول بحكم ذاتي في إطار دولة فيدرالية، كما يجري في العراق مع الأكراد ؛ واختيار الاتجاه الثاني، لن يكون إلا بانتخابات مغربية تحت رقابة دولية في 2007، وأخرى لانتخابات سلطة صحراوية منتخبة، تكون برلمانا يقرر حكومتين، مركزية في الرباط وأخرى في العيون، لصالح الساكنة الصحراوية.

الكيان الأمازيغي أو تحويل المغرب الجديد إلى "مملكة أمازيغية" سيخدم ويسهل "حلا في الصحراء" لتمايز وضعهم على وضع الشمال الأمازيغي، خصوصا وأن إدارة هذه النزعة Anti-Amazighe المناهضة للأمازيغ في صحراء 1975 مهيئة لجعل حساسية (شليحات مولانا) نزعة تزكي الانفصال أو على الأقل تعمل للتكريس النهائي للحكم الذاتي.

إدارة معركة الوحدة هي إدارة من قبائل الشمال الأمازيغ بالتحالف مع عرش علوي من الصحراء الشرقية، شرق نهر درعة، والتي كانت في حالة تنازع تاريخي مع صحراء غربية مع صحراويي الضفة الغربية لدرعة.

ويبقى السؤال : كيف تستعاد الأمازيغية كاستهلاك جديد في المملكة المغربية ؟

الفوضى الخلاقة عبر الأمازيغ تؤسس شبكات جديدة داخل الأقاليم في تفاعل متطابق يؤسس للديمقراطية، ويجعل الثقافة قريبة من الاقتصاد في إطار عولمة المغرب.

تزامن هذا التطور في النظرة الأمريكية والنظرة المغربية للأمازيغية أنهى نظرة البلاط : أن الأمازيغية وبال على العرش ؛ فميكانيزم الأمازيغية ونظام إجرائي في الديمقراطية كانا بداية نظام الملك الجديد، نظام إجرائي من واقع مدونة الأحزاب وحقوق المرأة ... والانتقال إلى سقف آخر بتحويل النظام الإجرائي إلى نظام ديمقراطي سليم في المغرب، هو الهدف الأمريكي العام من هذه المرحلة، ويبدأ هذا الهدف من تقييم عام وحساب دولي مركزي لواشنطن يقر أن ارتفاع اللامساواة، وغياب الديمقراطية مقياسان لأي انفجار سياسي، اتجاه الصين، وباقي العالم غير الأوروبي، لأن الصين والعالم الإسلامي أو دول الشرق الأوسط الكبير يشتركان في هذا المعطى : اللاديمقراطية، فكيف بإدارة الديمقراطية في هذه البقعة من العالم، وهو ما دعاه آخرون تحالف الحضارة الكونفوشية - الإسلامية في مناهضة أمريكا. وضع هذين العالمين أو هذا العالم غير الديمقراطي في حالة تنافسية ما قد تغير بعضا منه، فتحرير السوق يغير الصين، وتحرير الشارع قد يغير الأنظمة في دول الشرق الأوسط الكبير أو يدفعها للتغير، فالحرب العسكرية تتوقف في العراق، ولكن إدارة آثارها - وهو المهم أمريكيا - لن توقف الدينامية السياسية نحو الدينامية الاقتصادية في العالم العربي.

أما الدينامية الاقتصادية نحو الدينامية السياسية، فتلاحظ في الصين، والضرورة متكاملة من نفس العنصر، المشاكل ليست توائم لكن الحل يجب أن يكون توأما ؛ وبالتالي فهذه القراءة الأمريكية تجعل العنصر الأمازيغي شعبا لابد أن يحكم في ترتيبات دول الشرق الأوسط الكبير.

وفي ظل نفس التقييم، فشعار : "أمازيغية قوية لعرش قوي" ليست عملية ناجحة بالكامل، وإن اعتبرت خطة لحسن أوريد، حيث شكلت الخطة منذ البداية : الحقوق الأمازيغية الثقافية بديلا عن الحقوق السياسية للأمازيغ ؛ وأثر التنازل عن هذه الحقوق "السياسية" في مسلسل الانتقال الديمقراطي بخصوصيته المخزنية الجديدة، على الأحزاب، عندما ذهب عرف تعيين الوزير الأول من الحزب الأول في البرلمان - أو ما دعي المنهجية الديمقراطية - . الأحزاب جردت من نقاباتها التي كانت في السابق لقاء دخولها في الحكومة، ولم تدعم وهي في الحكومة إنشاء (الأحزاب العرقية) فازدادت تدهورا، واستغل القصر والجمعيات ذلك، لملء الشارع، كما أن تحريم الأحزاب الإسلامية جعل الجماعات الإسلامية المتطرفة تسود الهوامش وتهدد الأمن العام، بدءا بتفجيرات 16 مايو. فالسياسي الأمازيغي يملء بوضوح مكان السياسي الإسلامي، في الحرب على الإرهاب، لكن الحقوق السياسية الأمازيغية هي نقيض فيودالية الدولة المخزنية، والحقوق السياسية للأمازيغ رافعة لإصلاح النظام في نفس القراءة.

د . بناء أحادية Unilatéralisme أمازيغية للعرش، كان هدفا لأحرضان، وفشل لتحالف العرش وحزب الاستقلال، حيث سيطر حزب الاستقلال على الاستخبارات، وقضى على الحزب

المنافس له (الشورى والاستقلال) وعوضته دوائر فرنسا بخيار حزبي / أمازيغي، طائفي حاول العرش إدارته بين فرنسا ومع الحسن الثاني في فيودالية أرادها صورة لحكمه، وأدار أحرضان الجيش كوزير دفاع هيأ لسيطرة استخبارات الجيش على الاستخبارات المدنية، فكانت ثمرة هذا التحول انقلابين على العرش.

أما الأحادية التي تبنى حاليا في مرحلة ما بعد الحسن الثاني، ومرحلة ما بعد 11 شتنبر، فتضع العرش في رهانه مع الأمازيغيين ضد الإسلاميين، كما كانوا سالفا ضد اليساريين - وكان اليسار متهما بدعمه من البعثيين والقوميين وجمال عبد الناصر، كما اليوم يتهم الإسلاميين بدعمهم من "القاعدة" ؛ الانقلاب لم يعد ممكنا للأمازيغ، لكن "النزول للشارع" هو احتمال اليوم، وهو خط أحمر الآن وفي السابق، حيث حرك العسكريون الأمازيغ الانتفاضات لتكون مبررهم للسيطرة على الاستخبارات المدنية، وفصلها عن حزب الاستقلال (الريف 1958)، وكانت سيطرة الجيش على هذه الاستخبارات (المدنية) من أجل تأمين العسكر لانقلاباته، ليكون المغرب "مملكة أمازيغية"، فالملكية وليس الملك "مقدس أمازيغي" ؛ وخطر الأحادية في هذا السياق لا يخدم الأمن العام للدولة.

هذا الخط الداخلي يسايره خط خارجي يتماشى مع توازن ناتج عن "توازن" مرغوب بين الإرهاب الناتج عن العقائد والإرهاب الناتج عن الأعراق، لأن بهذه الطريقة يمكن إبعاد الخطر عن الغرب الديمقراطي، ليكون الصراع متبادلا وثابتا في نفس المنطقة، دون أن يفكر أحد الأطراف في تصديره، فإرهاب أفريقيا لم يُصَدَّرْ إلى أي دولة، لكون إرهابها محدود بهذا الأفق، وهي مرحلة أولى تجعل أي "فوضى في المغرب محدودة بأرضه"، وقد تكون "فوضى خلاقة" تشكل المرحلة الأولى نحو مرحلة ثانية تؤدي إلى (حكم الأكثريات)، وبالتالي حكم الأمازيغ لمملكة أمازيغية، والواضح في منهج أمريكا الجديد هو ضرورة ما تدعوه : استبدال إيديولوجيا الإرهاب أو دماغ الإرهاب، وإن بقي.

وهذه الخطوة ضمن خطوات أمريكية أخرى :

- دفع تنافسية ما إلى الواجهة، فعلمانية أو لا دينية الأمازيغية هي ضد الإسلام السياسي، وهي حل في "الحرب الثقافية ضد الإرهاب أو ما يدعى الجيل الثاني في الحرب على الإرهاب"، لكن أن تصبح الأمازيغية صورة جديدة للنظام، دون أن تكون صورة للشارع السياسي، فذلك ما سيؤخر نهائيا التحول (العضوي) لمجتمع قروي لا يمكن تحويله إلا من خلال الدعوة الأمازيغية التي تجعل لغته معترف بها، وتجعل له مركزية Centrisme تشكل محور التحول المفروض. القصر يجد في نفسه السبب المباشر والمحرك الوحيد لتمتيع الأمازيغية بكل حقوقها الثقافية لإبعاد أي حق سياسي لها، عمل عبر به حسن أوريد على تبني تعليم الأمازيغية كمعيار (للمرجعية المغربية الموحدة)، حيث تمكنت الملكية وليست

الأمازيغية من أن تكون مرجعية موحدة، ورهان المرجعية الموحدة تقلص في (الملكية الأمازيغية) لتثبيت "الاستثناء المغربي" عن الشرق الأوسط وعن إصلاحاته المفروضة من أمريكا على دوله، وهكذا تأخر المغرب وأنتج "أجندته الخاصة وسرعته الخاصة"، كما مكنته (الملكية الأمازيغية) من الدفاع على مذهب واحد (المالكية) ومواجهة الوهابية، ورفض استيراد الفكر العربي الشرقي بكل تلاوينه، لكن هذا الرهان : رهان المرجعية الموحدة في المملكة الأمازيغية يحاول تأسيس "مدرسة ملكية جديدة" تعمل على منهجية مفتوحة للتنسيق تخدم من جهة وعبر خطة بلفقيه لإصلاح التعليم وحدة التربية (البيداغوجيا) ومن ثمّ تربية (الوحدة المغربية) على أساس الانتماء الأمازيغي كترتيب استراتيجي من جهة أخرى، مما يجعل هوية الشعب الأصلي قائمة بعد مدة، ويجعل الملك معزولا وإن استمرت الملكية، لأن إثارة الانتماء الأمازيغي للمغرب هو إثارة للانتماء الأمازيغي للملكية والملك، وهنا منبت الخطورة.

واقع معقد في حال إقرار الانتماء المزدوج للمغرب أو الانتماء الواحد، فالقول بالانتماء الأمازيغي والعربي للمغرب، ستكون معه أي ديمقراطية تغليب لانتماء على آخر، وفي ذلك توجه إلى التأثير على من يقود القصر، وفي حال الانتماء الواحد، سيكون التساؤل على صورة القصر أو صورة الملكية.

كما أن القول بالحقوق الثقافية للأمازيغية ليس لاستعادة انتمائها، كعقيدة عرقية أو اجتماعية ما، لأنها ستكون بمثابة "الدغما السياسية" للمستقبل أو في المستقبل، وبالتالي ما تقرأه أمريكا واضح في هذا الاتجاه من خلال ما تدعوه تمرير السياسات على أساس قياس الاختلاف، وعلى أساس (عدم الاختلاف المحسوب benign neglect) واستعير المصطلح من علم الاقتصاد، وهو تحول في ولاية بوش الثانية يركز على (الاختلاف المحسوب)، ولكن على أساس تنافسية الشارع وإدارته بما يناسب في إطار سيناريو بول وولفويتز "الفوضى الخلاقة".

- استثمار أفريقي للأمازيغية للدفاع عن (أفريقانية المغرب) تعويضا لعروبته أو شرق أوسطيته، وهذه الرؤية تخدم كما ورد في ورقة المغرب لقمة الجزائر العربية (القمة 17) ما سماه التعاون العربي - الأفريقي، وهو مشروع "داخلي" إلى جانب دعوة فرنسية بدأت من ساحل العاج (Françafrique) - لوموند دبلوماتيك، مارس 2005 - ولم ينازع بوتفليقة هذا التوجه رغم تنافسيته مع المغرب في قضية الصحراء، التي عزلها بلخادم وزير خارجية الجزائر (السابق) واعتبرها من اختصاص الأمم المتحدة.

إفشال المغرب في وساطته بساحل العاج، والتي حاول أن يؤثر فيها على وساطة "مبيكي"، خدمت محاولة فرنسا لاحتكار الوضع، وقبول الجزائر لا يتجاوز أن العمل المغربي يدخل في

إطار تحالف الرباط وباريس ولن يؤثر بأي شكل "على أي توجه خاص لا يخدم الجزائر".
محاولة المغرب الدفاع عن التعاون العربي الأفريقي، هو في جزء منه دعم لرؤية جزائرية تعمل في أفريقيا وهي التي ترأس القمة 17، مما يعني محاولة فتح نافذة مشتركة لعمل جزائري - مغربي أشر عليه بنعيسى، لكنه لا يكاد يكون إلا من بوابة باريس.
البعد الأفريقي الذي تدافع عنه بقوة دبلوماسية المغرب تخدمه في جزء كبير منه الخلفية الأمازيغية - الأفريقية التي تبعد المغرب عن العرب، وتجعل علاقاته معهم "علاقات اقتصادية"، وفي ظل هذه العلاقات "الاقتصادية" فقط مع العالم العربي، يكون الأهم هو تكريس "الاستثناء الثقافي" للمغرب من مقاطعة معرض الكتاب العربي في برلين، وإلى غيره يدعمه توجه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وهذا التناسب بين النزعة الأفريقانية للمغرب والنزعة الأمازيغية، تحاول الرباط معه إيجاد ظل تحت شمس الصراع الأمريكي - الفرنسي، الذي حول صراع ساحل العاج إلى "مثال للإفلاس الأفريقي" chaos Africain، رغم تدخل باريس وواشنطن، وهي إشارة إلى صعوبة التدخل الذي يطالب به عنان في السودان، وفي مناطق أخرى، لأن أنان - الأفريقي الأصل - يدعم هذه التدخلات لإيقاف التدهور، ولا ينفي قبوله بتدخل بديل لأمريكا وفرنسا، في حال إن انسحبت الأمم المتحدة من صحراء 1975، والتي تشرف فيها على وقف النار والاستفتاء، - وليس على خطوات الحكم الذاتي - رغم توقف تحديد الهوية بالنسبة للوائح الاستفتاء.
اعتماد فرنسا وأمريكا على إدارة واحدة : إدارة الموزاييك الديني والعرقي في دول الشرق الأوسط الكبير وأفريقيا يحمل تحولا أمريكيا نحو قراءة أخرى تعتمد على توازن للصراع وتوازن للحل في ساحل العاج بعد هوافيت بوانيـيي، وفي الصحراء بعد الحسن الثاني، واعتقدت أكثر من دراسة على أن ما سيعيشه البلدان سيكون واحدا بعد وفاة هذين الزعيمين، ولا يزال جزء من الفرنسيين يعتقدون ذلك، ومن هذه الدراسات كتاب توكوا المعنون : آخر الملوك، ويقصد الملك الذي يخلف الحسن الثاني.
وهذا السيناريو يعتمد على أنه بعد انتفاء أو غياب هذين الزعيمين سيظهر "خطاب أثنوي" Discours ethnitiste خصوصا بعد إلغاء الاستفتاء عند الصحراويين، ورغبة آخرين بتعميم الحكم الذاتي بعد الصحراء على مناطق أخرى في المغرب، أي أنه تسييس للأمازيغية أو تسييس للحكم الذاتي للصحراويين لجعله إثنيا قبليا وليس جغرافيا، وهو ما قد يزعزع نهائيا استقرار المغرب.
البوليساريو ساعدت في تجاوز خطورة المعطى القبلي بقبولها للجسم الانتخابي لسلطات الحكم الذاتي، دون أن يبقى "إحصاء إسبانيا 1974" مقدسا، ولكنه قد يعود - هذا المعطى - في تقسيم السلطات الذي ينتظر معه أن يحضر (فيتو) خمس قبائل، وهو السائد وغير

المعلن إلى الآن في الإدارة المغربية للصحراء، وقد ينتقل إلى السلطات الصحراوية المنتخبة. المشكلة فيما بعد بوانيبي أو الحسن الثاني، ظهور ظاهرة (الشبان الوطنيين) الذين يواجهون، وهم الآن متعاطفون مع البوليساريو في جامعات المغرب، وهي الفئة التي تنزل للشارع، وتقود الموجة في ظل حماية دولية أو أمريكية لأي حركة وأي اصطدام في الشارع لمطالب سياسية، وليس اجتماعية (كحالة العطالة التي يستفيد منها النظام) لأن هذه الحركات الاجتماعية تشغل الشارع وتملئه ولا تتركه للآخرين، وضع يخدم النظام في الاستعمال المفرط للقوة لإرسال الرسالة إلى من يريد أن ينزل للشارع، من أطراف أخرى.

"تسييس البطالة" وتحويلها إلى حركة مناهضة للنظام أو داعمة للديمقراطية من أجل حل مشاكل العاطلين ضمن المشاكل الاجتماعية الأخرى في ظل حكومة منبثقة من البرلمان، تقبل المحاسبة الشعبية، وتمثل ضمير الشعب ورهاناته، قد يقلب كل حسابات علي الهمة، ودخول التسييس في هذا الضلع الثالث من المثلث بعد ضلعي : الأمازيغية، وتسييس الشارع الصحراوي، يشكل خطر المرحلة بامتياز.

الأمازيغية لا تزال تعتمد على أدوات تقليدية لتأزيم النظام، ولذلك فإن الصراع الأمازيغي - الصحراوي يتحول بشكل ما إلى صراع بين الشمال المغربي والجنوب، ولا يمكن لمملكة أمازيغية أن تترك جزءا منها، حيث كان منطلقها التاريخي الذي انطلقت منه وأسست الامبراطورية الأمازيغية للمرابطين والموحدين. العرب آمنوا بالاستفتاء، ولا يزال البصري يدعم هذا الخيار كخيار وحيد للحسن الثاني، في حين أن الأجهزة الأمنية والجيش وهما تحت سيطرة العنصر الأمازيغي انتقلا من الاندماج إلى الحكم الذاتي، في حين ارتأت "الأمازيغية السياسية" التي اعتمدت على "الرؤية المناطقية" - وليس على الرؤية الأخرى : "المملكة الأمازيغية" - على دعم الصحراويين في دولتهم لتمكين الريف من إحياء جمهورية الخطابي، وغيرها من الأحلام التي دعمها اليسار الجديد المتصالح والمتحالف مع النزعة الأمازيغية "المناطقية" في بداية التسعينات وكان هدف هذا التحالف : الحرب على الإسلاميين، وعلى الملكية.

ذهاب الصحراء، منطلق الإمبراطوريات الأمازيغية ذهاب في العمق لروح الامبراطورية التي حركت العرش المغربي، فالعرش المغربي تناوب عليه "أمازيغ" و"شرفاء عرب"، وكانت دورة التاريخ بين الزاوية التي حبلت بأحلام الأمازيغ في السلطة، لأنها عنوانهم السياسي، وبين الشرفاء أو عنوان الشرف الذي كان عنوان العرب "السياسي" في حكم البلاد، فالعرش منذ ادريس الثاني إلى الآن حكمته عائلات وإمبراطوريات أمازيغية أو شريفية عربية، في تناوب تاريخ قد يستشرف مرة أخرى، لأن الملكية أو العرش محايد في التاريخ المغربي، وليس له هوية أمازيغية أو عربية دائمة، فالأمازيغ كلهم ملكيون، وهم ينقلبون على ملك معين، وهو

ما حدث في انقلاب 1972 تحديدا، لأن هذا الانقلاب كانت له "هوية أمازيغية" : مجلس وصاية من الجنرالات الأمازيغ وملك (عربي)، ولا تزال هذه التوليفة مطلوبة وهدف بحد ذاته للأمازيغ، وإن اختلف التاكتيك.

استمرار مثل هذه النظرة - تجسد إفلاس المغرب Chaos marocain - وقد تؤثر على مستقبله، لأن تقاسم العرش أو النفوذ في المملكة كان هَمّاً للأمازيغ، وهو ما لوحظ، حيث أن الحسن الثاني حكم بالأمازيغ - في بداية عهده من خلال الأجهزة الحساسة والجيش، وحكم بأحزابهم في الأغلبية الحكومية، فانتقال أحرضان من وزارة الدفاع إلى وزارات مدنية، كان المؤشر الذي حكم به عهد الحسن الثاني مرحلتين، فأحرضان اعتبر نفسه - في أكثر من لقاء وأزمة في الطريق مع المخزن ومنها أزمته مع الحسن الثاني عام 1986 ـ (ملك الأمازيغ) هكذا ... وضعية هزت الملك الراحل في العمق، حيث نظر أحرضان أنه لابد أن يرأس حزبا، لأنه كان يمكن أن يرأس مملكة - وأتى الحادث - للإشارة - في اليوم الذي دبر فيه ادريس البصري انقلابا ضد أحرضان وعوضه بالعنصر على رأس الحركة الشعبية، وبموت الحسن الثاني وإقالة البصري، عاد العنصر وأحرضان إلى تشكيل اتحاد الحركات الشعبية الذي هو متراس، الحركة التي تتشكل من الأمازيغيين الجدد أو أمازيغي محمد السادس في معهد طارق بن زياد أو المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أو من خلال تحالفات الأمازيغ مع مزيان بلفقيه ومستشارين ملكيين آخرين.

الأمازيغية والأمازيغيون واكبوا عهد الاستقلال، على ما دعاه أحد الكتاب السنغاليين Boubacar Boris Diop عهد المواكبة ما بعد العهد الكونيالي Compagnonnage post-colonial، حيث أن هناك فئتان أمازيغيتان. الأولى : واكبت فرنسا في الجيش (أوفقير) وأخرى في نفس الجيش وبعدها في الحكومة المدنية (أحرضان)، وكان الحسن الثاني في ذكاء نادر قد سلم لأحرضان وزارة الدفاع، في الوقت الذي أعطى فيها الكاب 1 والاستخبارات لأمريكا، وكانت تغطية - لأهداف أمريكية أمازيغية ضد العرش - حاول أن يتجاوزها أوفقير عند تحالفه مع (.D.I.A استخبارات البنتاغون، وليس C.I.A) في انقلابه على الحسن الثاني في 1972، وفشلت المحاولة وعزل الملك الراحل الاستخبارات المدنية، وأعطاها اسما جديدا D.S.T، أما الفئة الثانية، فتعتمد حاليا على أمريكا، فالاعتماد على "جنرالات محايدين" ضروري لتأمين المرحلة، كما أن الابتعاد نهائيا عن تسييس الأمازيغية الذي بدأ بحزب أحرضان، يجب أن ينتهي، لأن إدارة الحسن الثاني اعتمدت على "تحزيب الأمازيغية" لقوقعتها مدنيا، دون أي اختراق لهذه النزعة في حقل العسكريين، في ظل استراتيجية ضد أي نزعة انقلابية أمازيغية. فقبل الحسن الثاني بتسييسها المحدود، حتى لا تصل إلى سقوف أخرى من المطالب.

الجيش يجب أن يكون له حق واحد : حق السكوت، كما قال الكولونيل زروف، وهذا معلوم لأن الجيش دائما هو المؤسسة الصامتة لكن له انتماء واحد : الوطن، وقيادة واحدة : الملك.
في ظل ذلك لا يمكن أن تراقب مديرية الأمن العسكري Direction centrale de sécurité de défense (التي عوضت المكتب الخامس ويدير هذه المديرية من كان على المكتب الخامس الجنرال بلبشير)، الإسلاميين واختراقهم لمؤسسة الجيش، بل يجب أن تراقب اختراق "النزعات الإثنية" القومية العربية والأمازيغية، لأنها بنفس الخطورة، وما دام لا أحد يعتبر نفسه عربيا مغربيا وليس هناك حركات أو حركة في هذا الاتجاه، وبعد أن فك اليسار نفسه نهائيا عن نزعات الشرق، أصبح واضحا أن "النزعة الأمازيغية التي يتطور وجدانها" قد تنعكس على نفسيات الجيش، وقد تعيده إلى المربع الأول الذي حرك منه أوفقير، نزعته الانقلابية، لقد استغل أوفقير النزوع الديني - أمقران نموذجا - والنزوع الأمازيغي لخوض تجربته، وأي تلازم إسلامي أمازيغي حركي (جهادي / إرهابي) في الجيش يهدد العرش.
ميزانية بـ10 ملايير لمراقبة الحالة النفسية والمعنوية لأفراد الجيش، كان لها مفعول بعد تفجيرات 16 مايو في تسريح أقرب إلى 100 جندي للاشتباه في تعاطفهم مع حركات متطرفة، ولا يزال التعاطف مع (الحقوق السياسية للأمازيغ، أو الحزب الأمازيغي السري) غير وارد كمعيار في هذه التسريحات. فمجرد وضع تقرير النائب الفرنسي جيل كاري (Gilles Carre) كمثال وهو الذي صاغ تقريره على اكتشاف 10٪ من جنود فرنسا يميلون إلى الجبهة الوطنية للوبين، على بساط البحث يؤشر إلى أن محاربة أي نزعة عنصرية أو عرقية في صفوف الجيش الملكي ضرورة أولى للأمن القومي المغربي. كما أن أي توجه في المحافظة الدينية يؤشر إلى مؤشر آخر لتعزيز المحافظة وروحها التي تسود في فترات الركود، ويأتي النزوع العرقي إحدى الخيارات المحافظة كلما حوربت المحافظة الدينية، وإن يكن من الخطورة الكبرى تحالفهما، كما حدث في انقلاب أوفقير.
ما يتخذه المغرب من رفع ميزانية مديرية الأمن العسكري التي تتبع للجنرال بلبشير، ونقل استراتيجية D.S.T إلى الجيش بنفس ما يعمل عليه صديقه لعنيكري، حيث لم يخف أي أحد منهما "التحالف مع الآخر- " يراجع كتابنا : كواليس أمنية وراء تعيين المنصوري على استخبارات الجيش - أي تحالفهما في استراتيجية مكافحة الإرهاب، يضع الاستخبارات المدنية D.S.T بنفس التحالف السابق للكاب 1 والجيش، وهو وضع يوحد المغرب في استراتيجية أمنية متكاملة وموحدة، ولكن مخيفة إن غابت معادلة الحسن الثاني بعد 1972 والتي ارتكزت على تنافس الأجهزة الحساسة، رغم أن ذلك تم ضمان جزء منه بتسليم "دجيت" للمنصوري، المدني وصديق الملك.
فأي قرب أو بعد لهذا التحالف في القيادة عن الأمازيغية السياسية ؟ سؤال يطرح بنفس

خطورة تحالف الأمازيغية السياسية والإسلام السياسي في صفوف الجيش والمخابرات المدنية.
وللإشارة، ففي مقابل صفقة تسليم دجيت للمنصوري كان تسليم مديرية الأمن العسكري للجنرال بلبشير بعد توسيع وتعزيز المكتب الخامس، وطُرِحَ اسم لعنيكري خليفة للجنرال بنسليمان، حيث تسهر فرنسا مع المغرب على طريقة لإبعاده، حتى لا يتكرر ما وقع بين الدولة المغربية والبصري.
طريقة الإصلاح في المغرب فرنسية، وتحالفاته متعددة، فلعنيكري تتبع تقنية شرطة القرب، في حين يتبع بلبشير تقنية DFSD مديرية الحماية والأمن بالدفاع.
خارطة الطريق التي نشرتها البيضاوي، عدد 143 التي حددتها للجنرال بلبشير، ضمت في بندها الثاني، مراقبة المد الإسلامي المتطرف، وكل التيارات الهدامة، ولم تذكر هل تقصد كل التيارات المتطرفة بما فيها أي حزب أمازيغي سري، بعد أن حرم هذا العهد على الأمازيغيين ما يدعى حقوقهم السياسية، واحترم بشكل كامل "الحقوق الثقافية الأمازيغية كلغة لكل المغاربة".
بين القراءة العرقية La lecture raciale، والتي يدافع عنها (دعاة الحزب الأمازيغي)، وبين القراءة الثقافية تكون الأمازيغية ليست فقط لغة وطنية بل لغة لكل المغاربة، ويكون هدف قراءة أمريكا هو الوصول إلى قراءة مغربية (عادية) لوضع يحرك الحدود السابقة لممارسة السلطة لتمرير الإصلاحات الديمقراطية، وهي قراءة برغماتية تقرأ دعم (العربية الدارجة) لجعل العربية القرآنية "مقدسة"، ومن اختصاص العلماء فقط.
هذه الرؤية لا يساعدها الأمران التاليان :
- أن الأمازيغ لم يعرفوا مذابح، وأنه شعب "حكم نفسه بنفسه في أكثر من مرحلة، لذلك لا وجود لتراجيديا اجتماعية في التاريخ القريب أو البعيد تؤهله لبناء دعوة سياسية.
- أن مشكلة الأمازيغ مشكلة سلطة، وليست مشكلة شعب أو وطن، وهذا البعد يساعد على ترسيخ حكم الأكثرية في "الديمقراطية الجديدة" لكن من دون تهديد الأمن القومي المغربي، تهديد تقرأه المؤسسات الأمريكية في عدم "تهديد الدولة"، ولا يهمها "تهديد النظام".
وتبقى إحدى التساؤلات حسب مصدر دبلوماسي فرنسي باللفظ (Les interrogations des Amazighs se sont fait jour d'éventuelles complicités ou soutiens extérieurs) وأي حقوق للشعب الصحراوي هو طريق ممكن لحقوق الشعب الأمازيغي، إلا في حالة إن ثبت أن المملكة لشعبين، أيُّ استقلال للصحراويين هو استقلال للصحراء، ما دامت هناك "جمهورية عربية" أعلنتها البوليساريو منذ 1975، انفصلت عن "مملكة أمازيغية"، وهذا التوجه في الجنوب نحو جهوية واسعة يوجه المملكة المغربية أن تكون "مملكة لشعبين"، ولهذا القصد يعمل المهندسون الجدد للقصر على أن تكون "الحقوق

الأمازيغية حقوقا لكل المغاربة"، ويديرون "قبائل أمازيغية صحراوية" خارج القبائل الخمس لأجل أخذ دورها في أي سلطة حكم ذاتي، كبعد برغماتي لتعزيز صورة "الارتباط مع المملكة الأمازيغية التي يؤسس عليها الملك الجديد صورته".

الأمازيغ لم يصابوا بعد "بأي تعب"، رغم تراجعهم عن تحريك الشارع وتغلغلهم في أجهزة الحكم الجديد، بفعالية أصبحت تهدد النخبة القديمة التي تُعْزَلُ يوميا، والتي اضطرت إلى مزيد من محاباة "الموضوع الأمازيغي" في خضم الصراع.

الأمازيغية خرجت من "Françafrique"، واتجهت إلى "Americafrique" في تطور سيحول ولا شك عملية الحكم في المغرب، فهناك "جرائم أو انتهاكات" تحول من حكم لآخر حاليا تغطي عليها تاكتيكيا قراءة هيئة الإنصاف للماضي : ماضي الحسن الثاني، وهي تصفية مدنية من طرف الهيئة توازي "تصفية سياسية واستخبارية" ضد رجالات حكم الحسن الثاني، وهي لعبة مزدوجة، مركبة، تعني بالأساس "تطهير الاستخبارات"، وإعادة بناء "العنصر الأمازيغي الريفي clan الحرشي" في دجيت والذي حوصر أخيرا بتعيين المنصوري مكان الحرشي، وحوصر clan العشعاشي في D.S.T، وقد أعيد ضبط الساعة الاستخبارية بما يساير التوازن النهائي في الأجهزة.

سيطرة الأمازيغ على "أجهزة الاستخبار والاستعلام" جزء من عملية التعقيد في إدارة السلطة في المغرب، وتزداد سوءا إن علمنا أن التصفية الجديدة أو تطهير الاستخبارات التي عرفتها مرحلة الملك الجديد لا تخرج عن هذه "الحساسية."

تصفية إرث الحسن الثاني وتطهير الأجهزة الموروثة عنه لم يصل إلى تصفية clan البصري (203 عنصر) بل اتجه إلى أن يكون استنبات هذه العناصر بشكل كامل من العنصر الأمازيغي، لأن البصري كما غيره يعتمد دائما على عناصر من منطقته، والبعد المناطقي dimension de zone، والبعد العائلي أساسي في تثبيت عنصر "الولاء"، وقد ظهر أن العشعاشي، البصري، الحرشي، أكبر رجالات الاستخبار في البلد الذين اعتمدوا على عنصر الولاء المعتمد على المناطقية، وكما أن البصري حصد "الأمازيغيين" من أرضية الأجهزة التي كانت تحت مراقبته، فإنه يتم حصد فيلقه بعودة الأمازيغيين، وللإشارة فإن البصري قاد حملة متوازنة أدارها الحسن الثاني عن قرب، أثرت ولكنها لم تؤثر بصفة "جذرية" على عكس ما كان عليه أمر تصفية فريقه son clan الاستخباري.

عودة الأمازيغيين لملء مربع البصري وفريقه قد يجعل "الدولة الأمنية" داعمة مرة أخرى لنزعة ما، قد تغير أسلوب الانقلاب على الملكية، لكن لا تنفي هذه الروح ...

الملك الحسن الثاني صنع توازنه على أحزاب مناطقية، وعلى زعماء / شيوخ قبائل كما حالة أحرضان مثلا، كما أدار الحساسية العربية - الأمازيغية بتوازن سياسي، إن كان الحكم الذي

بعده يحاول إدارة نفس الحساسية من عدم تحزيب الأمازيغية، و"المغالاة في تسبيسها بزوايا الدولة"، وهي الخطورة التي تحت البساط الأحمر للقيادة الجديدة للدولة.

عدم تحزيب الأمازيغية تساعد في تسييسها أكثر، كما كان الأمر مع عدم تحزيب الأمازيغية في بداية الأمازيغية الذي أداره محمد الخامس وحزب الاستقلال، فكان أن "تعسكرت الأمازيغية" في الثكنات وفي الجيش وقادت انقلابين، وأكثر من محاولة لطرد الأمازيغية من الساحة السياسية في وقت سابق أدخلها إلى الثكنات، وعدم تحزيب الأمازيغية في الشارع السياسي يبني "أحزابا" لها في الأجهزة الاستخبارية التي تبنى من جديد.

الخطر قادم على وحدة المغرب، إما بصورة جذرية على صورة الدولة أو صورة حكمها، فالحقوق الثقافية للأمازيغ لا تذهب باتجاه دعم الإصلاح الديمقراطي، بل باتجاه "دعم الاستقرار" دون الانخراط في أجندة محددة ونهائية، وهو ما يجعل "البنود الجديدة" من الأجندة لا تظهر، لأن الحقوق الثقافية التي تعطى اليوم ستهيء لدسترة اللغة، مما يعني أن الأمازيغ مضطرين لخوض معركة قادمة لتغيير الدستور، وهذه هي المعركة الفاصلة، معركة ستبدأ من دسترة الأمازيغية ولن تنتهي عند الدسترة التي لن تكلف شيئا الآن، ستكلف غدا أكثر مما يتوقع له الجميع.

الأمازيغيون يُنْضِجُون شروطا مرحلة أخرى من التغيير، ولا شك، ولا أحد يحسب هذه المرحلة، إلا علي الهِمة الذي له رؤية بتغيير بنود من الدستور أو بتعزيز أخرى عبر البرلمان وعبر أغلبية ائتلافية دائما ليصادق عليها الملك، ولكن صورة هذا التغيير قد تكون مصحوبة بانعكاسات أخرى.

الأمازيغ يستثمرون خوف النظام من أي تغيير أو إصلاح للدستور، لأجل الضغط القادم ولأجل أحزاب لا تعلن أمازيغيتها في العناوين، ولكنها تكون في الخلفيات، وسيكون في إصلاحات تزكي توجههم. وربط الأمازيغ بالاستقرار، وليس بأي مشروع إصلاحي هو هدف أمني واستراتيجي لقادة المرحلة.

الدفاع على إبقاء "حزب إسلامي" ليس في العنوان بل في المرجعية، ودعم اتجاه لادجيت الحرشي في السابق لحزب جهوي في الصحراء، تأهيل لحزب أمازيغي الخلفية، وجهوي المطالب، وهو ما دفع الملك إلى تغيير قيادة جديت.

ما جرى في بداية مرحلة محمد السادس كان تنافسا بين توجهين أمازيغيين : واحد كان دائما ومن داخل أجهزة الحسن الثاني يحمي الأمازيغية ومطالبها بطريقته داخل الأجهزة وكوطات المناطق الأمازيغية، وآخر أراد تمزيغ المغرب وإخراج المغرب من رؤية "المناطقية" إلى رؤية "مغرب أمازيغي" - "من البوابة الثقافية وتنتهي بإعلان الدولة الأمازيغية" ولن يكون المرور لهذه المرحلة من خلال الحزب الأمازيغي، لأن الهدف آنذاك هو "حكومة أمازيغية"، وهو ما

يعني تقسيما أو صداما مع القصر، في حين يكون الرهان الأول هو الوصول إلى دولة أمازيغية بحكومة لا تبحث عن الأصل الأمازيغي لمن سيأخذ وزارة ما، لأن مغربية الانتماء تعني أمازيغية الانتماء.

التوجه الأمريكي في الإصلاحات وفي الديمقراطية بدول الشرق الأوسط الكبير لا يبحث حاليا عن (الدفاع عن الأقليات) التي هي صورة النضج للديمقراطيات الغربية، إنما يبدأ في هذه المنطقة من "حكم الأغلبيات" وبعد حكمها يمكن الدفاع عن حقوق الأقليات، وهو انقلاب على نمط الديكتاتوريات التي صنعتها الكولونيالية الأنجلو-فرنسية التي حركت حكم الأقليات لإدارة مصالحها ومصالح هذه الأقلية، ضد الأغلبية، فحكم الأقلية لن يكون إلا بالديكتاتورية، في حين يكون حكم الأمريكيين حاليا بتغيير أنظمة الحكم في هذه الدول الشرق أوسطية بحكم الإغلبية عبر الصناديق، وضمان حق الأقليات عبر الدستور، ولهذا فإن مهندسي الأمازيغية الذين يركبون على موجة تخوف المخزن من أي إصلاحات في الدستور، يعتقدون أن مرحلة "ضمان الحقوق" ليس بالدستور، لأنه في إحدى الأوقات سيكون الدستور مطلبا لحماية الأقلية، كما في نظر واستراتيجية الأمريكيين.

اللعبة التي يلعبها الأمازيغ لعبة مركبة وخطيرة تجمع : الابتعاد عن إثارة أمريكا وإثارة خوف المخزن. وتطرح في هذا السياق الديمقراطي - الأمازيغي أسئلة لا تخرج عن أصلها كملاحظات بها خطورة.

أ . الأمازيغية بدأت تسويتها في المغرب "بعقد ثقافي"، وقد بدأت - دعوتها - من "عقد سياسي"، والعقد السياسي طالب به اليوسفي بين الملك والحكومة لإنجاح انتقال ديمقراطي، فأفشلت الأمازيغية هذا العقد، وبدأت انتقالا آخر ليس للحكم، إنما باتجاه "انتقال للدولة" أراده الملك الجديد لإعطاء مفهومه الجديد للسلطة، لكن هذا الانتقال الذي لعب به وعليه الأمازيغ يحاول نقل الدولة المغربية إلى "دولة أمازيغية". والانتقال إلى دولة أمازيغية وانتقال الدولة لعهد محمد السادس لا يغني عن طرح سؤال حول احتمال تعارض الانتقالين في المستقبل، لأن الاتفاق هو على الاستقرار بين أنصار توحد الانتقالين في المستقبل ؛ ولأن الاتفاق على الاستقرار بين أنصار "وحدة أو توحد الانتقالين" لا يعني بأي حال الاتفاق على الحدود القصوى لتغيير الدستور، في ظل موجة أمريكية قد تجعل الأمازيغية أغلبية شعبية لإدارة تغييرها بالصورة التي تريدها.

ب . هل هناك فئة قائدة أمازيغية ؟ أم أن المهم في هذه المرحلة قيادة الأمازيغية، لأن إفراغ ما بين الأمازيغيين من أي "عقد اجتماعي"، أو عدم اتفاق المغاربة على اتفاق اجتماعي يدعم الحقوق الثقافية لهذه اللغة الوطنية، يعني أن الذين سيركبون الموجة لضرب الاستقرار ظاهرون.

ج . الأمازيغ أو على الأصح - أمازيغيو المخزن الجديد - يكرسون مقولة : ملك جديد يعني دولة جديدة، وهو ما يتفق عليه مهندسو هذه المرحلة الذين لا يزالون يصارعون لأخذ مواقع نخبة الحسن الثاني، و"النخبة الجديدة شرسة" زادها شراسة صراعها ضد نخبة الحسن الثاني، وهذه النخبة لا تريد أن يصل المغرب إلى "أي أزمة دستورية" لأي سبب، وعلى أي مستوى. تأمين الأمازيغ للنظام الجديد من أي أزمة دستورية له ما بعده، فالمهندسون الجدد يكرهون "أي معارضة منسقة Opposition systématique للنظام، كما لا يريدون سيطرة أي طرف على الشارع.

لقد استطاعت النخبة الجديدة أن تقول في ملف تفجيرات البيضاء، أن معالجة "المعارضة المنسقة ضد النظام" قد تكون بأساليب غير معهودة ... اللجوء إلى العنف كان خيار مرحلة، وخرج النظام ليقول ألا شيء يقف في طريقه، الشيء نفسه في ملف البصري الذي حاول ضرب الصورة الجديدة للنظام، واستقر على أن عهد محمد السادس استمرار لعهد الحسن الثاني، ووُوجِه، لكن إلى صفقة ؛ مما يؤكد من جهة التصعيد القوي في البداية لكن باتجاه التسوية، كما ويؤكد ومن جهة أخرى أن النظام دخل في صفقات packages، صفقات كاملة يصل بها إلى ما يريد ويوصل خصمه إلى ما يرغب، هذه الصفقات لتجاوز الاحتقان دون أن يظهر أن ما جرى مؤشر ضعف.

صفقة النظام والأمازيغيين التي هندس لها أكثر من طرف : أوريد - بلفقيه ... جعلت القصر لأول مرة يتفق - بعد أن عزل مستشاري الملك الحسن الثاني الشوريين المتعاطفين مع القضايا العربية على رأسهم : المستشارين بنسودة وعبد الهادي بوطالب - وبإجماع حول هذا الموضوع، لكن محاولة كل طرف في القصر التدخل في الموضوع أربك "الملف"، وسبب في حالات أزمة أبرزها انسحاب أعضاء من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وما جرى في موضوع تبني فاس سايس لمهرجان الأمازيغية بفاس، والذي أعلن عن انعقاد أول مهرجان في أجواء هذا الانسحاب، وقد طرح هذا التزامن أسئلة أمام الإعلاميين.

هل الديمقراطية مع الأمازيغيين أقوى من الخوف من الأمازيغية ؟ أم أن الديمقراطية مع الأمازيغية أقوى من الخوف من الأمازيغيين ؟ سؤال تحشرج في بعض نفوس الصحافيين العرب في ظل الإقدام "البطولي" على مهرجان الأمازيغية الأول الذي أشرفت عليه جمعية "فاس سايس" التي انتُقِدت في عهد الحسن الثاني من الأمازيغيين، واعتبروها ممثلة لنخبة فاسية آمنت بتعريب التاريخ المغربي، في حين أن المطلوب كما ظهر وبشكل آخر وكإيديولوجية للمرحلة، ظهر "تمزيغ التاريخ" الذي بدأ ليس بدخول اليازغي وأحرضان جلسة الافتتاح كتفا لكتف، بل عندما أقر الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي أن قبيلته (اليازغا) باعت لمولاي ادريس أرضها ليبني عليها مدينة فاس، وذكر الثمن ! وانتقل عمدة فاس

(الاستقلالي) إلى القول إن فاس رفضت أن تنعزل وجعلت جهتها : فاس - بولمان محورا
أمازيغيا - عربيا يؤكد الهوية الواحدة للوطن.
الحزب الذي اتهمه الأمازيغ بالدفاع عن التعريب غادر جلده، واتبع خط الملك الجديد، كما اتبع
في السالف خط الحسن الثاني، ليحمل مسؤولية التعريب للملك الراحل ؛ كما هي العادة
التي بدأت من البصري وانتهت بغيره، من السياسيين والحزبيين ؛ ويبقى السؤال الذي طرحه
الأمازيغ : هل الحسن الثاني هو المسؤول التاريخي عن تهميش لغتهم ؟ وهم يرون ما يفعلون
أنه "فتح أمازيغي لفاس" قلعة حزب الاستقلال، الذي يجب أن يدخله الأمازيغ، لأن
الاستقلال لم يأت به العرب، والسلطان أمه أمازيغية، ولعنصر قال لمن تخوف من تقسيم
المغرب : خُذ الخارطة وبيّن أين هي المناطق الأمازيغية من العربية، مذكرا من وراء حجاب
بالجارة الجزائر التي لها منطقة محددة هي القبايل، ما يجري بشكل ما آلية لـ"تمزيغ حزب
الاستقلال وتمزيغ التاريخ" والمرحلة تكرس آلية التعريب السابقة ؛ دون "التطور الآمن"
للأمازيغية والعربية، إلا من محاضرات متوازنة كتأثير الأمازيغية على لهجة أهل فاس
والدراسات الأكاديمية، وهذا التطور لن يكون إلا إن تُوِّج باعتراف دستوري بالأمازيغية كلغة
وطنية ليُنْهي قوس : الفعل ورد الفعل في "حرب وهمية" تبدأ من :
أ . شغل حيز اللغة / الضحية، أو مربع الضحية، كما تؤكد الكتابات الأمريكية، فهناك
ضحيتان : الثقافة اليهودية المغربية والأمازيغية، في المملكة ؛ ويمكن اعتبار إحياء إسرائيل،
وفي زمن أوسلو للمؤتمر الدولي حول "موسى بن ميمون" بفاس الوجه الآخر لمهرجان الأمازيغية
بنفس المدينة، والأمازيغية يجب أن تُحْمَى من جمعية فاس سايس التي انفتحت على المكون
العبري واستضافت في مهرجاناتها الروحية أصوات هذا المكون ؛ وهذا يكرس الدفاع عن
التراث الأمازيغي - العبري للمغرب، ومن فاس، وهو ما قرأه اليهود الأمريكيون، الذين
يعتبرون العائلات الفاسية في أغلبها لها أصول أو تقاليد عبرية، وهذا يخدم في جزء منه
الخط الأمريكي الجديد، الذي يكرس "التوازن الطبيعي لكل المكونات" ويمنح التعدد قيمته
في مواجهة التطرف الإسلامي الذي ينتج الإرهاب، فمهرجان فاس الروحي أو مهرجانه الأول
للأمازيغية يمثل روحا داعية لأنسنة العولمة من العاصمة الروحية للمغرب.
ب . أن فاس كانت رمزا للتعايش بين لعنصر (حزب الحركة الشعبية) الذي كان رئيس جهة
فاس بولمان، وأعطى هذا المنصب لحزب الاستقلال (الدويري) فالتوافق السياسي وتوافق
المصالح كان فوق كل الاعتبارات الأخرى، فاعتبار فاس قلعة "للعروبيين" - من العروبة -
أسطورة، واعتبار خاطئ، لأنها قلعة للمصالح، كما غيرها.
ج . أن (الحركة الشعبية) مثّلها فاسيون أو محسوبون كذلك، فعائلة اللبار بأخويها شغلا
تمثيلا حركيا إلى جانب تمثيله للوبي السياحة، وإلى جانب دوره في معادلة التوازنات

الفاسية، وما جرى من كلمة شباط (عمدة فاس) باركت ودعمت ومولت مهرجان الأمازيغية، هو لسحب البساط أكثر من تحت قدم اللبار الذي تبادل اتهامات مع العمدة في جلسة التصويت على الحساب الإداري ؛ وقد سمح اتحاد الحركات رفع دعوى ضد شباط، لكن الأخير قدم كل ما يرغب فيه أحرضان ولعنصر في المهرجان لإبعاد خيار محاكمته والوصول إلى صلح مع اللبار.

د . أن القباج الذي لا يزال مستشارا للملك بعيدا عن دائرة القرار في القصر الملكي اليوم ؛ كان قريبا من أندري أزولاي، ومن خلال مظلته صنع قوته في عهد الحسن الثاني، والآن ينتقل إلى مظلة مزيان بلفقيه - وهما من نفس مدرسة المهندسين، ويدير إدارة سلمها له بلفقيه في شركة لافارج، وهناك أنباء على احتفاظه براتبه كمستشار بعد أن طلب من الملك التنازل عنه، لكن القصر قَبِلَ أن يستمر الراتب، وألا يحتفظ بالمنصب - الذي حاول أن يغطي على فضيحة الانسحابات من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بالمهرجان ؛ وللإشارة : فقد تمت هندسة "هذه الاستقالات" من فاس ! وأتى المهرجان بعد أيام في فاس لتكريم شفيق وإعطاء "دعاية مقصودة للمهرجان" للتغطية على ما وقع، ولهذا تحرك اليازغي ليحضر، وقد طلب الجنرال منه ذلك، رغم أنه لم يكن مقررا حضوره .!

المهرجان قدم بتغطية إعلامية واسعة لإذابة أزمة استقالات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ووقف عودة المطالب السياسية إلى الساحة الأمازيغية.

تكريم شفيق - الذي ينحدر من أوسادن على جوار فاس - هو تكريم لرمز لا يزال يلتقي حوله الأمازيغ، ويعتبر (الأب الروحي) أو شيخ الدعوة الأمازيغية، مما أعاد جزئيا اللحمة إلى الصف الأمازيغي بعد ضجة الاستقالات بالمعهد، وكانت فرصة للحوار وتجاوز ما حدث.

هـ . لقد ظهرت "فواتير" للمحتضنين للمهرجان، تؤكد على رغبة رسمية في تمويله، مما يعني أن طرفا رسميا كان وراء "تأمين التمويل في هذا الظرف." المهرجان كان مقررا منذ وقت، لكنه استعجل في زمن انعقاده لخدمة الأهداف المذكورة، وفي نظر آخرين، قد أجل عن موعده المحدد، واستبقه عن قصد إطلاق الاستقالات من فاس، ليأتي المهرجان ليقلل إن لم نقل ليَمْحِ أثرها.

لقد تقرر بعد اجتماع مزيان بلفقيه والمنسحبين من المعهد الذي دام ساعتين، نقل ما يرونه إلى الملك بعد عودته من الجولة الأفريقية، إلا أن نجاح الملك في وساطته بين موريتانيا وبوركينافاصو، والتي عوضت وساطته في ساحل العاج جعلته أقرب إلى طرق أبواب باريس في هذا الظرف لعودة الدفء إلى علاقة شيراك والملك، ودفع بهذا الملف الداخلي إلى مؤخرة الأجندة، إلى حين إتمام أسلوب الاحتواء الذي تم تدشينه بمبادرة من مستشاري الملك : بلفقيه، والقباج، خلال المهرجان، الذي لم يحضر القباج افتتاحه، في حين حضر اختتامه، وهو ما

يزكي أن حضور من يمثل القصر الملكي لم يكن في الافتتاح ؛ وهي رسالة بروتوكولية، إلى الأمازيغيين أن القصر الملكي "متحفظ" على ما يجري، ومن يمثله لن يكون إلا بعد إعطاء تسوية أو الوصول إلى نصف التسوية ؛ لأن مستشاري القصر يمثلون الملك، والمعهد الذي تم الانسحاب منه ملكي صفة وإشرافا وتمويلا.

الرسالة كانت في غاية الوضوح، ودفعت الجميع إلى معالجة ما طرأ بفاس من استقالات بما تم تقديمه وتكريمه في فاس في شخص شفيق وغيره، وكانت الرسالة أن اصطفاف من اتهموا دائما بمعارضتهم للأمازيغية كانوا وراء دعمها بفاس، فكيف بأهل فكرها والمدافعين المضطربين عنها.

الواقع أن ما يجري في الأمازيغية وبالأمازيغية أوراق سياسية لا تخرج عن ميدان اللعبة وعن قواعدها ؟ !

إن ما يجري تحول يحاول أن يأكل التحول الأمريكي أو يحاول احتواءه، فتحول الدولة إلى دولة أخرى أمر عمل عليه الملوك العرب في هذه المرحلة الموسومة بما يدعى : الضغوط الأمريكية للإصلاح ؛ التحول ظهر في انتقال دولة الإمارة إلى دولة المملكة في البحرين، ومن دولة الحسن الثاني إلى دولة المفهوم الجديد للسلطة أو دولة القانون حسب التعبير الدارج في المغرب، ونفس الاصطلاح في الأردن : دولة القانون واللامركزية المنتخبة، ودولة الإدارة المنتخبة في السعودية ...

إحساس الملوك الجدد في العالم العربي أن انتقالهم الذي يقودونه انتقال دول، يتجاوز واقع الحال، ويعطي انطباعا أن أمرا كبيرا يحدث، لكنه يبقى ضمن توازنات همجية التقاليد - التي تدعمها الأمازيغية - إنها تقاليد "سيادية" في هذا المنظور، تحمل اصطلاحات السعودة، والمغربة والأردنة، وغيرها من الاصطلاحات السياسية التي تقف مقابلة للإسلام السياسي المعولم للدين وللإرهاب أو الجهاد، والدعوة الأمازيغية تزامنت في المغرب ودعم الدولة ودعوتها إلى الإسلام الصوفي، لتكريس وجودهما السياسي.

هذا الترتيب لا يؤسِّسُ "التحول الديمقراطي" بل فقط يعطيه "هوية" تكرس ديكتاتورية المؤسسات الموجودة، وهو ما تفعله الأمازيغية مع عهد الملك الجديد، لأن ما يجري لا يطرح دور البرلمان في تعيين الحكومة ومحاسبتها. انحياز الأمازيغية الجديدة لأن تكون نصيرة "الاستقرار"، وليس "نصيرة التحول الديمقراطي" في استراتيجية هذه المرحلة يعني أن "أي تسييس مستقبلي لها خطر على النظام"، فمعادلة (كل all - الحقوق الثقافية وصفر zéro - الحقوق السياسية) معادلة في الأمن القومي المغربي الجديد الذي سيتفجر إن تمّ تفجير المعادلة.

أي ديمقراطية تحتاج إلى آلام كما أن الأمازيغية تحتاج لها لتبعيد الطريق لمطالبها ؟

ما يطرح حول دور المؤسسات هو ما أورده السوسيولوجي عبد الهادي خلف في Arab reform bulltin 5/2004n Vol II, n. 5 ويطرح حسب مارك بيلاس (لوموند ديلوماتيك، مارس 2005) سؤالا على "التوازنات السيادية Les équilibres subtils et souverains " في ظل ما يعتبره Thom Shanker في نيويورك تايمز (2004/4/24) آلام الديمقراطية في العراق وأفغانستان، فالأمازيغيون يريدون أن لا يدفعوا أية آلام، كما أن الدولة لا تريد أن يكون أي انتقال ديمقراطي مصحوبا بألم، وإن رأى البعض أن آلام المرحلة يدفعها : السلفيون الجهاديون.

تأمين (انتقالات محدودة) هو ما يبرر لهذه القيادات ما تدعوه انتقالاتها "للدول." هذه المزاوجة : انتقالات محدودة تُصَوَّرُ كانتقالات دول تفيد الأنظمة، ولنفس المزاوجة، ومن جانب آخر : تحريك الأغلبيات ثقافيا وفي مرحلة ثانية سياسيا لحكم الديمقراطية وتغيير (النخب المستبدة) بأخرى أقل.

الأمازيغية هي حساب جمعي لشارع ديمقراطي ؛ لكن المرحلة السابقة كما قال باول ليست إلا لحماية الحريات الفردية، وفي ظل انتقال الدولة إلى تأسيس "الحريات الجماعية" تكون المعارضة الأمازيغية هي مفتاح التغيير الكبير للمغرب.

لكن كما يقول البنتاغون في إحدى تقاريره المنقول في مقال نيويورك تايمز - الذي استشهدنا به في السابق - فإن أزمة أمريكا ليست في نقل ما يريده الأمريكيون إلى الشعوب المستهدفة، ولا في الرسالة الأمريكية، بل في مدى مصداقيتها عند هذه الشعوب.

فرنسا تخلت عن "الشعب الأمازيغي" في صفقة الاستقلالات المغاربية في القرن الماضي، لأن الاستقلالات صُنِعَتْ على أساس الجغرافيا السياسية : دول Etats، وأمريكا تقوم حاليا على أساس استقلالات أخرى - باسم الديمقراطية - لصالح الشعوب peuples : ؛ وأمريكا يمكن ألا تقوم بواجبها اتجاه "الحقوق السياسية للأمازيغ"، ففضل الأمازيغ تحالفهم مع النظام لتكون حقوقهم الثقافية كاملة وحقوقهم السياسية بحكم مواقعهم في الدولة "الجديدة" .

د . الأمازيغ لم يعرفوا مذابح، ولذلك لا ذاكرة أليمة، تكون ذاكرة جمعية لحقوق سياسية، وبالتالي، الدولة المغربية صنعها الأمازيغ، وهي دولة أمازيغية، والمخزن امازيغي، ولا يمكن للأمازيغية السياسية إلا أن تكون داعمة للاستبداد، لأنها جزء منه، وصانعته، فالدولة الأمازيغية حكمت عبر الأشراف، أو عبر الزاوية، وفي الحالتين أي الحكم المباشر لقبائل أمازيغية أو عبر الحكم غير المباشر للأشراف، يكون الأمازيغ حاكمون دائما. ففصل الأمازيغية عن المخزن سيعني تحول الملكية مضطرة أن تسود ولا تحكم.

الأدارسة ليسوا قبيلة، والعلويون ليسوا قبيلة، فهم هوية شرف - لقبائل أو منتمين لها ناصرو حق آل البيت في الحكم .... أو (إتكيت حكم) أو بروتوكول حكم عوضه الأمازيغيون في

إحدى الأوقات بالمهدوية وهي عـادة وبديل في الإسـلام الأفريقي الأسود لم تكن فقط في المغرب، بل آخر تمثلاتها وموجاتها عرفت في السـودان ضد الاستعمار البريطاني في القرن الماضي.

الأمازيغية السياسية كانت دائما لصيقة النظام، بل الجلي أنها محوره، وفي ظل تحول كان يعتقد أنه كبير فجر الاستقلال إثر تحالف جزء من الأمازيغ مع الأجهزة الأمنية الفرنسية، كان الوضع المغربي يؤشر : أن كل دولة لها حزبها، إلا المغرب الذي كان لحزب - الاستقلال - دولة؛ ويوازن ما أشَّرَ عليه في الجزائر : لكل دولة جيش، ولجيش الجزائر دولة، وفي موريتانيا، لكل دولة أفريقية قبائل، أما في نواكشوط، فلقبيلة واحدة دولة ... معادلة فرنسية تحولها أمريكا، وإن بدأ تحولها من قبل ... فهذه الدائرة كسرها الحسن الثاني بعسكرة "الأمازيغية" ؛ وبالتالي "عسكرة المجتمع المغربي"، كادت أن تؤدي بحياته في انقلابين. لقد استدعى حزب الاستقلال الملكية لعودة الدولة، فعادت الملكية إلى تحالفها مع الأمازيغ، وأعادت المخزن إلى النشوء والارتقاء.

تسبيس الأمازيغية هي فلسفة تاريخية للنظام المخزني، وأي بديل تسييسي آخر أو ظهور تسبيس من نوع ديمقراطي للأمازيغية يعني "فناء الاستبداد" المغربي.

هـ . هل دسترة الأمازيغية ستكون "انقلاب دولة دستوري" على المخزن ؟ لقد كان الأولى إعلان أن تكون الفرنسية لغة رسمية - كما هي عمليا في الإدارة - وترك اللغتين القوميتين العربية والأمازيغية في الشارع، أي من خلال إعلان اللغة الرسمية لغة محايدة، وهو ما طبقته فرنسا في أفريقيا، لكن هذه الحقيقة تجاوزها الشارع المغربي، قديما اتجاه العربية، وحديثا اتجاه الأمازيغية، وهي حقيقة غير مقبولة في "المسطرة الديمقراطية" وفي ميزان القوى الدولي : وتراجع فرنسا أمام أمريكا في هذه المرحلة ؛ قد يؤشر أن "إعلان لغتين دستوريتين قد يعني إعلان شعبين في المغرب"، والأولى في هذه الحالة الاعتراف بأكثر من هاتين اللغتين، بإضافة الحسانية وغيرها، كلغات وطنية، ما دامت ستكون لها إدارة ذاتية في الصحراء، خصوصا وأن إعلان "دسترة" لغة شعب (البيضان) المُعْلِنِ عن انتماء مخالف وانفصال عن المملكة سيزكي بشكل ما إعلان المغرب على أنه دولة لأكثر من شعب، وهي خطورة - في كل الأحوال - إن لم تتم مسايرة هذه الأوضاع بديمقراطية مؤسساتية "جذرية" تتجاوز إدارة المؤسسة الواحدة، فتعددية الحسن الثاني التي أعلنها تعددية حزبية أدار بها مرحلة حرجة من التاريخ القريب، قد تتحول ضد أمن الدولة في ظل ضعف الأحزاب وتنامي تطرفين : عرقي - أمازيغي وديني - جهادي.

الحسن الثاني فضل أن يعترف بالعنوان الحزبي والقبلي - في الصحراء، في إنشاء مؤسساتها أو في الاستفتاء - لتذويب ما يدعى (الشعب الصحراوي) واستخدم نفس العنوان في

محاضرة أمازيغية الفرنكو - مغربيين : أحرضان وغيره، لتجاوز ما يدعى (الشعب الأمازيغي) ؛ ظهير فرنسا اعترف بقوميتين : عربية إلى جانب الأمازيغية في حين لاحظنا أن المعالجة الجديدة تقر "بالقومية الأمازيغية المغربية الواحدة"، دون ذكر لقومية أخرى.

هذا الوضع قد ينجح إن كان محددا ومسقوفا بالحق الثقافي المتعدد فقط، وبالقومية الواحدة؛ وهذه القومية المغربية لها خياران : إما علمانية، أو سيأخذ المجتمع المغربي طابعه القومي في التكتل، باتجاه أغلبية وأقليات. عدم حسم هوية الدولة المغربية كدولة ديمقراطية، علمانية، تجعل الوطن والملك للجميع، سيكون له ما بعده لأن "موت الحقل الملكي الديني" صورة لبناء "الملك الدستوري الكامل"، والقراءة الجديدة تجعل الملك الديني قويا لإمارته لدين يزيد تطرفا، فالثنائية ستموت في العرش لإدارة الثنائية أو التعددية القومية للمغرب، لأنه في السابق كانت هناك ثنائية للعرش : إمارة للمؤمنين والملك الدستوري لإدارة الأحادية - العربية كلغة وطنية ومذهب سني مالكي - وأي إدارة تعددية ستعني إعلان العرش الذي يسود ولا يحكم، في ثنائية سيادية قوية بالإسلام لـ90٪ من منتسبيه، وقوي بالأمازيغية التي تتطابق مع ذاته. أما مواصلة "تنفيذية العرش" سيصعب معها تدبير المغرب إلا في حال استمرار لا ديمقراطيته ولا تسييس الإسلام والأمازيغية فيه.

أصبح احتكار القصر للإسلام والأمازيغية لغة الحكم الجديد، فاليسار المغربي يدافع عن الفصل 19 واحتكار الملك للدين، واليسار الأمازيغي مضطر أن يعلن نفس الاختيار : احتكار القصر للأمازيغية، وموضوعها ليرتبط الجميع بمقدسين، لإبقاء تقديس الملك، وهو ما يعطي الانطباع أن الأمازيغية هي "المقدس الجديد" في عهد الملك الجديد.

الدمقرطة بهذا القياس تدخل في إطار (الحرب الباردة) في الصحراء، و"تبريد الحرب" مع الأمازيغية، وهما من سياق مركب في المنظور الخارجي يؤكد أن الموديل أو النموذج النيوليبرالي لن يكون في المغرب دون صناعة هذا المأزق وتجاوزه، فتعميق الإصلاحات المغربية سيأتي من مفتاحين : الصحراويين والأمازيغيين، لأن بهما وحدهما يمكن إعادة صياغة البرلمان المركزي في الرباط، والبرلمان الجهوي في العيون لإنجاح ما يمكن اعتباره "تحولا واقعيا جديدا".

بعد أحداث 11 شتنبر، وبعد تحول العرش، الأمازيغيون أرادوا أن تبقى علاقات الملك والأمازيغية من دون هزات ولو صغرى، فالعملية تستهدف بناء "علاقات استراتيجية" بين القصر والأمازيغية لا تجعلها يوما في الهامش، وهكذا تداخل المقدس بين الملك والأمازيغية، حيث أعطاها الملك صفته، وأعطته "مغربة العرش الكاملة"، ليصبح الوضع عبارة عن pan-amazighe تركز على المغرب الأوسط في حركتها (شفيق أوسادن - أوريد : الرشيدية) اتجاه الريف وسوس، فاندمجت الوطنية الجديدة والأمازيغية واعترفت بالإسلام دينا

للأمازيغية - عكس ما تعرف القبائل الجزائرية من خلال الجذور المسيحية الرومانية وظل أوغسطين النازح على المنطقة - فالعملية ليست بأي حال "أسلمة للأمازيغية" في الطرح الأصولي المغربي، بل محاولة لتمزيغ الإسلام وإعطائه "طابعا مغربيا مذهبيا خاصا."

الوطنية الجديدة مذهبت الإسلام وأسلمت الأمازيغية في شخص إمارة المؤمنين، المدعومة من الأمازيغيين الجدد، بشكل يبعد العلمنة عن أي إصلاح وتغيير في الأفق، فتجاوزت هذه الدعوة تمزقها بين وطنيتها وإسلاميتها، حيث تركت الموضوع حكرا للقصر الذي أعاد إنتاج سلطته على أساس سياسي - ديني مركز على الإسلام (إمارة المؤمنين) وأنتج على نفس الأساس السياسي - الوطني المركز على الأمازيغية "أيديولوجيا المرحلة"، فالأمازيغية تتحول شيئا فشيئا كي تكون "أيديولوجيا مخزنية."

الواضح أن في بدايات العهد الجديد ظهر نوع من "الخوف من الشارع"، فأدار حساسيته بما يناسب، ليس باتجاه الأمازيغية بل باتجاه تعاطفه مع القضية الفلسطينية (استقبال الملك لباول وهو يحمل شعار : كلنا فلسطينيون)، هذا التوازن تكرس مع إعلانه لمعهد ملكي للثقافة الأمازيغية، وأكاديمية محمد السادس للغة العربية، لكن هذا التوازن تحاول تعطيله مناورات محيط القصر، وهو ما لا يفيد الأمن القومي المغربي في المستقبل، وعلى المدى المتوسط.

إعادة إحياء الحسانية إعلاميا - عبر قناة جهوية في العيون - والأمازيغية تعليميا، يطرح أمام العربية رهانا آخر لحماية نفسها في ظل النسيج المغربي المتعدد، والديمقراطية الدنيا La démocratie minimale التي يدافع عنها التوجه الأمازيغي الجديد تكرس عدم التقدم لشوفينية التحول، وكأنه لا يمكن إقرار أي تقدم "بدون تسييس الأمازيغية"، وهو الهدف المستتر فيما يجري، في حين يرغب النظام في أن يكون هذا الفاعل الجديد مكرسا للديمقراطية الدنيا - التي يرغب فيها المخزن - استمرارا للعهد السابق.

وفي هذا المقام، لا قارئ موضوعي للتاريخ القريب، يمكنه الاعتقاد إلا بوجود "أحزاب أمازيغية" مقنعة (الحركة الشعبية بمختلف تلاوينها وانقساماتها التي أتت لأسباب تاكتيكية حسب مصالح النظام) وأخرى عربية مقنعة حاولت أن تكون قريبة من البعث العراقي أو السوري أو قريبة من قومية مصر وليبيا، والحسن الثاني لعب بهذا التوازن المقنع بين الأحزاب العربية والأمازيغية في الحرب الباردة بحرب باردة بين هذه الأحزاب.

لا يمكن في المرحلة الجديدة الاعتقاد بأن "توجها عربيا ديمقراطيا في الأفق" قد يشترك والموجة الجديدة للأمازيغية السياسية التي انتقلت من الحزبي إلى الثقافي في انتظار أفق جديد، في تشكيل المرحلة وعليه فإن التوازن مختل قد لا يخدم بأي حال "مصالح بيروقراطية الدولة"، لأن سياسة هذه البيروقراطية تقول بتجاوز هذا التوازن "الموروث" وإعلان السيطرة الكاملة على النزعة الثقافية للأمازيغية، وإفراغ الأحزاب من هذا البعد

الأيديولوجي العربي الأمازيغي، لكن مجرد نقل هذا البعد من الشارع إلى العرش، قد يسبب متاعب لن تظهر آثارها حاليا.

الحسن الثاني أدرك أنه لابد من "تجديد للوطنية" لتجاوز واحتواء هذا الانقسام، وكانت حرب الصحراء صاهرة له، وفي آخر أيامه دعم "هوية الإسلام" بتحزيبه، ومهندس تحزيب الإسلام، هو نفسه مهندس "تحزيب الأمازيغية" فجر الاستقلال - عبد الكريم الخطيب - وأتى الملك الجديد ليضع تنظيمات الإسلام السياسي "المتطرف" في السجن، وفعاليات الأمازيغية السياسية "المتطرفة" في القصر، مع تنازل كامل، على تسييس الأمازيغية، لتكون دعوة لوطنيتها وتحديدها في الحقوق الثقافية.

"الإسلام السياسي المتطرف" تُجْبَرُ فيه التسوية مع الدولة على أساس "إيمانه بإمارة المؤمنين" ، للملك، في حين أن "التطرف الأمازيغي" لا يجد "ولاء القبلي" لإنجاح "الأعراق المتصارعة" كما يحدث في آسيا الوسطى، لكن المغرب لا يخرج (مع ذلك) عن إحداثيات دول الشرق الأوسط الكبير، حيث "التصارع الديني" والانتخابات تدار من دفة دينية : السيستاني في العراق، البطريرك صفير في لبنان، وبالتالي فإن أصل الصراع "ثقافي" ، وواقع الحال المغربي - لن يخرج عن نفس الصراع - ويرمي إلى أمرين :

- أن نبذ الأمازيغية لتسييس الأمازيغية على درجات.
- ليس هناك ولاء قبلي، ولكن هناك "ولاء ثقافوي" ، سيتحول إلى نظام حياة في مجتمع صعب لا يرغب في تسريع ديمقراطيته، وإن رغب في تسريع تنميته.

الولاء "الثقافوي" المرتقب للأمازيغية، قد يؤثر على الأمن القومي الجديد للمملكة المغربية، فالولاء الثقافي الجديد للأمازيغية، لا يمنع من "ولاء ثقافوي" مستقبلي يسيس التحول لصالح ما يرغب فيه، لتعلن بداية العد العكسي للمخزن.

النظرة الأمازيغية ليست واحدة ويمكن أن تتلاقى "الأمازيغية المتطرفة" بالإسلام المتطرف، كما في تجربة حزب التحرير (الإسلامي) مع قوميات آسيا الوسطى، وفكر هذا الحزب نوع من فكر القاعدة يلعب من نفس خلفيتها باتجاه إعلان (الخلافة) بديلا عن "إمارة المؤمنين" في المغرب، فكلما تمخزنت الأمازيغية دفعت أطرافا إلى "أسلمتها المتطرفة" خصوصا، كلما ازداد عداء الإسلاميين للملكية.

(الدعوة إلى الخلافة) عوضا عن (إمارة المؤمنين) خيار حزب التحرير الذي لم يجد له قاعدة في المغرب، وسريته مرتفعة، في وقت نلاحظ فيه أن تهييء أرضية هذه الدعوة تتكفل به جماعة العدل والإحسان، المناهضة للملكية والداعية إلى توبتها توبة عمرية والعودة إلى نهج الخلافة، لذلك فأي تطرف لهذه الجماعة خصوصا بعد موت المرشد عبد السلام ياسين، قد يحول الجماعة إلى "خمائر محتملة لحزب التحرير."

مراجعة كتاب J.F. Mayer المنشور في جنيف 2004، والذي يؤكد فيه أن حزب التحرير هو "ما بعد القاعدة The Next Al Qaeda, Really "، تعطي مؤشرات حقيقية للخطورة القادمة والمحتملة في المملكة، فأي خلطة أمازيغية قومية ودعوة العدل والإحسان للخلافة - خصوصا وأن ياسين ركز على مخاطبة الأمازيغ - وتبني أيديولوجية حزب التحرير في الحركة والسرية ودعوته للخلافة، ومناهضة الملكية، قد تجعل مؤشر الخطورة قائما في منطقة الريف التي تنقل جزءا من أيديولوجيا حزب التحرير من أوروبا عبر الجالية المغربية إلى المغرب، ونلاحظ من الآن "محاولة سيطرة" فقهاء هذه الجماعة على مساجد سبتة ومليلية المحتلتين، وهذه الوضعية تقلق الأجهزة الغربية بشكل غير مسبوق.

"الأمازيغية الدينية القابلة للتفجير" لها قراءة احتياطية، في إطار مكافحة الإرهاب تتمسك بالأمازيغية السياسية، من علمانية تؤسس لعدم الانجرار وراء العنف، وتدعم إصلاح النظام المغربي. وهي قراءة قريبة من أمريكا، تنازعها قراءة أخرى داخلية ترجع إلى التاريخ، الموحدون والمرابطون جسدوا بطريقتهم الخلافة التي لم تكن بالضرورة "إمارة المؤمنين" بهذه "الصيغة المغربية" التي تنتسب في الجوهر لعمر بن الخطاب، ويحملها علويون يتصلون نسبا بعلي بن أبي طالب، ولذلك فهذا اللقاء الاستثنائي بين الفقه الشيعي في تكريم آل البيت والمذهب المالكي السني المجسد "لعمل أهل المدينة"، يعني أن "التوليفة المغربية استثنائية" في قمة الحكم وعمله، ولا تخرج عن احتمال إنتاج "توليفات استثنائية" في الشارع المناهض لهذا الحكم، وبالتالي فإن الحكم الأمازيغي له جذور إما في الإمارة أو في محيط الإمارة، ووضع الجيش من عهد بن تاشفين وإلى أوفقير تحكمت فيه أرومة أو تجسيد لثنائية سادت في الحكم وفي حدوده : المخزن / السيبة، الأمازيغ / العرب ....، وبقيت لها ظلال في المدني / العسكري، وفي الحزبي بين ما تولد وتفرخ عن حزب الاستقلال من أحزاب، وبين ما تولد عن حزب الحركة الشعبية، والضغط لإخراج المغرب من هذه الثنائية، فلسفة جديدة للحكم تشير إلى العمل على إبعاد المصالح المتقابلة، نحو إدارة الصراع السياسي على المواقع المتقابلة والمصالح المتبادلة.

أي توليفة جديدة بين القومية الأمازيغية والإسلام الحركي ستؤسس لعناصر تفجير جديد للأمن الجديد في المغرب، والعمل ضد الإرهاب يؤطر هذا التأسيس، وفي كل الأحوال نجد أن المخزن يصنع دولته الجديدة (مخزنستان)، بما يكرس خصائص حكمه ودولته، في احتواء مقصود لكل عناصر الحداثة القادمة، وذلك بعمل كل عناصرها من تبرير وديماغوجية داخلية. تجاوز الملك الجديد لانتقال السلطات الهشة بين عهدين، من خلال تفكيك "خلايا الإسلام السياسي دون أن يمس ذلك من عمل ونفوذ إمارة المؤمنين"، وتفكيك الأمازيغية الثقافية عن الأمازيغية السياسية، هذا التجاوز ساهم في البناء الأمني الجديد وإن لم يمنع من احتمالات

أمنية متوقعة، وعلى رأسها تحالف المقصيين من الساحة، ونقصد تحالف الإسلام السياسي والأمازيغية السياسية ضد نهج الملكية الجديد.

نهج مكافحة "وطنية" - ولأسباب محلية - ضد الإرهاب قد تفيد في توقع مثل هذا الخطر، وضربه من قواعده الأولى، وبالتالي، فإن ما يدعى "صناعة صورة " Image للنظام في الهامش له تقديره الأمريكي، لأنه في دول شمال أفريقيا غير العربية ودول الشرق الأوسط الكبير بصفة كاملة، وفي جناحها الشرقي، ونقصد دول وسط آسيا تتم ملاحظة "إعادة بناء هوية وطنية جديدة أو بناء هوية نظام جديد"، لكن مثل هذا التوجه لن ينفي "إعادة إحياء العاطفة الإثنية التي لا تتحول"، الأمازيغية شعور يتقوى، ويتحول إلى بنيات جديدة، في الوعي القومي المغربي، وهو ما يدفع إلى أن تكون محور الدولة، وقوة الدولة من بيروقراطيتها، وقوة الأمازيغيين نابعة من اختراق هذه البيروقراطية وهو ما يقرب في نظر محللي البنتاغون الطريقة التي انتقلت بها السلطة في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق إلى "الحكام الجدد - القدامى"، وتحمل نفس البذور التجربة المغربية، لأن الحكام "الجدد - القدامى" في العهد الملكي الجديد ليسوا من دعاة تغيير السلطة القائمة، ولكن من دعاة التكيف معها، هذا التنبيه من الأمريكيين للمغرب جعل السلطة المغربية تتجه نحو "حكام جدد" فقط.

ودوائر عمل وزعتها على أربع دوائر :

- ما يجري في محيط الملك.
- ما يجري في أجهزة الاستعلام والاستخبار
- ما يجري في الحكومة
- ما يجري في الجيش، وقد رشح الأمريكيون ما دعوه في نفس منظورهم (تغير الاختلافات في أنماط التغيير السياسي)، وأدخلوا متغيرين لإنجاح معركة القضاء على الإرهاب الإسلامي : ملك جديد ودعوة أمازيغية جديدة، يتحالفان في هذه المرحلة، ولذلك كان من الطبيعي "حياد الحكومة مع جطو" لإدارة تحولات متوازنة في أجهزة الاستعلام، لذلك هناك نصيحة واحدة : إدارة التحركات الجماهيرية والابتعاد عن الصحوة القومية، بعد أن تحرك الشارع الديني ضد المرأة - في عهد اليوسفي واسْتُثْمِرَ فيه السلفيون الذين حوكموا بعد تفجيرات 16 مايو.

"الدعوة الامازيغية قد تغير جلدها، إن كان حزب العدالة والتنمية قد يغير رأيه"، ومزيدا من ربط تحول هذا الحزب بتحول الدولة يفيد التوازن حتى لا يكون انهيار للنظام في ظل تصفية تركة الحسن الثاني واقتسام إرث مرحلته، وقد يبدو التغيير من ربط دعوة قومية بهذا التحول. أمريكا حاربت - الدعوة القومية في العراق وغيرت نظامه وحاربت طالبان كنظام

ديني متصلب ومغلق - لذلك فالتحالف مع دعوة قومية جديدة - ولو كانت الأمازيغية - فيه
إبراز لاستثنائية المغرب - لكنها في نفس الوقت تشكل خطرا إن تحالفت مع دعوة دينية
متطرفة، لأن الإسلام الأمازيغي كان استثنائيا لصالح المملكة، لكنه جسد "البعد
الإمبراطوري" للأمازيغ وللإسلام في غرب أفريقيا، وأي لقاء آخر بينهما، سيكون مؤثرا على
المستقبل.

وجود الإسلام الحركي بين "عنف الدولة" والتسوية الحزبية يقربه إلى القصر، ويقربه أكثر
قرب دعوة قومية تنخر مفاصل الدولة الجديدة وتؤسس الولاء للملك الجديد، منه ؛ حيث لا
تعرف هذه الدعوة "خطوط حمراء" في دوائر النفوذ، رغم ما يقال عن "استبعاد القصر" لكل
مراكز النفوذ، فإن الوجود الملكي تحرر وغيّر من مراكز نفوذ وأنشأ أخرى بما يفيد أن ارتكانه
الكامل للأمازيغية هو للقضاء الكامل على الإسلام الجهادي، ولا يخرج هذا الوضع عن
التخوف من أن يكون الإسلام الجهادي قومي أو عرقي ضد القصر نفسه، فخلايا الإرهاب
أقوى ثلاث مرات في الشمال المغربي مقارنة مع الجنوب، والصحراء المتنازع عليها لم تعرف
أي مواجهة للدولة مع الجهاديين، رغم أنها أنتجت الانفصاليين، لذلك فالإرهابيون أقرب إلى
مناطق لا تزال محتلة من الإسبان (سبتة ومليلية) والجهاديون أظهروا أنهم وحدويون، وإن
كانوا معارضين لإمارة المؤمنين، الظاهرة تسود في بعدها الجغرافي - السياسي في منطقة
الريف باتجاه الوسط، في حين أن مراكش وأكادير منطقتين في الجنوب توصف كأنها أهداف
للإرهابيين أكثر من "أنها منتجة لهم."
تقريبا، فالتطرف دائرة واحدة تنتج العمل الإسلامي المتطرف أو القومي المتطرف ؛ وبالتالي
فالدولة التي لم تستطع أن تستثمر الإرهاب لقضيتها الجغرافية السياسية (الجيوسياسية) في
الصحراء، لم تستطع خلط مناهضة الجهاديين للملكية والوطن في إرهابهم ضد الدولة.
وكما سلف، الإدارة المغربية لم تستطع أن تستثمر الإرهاب "الإسلامي" لصالحها، في
جغرافيا تخلط فيها الأوراق لإعادة توزيعها في الصحراء، كما أنها لم تتخذ دعوة الجهاديين
لتحرير سبتة ومليلية كما عبر الفيزازي لإيجاد المناورة المدعمة أو البديلة لسيناريو جزيرة
ليلى.

هذا المؤشر خاف منه النظام خوفه من عدم التحكم بالأوراق بعد لعبها، لكنه لا يعني إلغاء
مؤشر خطير هو "التلازم" المحتمل للدعوة إلى الأمازيغية والإسلام الحركي في الريف،
"فالدعوة الريفية" لا تزال تعارض، وإن من وراء حجاب، التسوية الثقافية الشاملة مع
الأمازيغية التي أكد عليها الملك الجديد، وتحاول التململ ضد المعهد الملكي للثقافة
الأمازيغية وغيرها من توافقات ومظاهر هذه التسوية، للحفاظ على حدٍّ أدنى مرغوب من
ناشطيها باتجاه "تسوية سياسية لموضوع الأمازيغية.

لقد أقيل الجنرال الحرشي "المدافع عن الريف" من قيادة الاستخبارات (دجيت) لهذا الغرض، لوقف أي تقدم في هذا الاتجاه، لكن الأمر لا يزال يشكل شبحا، لأن نقل نفس الإدارة الذاتية للأقاليم الجنوبية (الصحراء) إلى الريف أصبح خوفا مقروءا عند المهندسين الجدد، ولذلك كان من الطبيعي إبعاد أي "بنيات أو نوايا مؤسساتية" أو رجالات تساهم في هذا التوجه.

توجه كان يشير مدريد، وبعد وصول زاباطيرو وتغيير قيادات الاستخبارات المغربية، وتسليم البرلمان الإسباني إمكانية إعلان حرب معينة والسماح بالمشاركة في العمليات العسكرية الخارجية لم يتم التركيز بعد مصادقة المجلس الحكومي 18 مارس 2005 فيما دعي سياسة دفاعية للقرن 21 على ما كان يدعى كلاسيكيا (بالعدو الجنوبي لإسبانيا : المغرب)، ابتعدت إدارة سبتة ومليلية من إدارة العمق الإسباني في الريف، وكان من الطبيعي أن يكون تفعيل المجلس القومي للدفاع تجاوزا لسيطرة وجهة جهاز استخباري، وخصوصا الاستخبارات العسكرية الإسبانية على تحديد السياسة الدفاعية للجارة الشمالية، رغم استمرار جزء من نفس السياسة في مكافحة الإرهاب الذي يدخل التوجه الإسلامي الجهادي والتوجه الأمازيغي الداعي لتحرير المدينتين في نفس البوتقة.

تحول استراتيجي خرج عن سياسة دفاع (1984) غونزاليس تضمنت ما يعرف بالمخطط الاستراتيجي المشترك والذي ضم ما نشرته إلبايس في 1990 استثمارا لدخول العراق الكويت، دخول المغرب إلى سبتة ومليلية، هذا الوضع في استثمار الحسن الثاني للطرح القومي الوحدوي، لدخول مدينتيه المحتلتين، دفع إلى دعم "النزوع القومي المختلف" الأمازيغي للشمال والريف تحديدا لإبعاد أي نقل لآثار ما يجري في الشرق الأوسط إلى المملكة، خصوصا وأن الحسن الثاني عرف بعلاقاته المعقدة في الشرق الأوسط وقد استثمرها في معركته في الصحراء، وكان المخيف استثمار نفس الأوضاع في معركته لتحرير المدينتين.

إسبانيا التي دافعت عن أولوية حرب المغرب على الإرهاب قبل "دفاعه عن سياسة حدودية جديدة" مع مدريد أو الجزائر، دعمت رفع مؤشرات مصالحة الريف للملك لدفعه إلى محاربة "الإرهاب الإسلامي" في بلده، دون أن يكون ذلك مبررا له لأن يكون هذا الإرهاب داعما لسياسته الحدودية والاستراتيجية، وهو في طور مكافحته.

إسبانيا أدركت أن إدارة الحرشي لم تبق لها مفعولية بعد دخول التسوية مع المغرب في شأن السياسة الحدودية، ودعمت إزاحته.

إسبانيا تدير بشكل عميق ومن استخباراتها "أعصاب المجتمع المدني في الشمال المغربي"، وألغت الحرب الاستباقية التي أتى بها أثنار في جزيرة ليلى استحضارا لنهج الحسن الثاني في استرجاع الصحراء : إفني، طرفاية ثم صحراء 1975، وقد عرقلت إسبانيا هذه السياسة عبر البوليساريو من خلال (الوازع القبلي والإثني)، وهو نفس التوجه في الشمال والريف.

ومن خلال إدارة نفس الوازع، دفعت الحسن الثاني إلى قبول الاستفتاء في الصحراء بعد اتفاقية مدريد، ونفس التوجه أدارت به مدريد ما بعد جزيرة ليلى، وكان القصر مضطرا لقبول تسوية كاملة مع الأمازيغية لإبعاد هذا النزوع عن التحالف مع النزوع الإسلامي، لأن أي أيديولوجيا متفجرة تلتحم بدعوى عرقية متفجرة، ستزعزع الاستقرار.

إدراك المغرب لهذه التفاصيل وإدارتها أبعد أثنار عن ورقة الريف، لأنه خاف بدوره من أي دعوة لتحرير سبتة ومليلية تكون كارثية على المغرب، وعلى إسبانيا معا.

هذا التخوف هو ما يجعل الإسبان والأوروبيين يريدون موقفا واضحا للمغرب ضد الإرهاب ويتخوفون جدا من لعب أجهزته الاستخبارية بالإرهاب، والاتهام بتورط أجهزة الرباط في تفجيرات 11 مارس في مدريد وغيرها، هي من "السياسة الاستباقية والوقائية" كي لا تصل الرباط إلى أي مستوى من هذا الاستغلال.

إسبانيا تخاف كالمغرب، في سياسة واحدة، هذا النزوع الأمازيغي المسيس، المخلوط بالإسلام الجهادي، في بقعة تعرف تواجد دورة مافيا السلاح والمخدرات، وهي دورة تدير مساطر تعايشها الأجهزة المشتركة، كما وتدير "أي سياسة للحد منها."

إسبانيا كلما دعمت "النزعة الأمازيغية" سمح الحسن الثاني بالتواجد الديني الذي يجعلها من دون حرية، ويجعل أي خليط (لهما) خطر على إسبانيا، يفوق خطره على المغرب.

الإبعاد الجذري بين النزوعين (الأمازيغي والديني) أصبح بعد فترة الحسن الثاني همّ مشترك إسباني، مغربي، أي أنه هدف محلي وإقليمي، حيث كان هذا الخط أحمر عند الأمازيغيين الجزائريين، لنزوعهم الروماني - المسيحي المرتفع، لكنه كان خطا أحمر لمن كانت الحرب الأهلية في الجزائر في صالحهم، ودعموها بالتواطؤ، وكانت أمريكا أولهم، لزعزعة الوجود المستقل للكيان الجزائري، باتجاه موسكو، وبالتواطؤ مع فرنسا، لفتح السوق والنفط الجزائريين نحو الغرب، وقد تزامنت هذه الحرب ومرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية أو حرب تحرير الكويت، والتي تبعتها "حروب تحرير متوسطة المدى" حررت النفط العراقي بحرب 2003، والنفط الجزائري بعد عام من وصول بوتفليقة للحكم.

التأكيد على أن مؤشر الجهاد "المغربي" هو باتجاه التحرير أكثر من مناهضته لملكية البلاد، يمثل وجه الخطورة في قراءة مصالح إسبانيا في الريف المغربي، ويظهر هذا الوضع بشكل واضح من مشاركة المغاربة في مواقع الانترنت التي تروج الأفكار الأصولية (موقعي منتدى الإخلاص والمنبر) والمساهمات التي أرسلت إلى مجلات صوت الجهاد السعودية، وبررت (التحرير) في صفحة التوحيد لموقع أبي محمد المقدسي، وتذكر أبو حفص (عبد الوهاب الرفيقي) الذي كان نشيطا في موقع التوحيد والجهاد، وموقع (الجهاد أون لاين) وهو موقع يشرف عليه كويتي يطلق على نفسه (عبد الرحمان الراشد)، ويستحضر عدد الشرق الأوسط

2005/411 مساهمة بوالينبت المراكشي الذي قتل في حادثة غامضة بمجلة إلكترونية رسمها (نداء الإسلام) وهي مجموعة مقالات تؤكد على "وجود توجه جهادي" بالمغرب.
التيار الجهادي المغربي له دراية بالإمكانيات المتوفرة على الانترنت في مجال التدرب على استخدام السلاح وصنع المتفجرات من طرف الخلايا الأصولية، خصوصا بعد ما راج الحديث عن استعانة الانتحاريين الذين نفذوا تفجيرات البيضاء بالانترنت في إعداد المواد المتفجرة.
ووجود توجهين جهاديين : "وطني" يناهض "احتلال إسبانيا لسبتة ومليلية وضد البوليساريو : الشيوعية" وَاحِدٌ يتزعمه الفيزازي وآخر يتزعمه بويحيى المغربي الذي أيد تفجيرات البيضاء لـ16 مايو. المغرب دفع إلى إدخال التوجهين في السجن لمصالح داخلية وأخرى خارجية، ولا يخفى أن التوجه الأول لا يستبعد في حركته "الوطنية" جعل الأمازيغية إلى جانب "الجهاد الأمازيغي" من فتح طارق بن زياد كعب أخيل، وإلى محاربة إسبانيا لاحتلالها لأجزاء من الشمال المغربي، لهذا يمكن التأكيد على أن خلطة "الأمازيغية المسيسة بالدين أو بغيره" ستكون بكل المقاييس "خطرا أمنيا."
تسييس الأمازيغية لا يؤمِّنها شيء من عدم السقوط في نفس رهانات "الإسلام السياسي"، ومكافحتها يجب أن تكون مشتركة، وعلى نفس المستوى.
الخيار "العلماني" في تسييس الأمازيغية وغير المندمج في الدولة، قد يكون خياره الشارع، وهو خيار أخذت أمريكا تراجعه بعد التوجه الفوضوي لقيرغيزستان، وفضلت واشنطن معه إعادة النظر في مفهوم (الفوضى الخلاقة) ، حيث أضحت "الضغوط الإيجابية" على الأنظمة خيارا يتكرس يوما عن يوم ويشترك فيه حاليا :
- وجود التنسيق بين رموز المعارضة الذين يملكون خبرات الدولة والاقتصاد والإعلام.
- عدم وجود أي تنسيق بين أي معارضة أو جناح أو فصيل للمعارضة و"الإرهاب الإسلامي"، ويبقى هذا المغربي""الشيخ ياسين" - زعيم جماعة العدل والإحسان - على مثال الشيخ السيستاني معارضا لكل شيء، متواطئا في كل شيء، وتحالف حركة الأمازيغيين وحركة جماعة العدل والإحسان ليس به ما يضير، سوى تأثير تحالفهما على أي انتخابات نزيهة تشترك فيها الحركتان، وهو ما يمكن أن يكون سمة لأي انتخابات نزيهة ينزل إليها التياران : الأمازيغي المسيس أو المنظم (في جماعة كجماعة العدل والإحسان أو في غيرها) والتيار الإسلامي - الملكي أو غير الملكي - والتياران لا يزالا بعيدين عن الاستحقاقات الانتخابية المغربية خصوصا، وإن كانا تيارين للإصلاح من خارج المؤسسات، والتياران المذكوران يشكلان عموده الفقري، وهما المُجْمِعَانِ على "مناهضة رأس الدولة". كل بطبيعة الحال من زاويته.
أخطار الانفجار لن تكون مؤثرة إلا في حال تحول العصيان المدني - للعدل والإحسان - إلى

الأرياف المعزولة والمحافظة، وفي أغلبها تناشد أمام العولمة الدفاع على خصوصيتها - الصوفية والأمازيغية التي تزكيها حركة الدفاع على اللغة - وهو ما يجعل من هذه الخلطة دينامية للإسلام "الأمازيغي" المناهض للحكم، أو مماثلا "لثورة" الجياع، وهي لن تُكَرِّرَ ما كان من انتفاضات حضرية حاصرها وقضى عليها الجيش في عهد الحسن الثاني، بل ستكون انتفاضة فوضى، لأن تحول الفلاح المدافع على العرش - حسب لوفو - إلى "احتياط مناهض له" في المرحلة الجديدة، بفعل تسييس الأمازيغية والدين، سيكون مؤثرا على الأمن القومي الجديد للمملكة.

الانفصال العرقي لم يعد مدعوما من الأمريكيين في ترسيخ ديمقراطيتهم بدول الشرق الأوسط الكبير، وأوروبا الشرقية، منذ 1996، وفي 1998 بعد اندلاع الحرب الشيشانية التي دعمها الأمريكيون في البداية، كانت المنطقة واحدة "كعالم لا ديمقراطي" وأتى الفصل بين العالمين بعد أحداث 11 شتنبر ليتوحد مرة أخرى ما بعد حرب العراق، وفي ولاية بوش الثانية تحديدا، حيث لاحظنا دعم أمريكا لسيناريو (الفوضى الخلاقة) في كلا الحالتين، وأمريكا تريد أن تكون معارضة الشارع ضد الأنظمة من داخل طوائف يمكن التمييز بين المعتدلين والمتطرفين فيها، لكن ليس من التنظيمات التي لا يمكن تصنيفها.

حركة العدل والإحسان التي خرجت لأول مرة للشارع المغربي للدفاع عن "قضايا عربية-" فلسطين والعراق وضد أمريكا، تجاوزت النظرة القومية اتجاه العرب، لكنها تصهر دعوة قومية داخلها يمكن أن تشكل ثورة للجياع تكون وقود العصيان المدني. إرسال هذه الجماعة رسالة مفادها أن حركتها تتجاوز "المؤشر القومي"، تعني بطريقة أخرى استبطان نفس المؤشر مع واتجاه الأمازيغ وهو ما تكشفه آثار ياسين في حواره مع صديقه الأمازيغي.

هذا التوجه نحو لقاء "الأمازيغية السياسية والإسلام السياسي" على هامش الدولة، يبرره ويهيء له بعض أطراف الدولة المتهمة بـ(الإسلاموفوبيا)، وأخرى من المجتمع المغربي متهمة ب(أمازيغوفوبيا)، فإن كانت دولة الحسن الثاني قد اتهمها الأمازيغيون بالأمازيغوفوبيا، فإنه في الوقت الذي كان فيه الملك الراحل أقل إسلاموفوبية كان أكثر أمازيغوفوبية، في حين أن عهد الملك الذي خلفه يتصوره الشعب أكثر إسلاموفوبية وأقل أمازيغوفوبية، وهو توازن في العهدين، خدم توازن الدولة، في ألا يصل هذا اللقاء بين الأمازيغية السياسية والإسلام السياسي، ويشكل "التهديد الأول للمملكة."

ويبقى السؤال هل يشكل الأمازيغيون الجدد يمين الدولة في عهد محمد السادس ؟ الأمازيغيون الجدد يشكلون "يمينا جديدا"، وأي يمين جديد، يعمل على "عقيدة وطنية جديدة" تكون بديلا عن حزب وطني جديد للأمازيغيين، وهي في نظر هذا التيار صورة لتجاوز أحد عناصر تفجير استقرار المغرب، ويبقى من الضروري التنبيه :

أ . إلى أن "خطر التمزيغ" يساوي خطر التعريب على وحدة الأمة، فالدولة يجب أن تنسحب من البعدين معا لترك المجتمع يتحرك بطبيعته المركبة.

ب . "التأخر السوسيولوجي للأمازيغية" لا يعني ركوبها على السياسة ؛ فسياسة الملك الجديد عملت على مسطرة الاستثناء لمعالجة شؤون "التأخر السياسي" للمرأة، واعْتُبِرَ تأخرها "تأخرا اجتماعيا" والشأن نفسه مع الأمازيغية، فالتأخر تأخر اجتماعي، ولكن في غير حال المرأة، لا يجب أن يدفع هذا الوضع إلى أي "استثناء سياسي" حفاظا على وحدة الأمة من القاعدة، وليس فقط في القمة، فالشرخ الذي كان غير مرئي في تقسيم الحسن الثاني بين : الجيش أو "الحكومة العسكرية" - للأمازيغ - والحكومة (المدنية) - لما دعي بالنخبة الفاسية بمختلف تمظهراتها ...، هذا التقسيم أدى إلى انقلابين، من قاعدة الجيش في الانقلاب الأول، ومن رئاسة الجيش في المحاولة الثانية.

مسطرة الاستثناء أو مسطرة التقسيم "غير المرئي" يجب أن يتم تجاوزهما في إدارة الدولة، لتكريس البعد الشعبي الديمقراطي لدمقرطة كل الهوامش، ومن ثَمَّ، لدمقرطة التوجهات المركزية للدولة، والتخوف من دمقرطة المركز هو الذي يسقط الهوامش في إدارة "استثناء" دائم تدير بطرف ما مرحلة ما.

تكتل الهامش - بأي صيغة - هو ما يصعب بأي منطق دولتي Etatique التعامل معه. المعضلة في زاوية دقيقة : أن المغرب (دولة - أمة Etat-nation)، وهذا المنظور يشكل عصب أي تفكير أو تاكتيك سياسي للمغاربة، وفي هذا الصدد هل نحن أمام : دولة مغربية بأمة أمازيغية - كما يقرأ المهندسون الجدد الآن - أم دولة أمازيغية بأمة مغربية - كما يرغب الداعين لحزب سياسي أمازيغي - والتوجهان ينخرطان في مرحلة جديدة ترث مرحلة سابقة، وميتة في منظورهم، ارتكزت على مرجعية تاريخية : "دولة عربية بأمة أمازيغية."

التوجهان الوارثان لدولة عربية بأمة أمازيغية في المغرب، لم يحسما هوية الدولة الجديدة لا كسيرورة أي ديمقراطية من خلال اكتمال الانتقال الديمقراطي، ولا كمرجعية من حسم خيار الدولة المرغوبة في علاقتها بالرهان الأمازيغي ؟

سؤال هوية الدولة ينافس عليه "الإسلاميون" الذين يجعلون لغة الدين : العربية، أو لغة المقدس، ولغة المجتمع : الأمازيغية، ولغة الدولة كذلك، وهذا عند أطراف إسلامية ؛ لكن السؤال هل الأمازيغية : لغة الأمة، ما دامت العربية لانتماء المغرب إلى العالم الإسلامي تبقى لغة الأمة الإسلامية ؛ وإن لم تكن العربية لغة دول تنتمي لهذه الأمة.

القول بأن المغرب أمة nation بنفسه يكرس الوعي الجديد الذي يقود المرحلة وهو توجه قائم على تقسيم "سيكو-سوسيولوجي" ستظهر آثاره مستقبلا، ويهدد قشرة الدولة التي تصنع "الضوء البرتقالي" فقط أمام "الأمازيغية السياسية"، دون أن تتم محاربتها كما "الإسلام

السياسي."
الضوء الأحمر "للإسلام السياسي"، والضوء البرتقالي للأمازيغية السياسية، صورة لقرار الدولة الحالي، صورة - بالتأكيد - لها ما بعدها.
الخوف المبثوث عند المتتبعين هو من "أصولية سياسية أمازيغية" تبنى على هامش الدولة الجديدة، وعلى هامش السياسة الثقافية الجديدة التي تبناها المهندسون الجدد.
في الديمقراطية تكون "الدولة - الأمة"، ليست لاحتكار أقلية أو أغلبية ترتكز على هوية ما، بل الديمقراطية تدعم "حقوق الأقليات وإدارة الأغلبية" لإنجاح دورة السلطة في تناوب معين، متفق بشأنه، لكن وضعية المغرب : الديمقراطية غير مكتملة، والهوية متحولة، ومشتركة، ومدبرة تدبيرا تاكتيكيا، وليس استراتيجيا، هذه الوضعية ستؤثر على مستقبل أي اتجاه، لأن الدولة إما أن تحسم صورتها الاستراتيجية من خلال الديمقراطية، ومن خلال المؤسسات التي تقرر، أي لها قرار، وإما أن يتجه القرار (الاجتماعي تحديدا) إلى هامشها.
وضع هش يطرح في صلب الأسئلة سؤال : هل نحن أمام "جديد" اسمه الأمازيغية يجب أن يدخل في المعادلة، أم أننا أمام معادلة جديدة تدخل "القديم" فيها ؟ لابد إذن من دراسة لأبعاد الاندماج الأمازيغي بما يفيد كل الأطراف، بعقلانية، لا تقضي على المؤسسات، وعلى المستوى المتوسط والبعيد، وإن كان الوضع في اعتقاد المسؤولين مستقر، ولو أنه هش دائما، فالهشاشة أصبحت علامة مقبولة للنظام المغربي، ويستعمل العنف في أي حركة مناهضة له، أو حركة مؤثرة في استقراره، والإشارة لأي حركة غير مؤثرة، ومناهضة له، يحافظ عليها النظام لأنها تؤكد مصداقية "ديمقراطية" له في الخارج.
حركات التحول - من الناحية الاجتماعية أو السياسية - غير مقبولة، إن كانت حركات المعارضة مقبولة، والأمازيغية لن تشكل في معادلة النظام حركة تحول، وستبقى حركة ثقافية عامة، وحركة معارضة في حدود معزولة، وهذا الطموح غير دقيق في ظل التحولات الدولية الحالية.

الأمازيغية يجب دسترتها في دستور نيوليبرالي، غير أمازيغي أو عربي، وكي لا تبقى المرحلة مدعاة للاتفاق مع الحكم مقابل الدسترة حدودا عليا للحفاظ على هذه اللغة وهذه الهوية، وبالتالي الارتكان إلى النهج البرغماتي مع النظام من واقع التحالفات، وإن كان يفيد استثنائيا الأمازيغية في تموقعهم، إلا أنه قد يفضي إلى اختلاف دفين، وأي اختلاف يكون مؤثرا، لأن جسم الدولة عندما يكون مفتوحا باتجاه ما، ثم ينغلق عليه، يكون التفكير في تغيير الدولة نفسها.
التباس العلاقة الجديدة بين الأمازيغية والدولة، ليست في صالح الطرفين، لأن الدولة قد تنقلب إلى الاتجاه المضاد، في أي مرحلة ترى مصلحتها في ذلك، كما قد ينقلب الأمازيغيون

على الدولة في أي لحظة ضعف "استراتيجي" للحكم، وبالتالي تحديد العلاقة وتحديد أبعادها في صالح (السلم الأهلي) الذي دعاه الملك الراحل (السلم الاجتماعي)، وقد بنى جزءا منه بطريقته، لكن لابد من مواصلة هذا السلم لخدمة عدم "عسكرة المجتمع المغربي" مرة ثانية أو عسكرة "الأمازيغية" كإحدى الخيارات "الراديكالية" المتوقعة.

انخراط الأمازيغية واضح اليوم في استقرار الدولة، كإحدى أدوات إدارتها الجديدة، وليس في دعم السلم الأهلي، أي أن موجة الأمازيغية الجديدة تقرأ السلم الأهلي من خلال السلم مع الدولة، وفي كلا الحالتين، فإن الوصول إلى "سلم ثقافي" جزء من المهمة، ولكنها ليست كل المهمة، "فالتاريخ الديني" للأمازيغية المتجسد في الصوفية تم إحياءه في دولة محمد السادس، لاستقرار الدولة، واستجابة لمرحلة ما بعد 11 شتنبر للرد على ما دعاه منظر الاتجاه الأمازيغي الجديد (حسن أوريد) : الخوارج، هذه المقاربة التاريخية التي استوعبت جيدا خلاقة المذهب المالكي للمذهب الأوزاعي في المملكة، والقضاء على "الحركات السياسية" والصوفية، في شخص المهدوية (ابن تومرت) قد أوصلت الصوفية إلى بناء الدولة النقيضة لدولة الأشراف، وبالتالي المحرك السياسي للزاوية لم تكن المهدوية في معزل عن النزعة الأمازيغية "القبلية"، والتي تتحول في هذا القرن إلى الأمازيغية السياسية ومن نفس الدعوى. جزء من هذه المهدوية الصوفية يمثلها عبد السلام ياسين، تناهض الملكية وتحاول احتواء الأمازيغية كي لا تصبح حركة قومية أو عصبية تخرجها عن إدارة الديني لها ...

المغرب يريد أن يبني "مدينة واحدة لنظام واحد، بلسانين" على ألا يصل أي لسان أن يكون هوية تهيء لحكم ما، وعليه فعلى الأمازيغية أو العربية أن تكون لغة ليس للحياة، إنما للتواصل Militer l'Amazighe "c'est" pas pour vivre, mais seulement pour communiquer. الثقافة الأمازيغية لا يجب أن تستدعي "جذورا" إنما تستدعي آفاقا، وبذلك فالوعي الذي يكون في وقت تدريس لغة ما، هو القمين وحده بتحديد "الأمن الأهلي" الذي يصاحبها إما بتكريس الوحدة أو تفجيرها بصناعة هوية أخرى، منافسة، من تحت جلد الدولة، ومن خلال التاريخ. والديمقراطية الغربية التي لا تهتم بتأصيل عملها في التاريخ تمنح هذا القدر من التأمين على مستقبلها في حين أن ما يدعى بالديمقراطية التي تبنى على الخصوصية، كما في الحالة المغربية، فهي تصنع ليس خصوصيتها فقط كحكم، بل تصنع خصوصية نقيضة لها في المعارضة، لأن الدولة أول من سيَّس الأمازيغية في إطار تدبيرها لمجتمعها، وبذلك يكون التسييس غير المهيكل للأمازيغية ردّ طبيعي، من خلال تاريخ أمازيغي يصنع كيفما اتفق حاليا، يقلب التاريخ المغربي، ويعيد تجذير "مغرب آخر لن يطلب مستقبلا إلا حكما آخر" باسم واحد : هو الخصوصية البديلة.

"الديمقراطية التي تبنى على الخصوصية" خطر على النظام، إذ عليه أن ينخرط في المستقبل

من خلال الكونية، وليس انخراطه في التاريخ من خلال الخصوصية، وإلا ضرب له من نقيض يُصنَعُ في هامشه، فتأمين المرحلة الملكية موجود، لكن لا يمكن الشقة بتأمين الملكية المستقبلي من خلال ما يجري.

مجرد التحدث عن "ثقافة عربية، وثقافة أمازيغية في دولة مغربية" مهم، لكن أن يكون مفهوم الثقافة culture حضارة civilisation، كما في القراءة المتجذرة أو التأريخية المتطرفة لأي لغة، يعني أن إنتاج تطرف ما متوقع من أي تحول في نظر جمهور إلى أن ثقافته هي حضارة.

في هذه الزاوية يمكن الدفاع عن حضارة مقابل حضارة واحتلال عربي أو أموي بتعبير الأستاذ شفيق والذي يراه في أربعين سنة، لكنه في نظر آخرين لا يزال احتلالا من خلال حكم الأشراف، وبالتالي تمزيغ تاريخ الحكم الحالي الجاري من عدمه يحكم نظرة "سياسية" دفينة نجد لها موقفا اتجاه العرش.

العرش نسق تاريخي في الحكم المغربي، وتمييز مخزن الدولة عن المخزن الملكي - التعبير صدر عن اليساري علال الأزهر في الصحراء المغربية، الجريدة شبه الرسمية للدولة في 13 أبريل 2005 - هو تهييء للتمييز بين العرش كضرورة دولة، وبين العرش كضرورة للحكم، وبالتالي سيكون الوضع الجديد مؤسسا على أن الملكية نظام مغربي أمازيغي قبل ما يدعى الفتح أو الاحتلال العربي، والنظام الأول هو الذي استمر بعد انتهاء الاحتلال الأموي حسب شفيق، وهو يميز بين الملكية - وراثة الابن الأكبر لأبيه الملك - العرش "ملكية أمازيغية بخيار مغربي"، ويميز بين ملكية الأمويين وملكية المغاربة، كما أن هناك من يميز بين الملكية نفسها والعرش، باعتبار الأخير "منظومة سياسية" لا توحي بالضرورة أنها ملكية، فالعرش المغربي تناوب عليه الأدارسة وغيرهم وإلى العلويين مرورا بالمرينيين والموحدين، والمرابطين، فالعرش تناوبت عليه "عائلات وقبائل"، في حين أن الملكية كرستها الفترة الأخيرة للعرش.

مقولة التناوب على العرش المغربي والملكية المغربية قبل الفتح الإسلامي مؤسسان طبيعيان لتجاوز "الخيار العلوي" للعرش، والذي لم تفلح فيه فرنسا عندما وقف حزب الاستقلال للدفاع عن هذا الخيار في بداية الاستقلال، ودافع عنه الحسن الثاني، وأقفله بنقل واحد ووحيد للتاج إلى ابنه البكر.

إعادة فتح مثل هذا القوس قد يزعزع مرة أخرى أرضية سويت بالدم والنار ضد الفرنسيين وبين أطراف في دولة الحسن الثاني، ولا داع لنبش التفاصيل الدقيقة حول هذا الوضع، اليوم هناك تحدي آخر :

السؤال الدولي حول المملكة : هل العرش يتطور ؟ والسؤال المحلي : هل العرش يتجذر ؟ وبأي طريقة ؟ سؤالان كأنهما ليسا من نفس الخلفية يتحركان، حيث يحاول "قارئون جدد"

ملاحظة:

1 . أن لابد من اصطباغ العرش بتقاليد أمازيغية ليبرالية تهيء لاندماجه واستجابته للإصلاحات ؛ فتحريك "البعد الروماني" للعرش المغربي من خلال الثقافة الأمازيغية المتأصلة للشعب المغربي، خلفية أخرى لدفع المغرب الديمقراطي على السكة، وإعادة المغرب إلى جذوره، ومن أركيولوجيا سياسية جديدة تهيء للتغيير، وتعزل العرش عن ثقافته "الديكتاتورية"، القروسطوية، وستكون عملية العزل هذه عملية قسطرة لقبول العرش لمزيد من الإصلاحات "الجذرية."

2 . أن على العرش أن يأخذ بعدا استثنائيا آخر، أو بعدا مضاعفا، ليبتعد المغرب عن أي ارتباط مع العالم العربي إلا من خلال "العلاقات الاقتصادية."

رفض "الهوية المشتركة" للمغرب خطوة في هذا الاتجاه، لعزل الملكية عن محيطها (العربي)، و"الهوية المغاربية" هي الهوية الوحيدة للمغرب تدعمها فلسفة حسن أوريد، لأنها في هذا المنظور هوية أمازيغية (تمازغا) .

3 . الإيمان بالملكية القوية من خلال قوة الملك، وقوة الملك من الجالس على العرش وليس من قوة أسرته وعائلته الكبيرة وامتداداتها.

التوازن الذكي والاستراتيجي والنهائي أحدثه الملك الحسن الثاني من خلال صحراء 1975، وقد شكلت الكتلة العربية الثالثة إلى جانب كتلة الوسط : الشاوية، وكتلة تافيلالت، وهي كتل ثلاث توازي كتل : الريف ـ الأطلس وسوس، الأمازيغية.

هذا التوازن أبدعه الحسن الثاني، والذي اعتبر من جوهر الاستراتيجية البعيدة المدى لأمن دولته التي صنعها بعد أن دمّر الاستعمار أغلب معالمها.

هذا التوازن يستبدل بخيار آخر " :عائلة ملكية محددة"، والانتقال الواضح للحكم فيها : الأب / الابن، خيار لعزلها عن قوتها المجتمعية باتجاه عزل قوتها "السياسية" مستقبلا، وهو خيار يقرب من الناحية الديمقراطية، "حكم المؤسسات" كما يقرب الملكية التي تسود ولا تحكم، لكن ذلك على الأمد المتوسط، في حين، كان يمكن إبقاء العائلة الكبرى والتعجيل بنفس الخيار، ولن يكون إلا في أمد صغير، إنما بضمانات كبرى للملكية، عكس الخيار الأول الذي يمكنه أن يبقي الملكية، ويغير الملك.

التمثل الذي يجده الأمازيغيون الجدد، يعزل الملكية عن محيطها العربي، أو محيطها البعيد باتجاه ألا يتم عزلها عن محيطها المحلي ـ الأمازيغي ـ تحديدا، يحمل هذا التمثل جزءا من الدفاع عن الملكية، ولكنه لا يعني الدفاع عن الملكية، انتصارا للنظام، وليس انتصارا لمن يقوده.

وهذه الاستراتيجية يعيبها اليسار الجذري الأمازيغي، واليمين الأمازيغي المحافظ، لأن الأول

يؤمن بتغبير من يحكم وأن يستمر النظام، واليمين الأمازيغي كما أكد الحسن الثاني بعد انقلاب أوفقير، كان يريد استمرار الملكية، ولكن بغير الحسن الثاني ؛ فالأمازيغيون كانوا يرغبون منذ السبعينات في حكم محمد السادس، (في مجلس وصاية)، ولذلك فإن التحالف مع عهده، يعتبر منطقيا، لكن، من دون هامش مناورة للحاكم، وهو ما يعني أن إقرار أي حالة عزل قد يبقى بأيدي هذه الفئة، والخوف من هذه الاستراتيجية أن تنتقل من الحكم مع الملك "بمجلس وصاية" إلى الحكم "بوصاية" وهو ما تسطره أجندة الأمازيغيين الجدد في استنبات نفوذها ورجالها في البلاط.

وقف هذه المنهجية "السرية" لأقطاب الموجة الأمازيغية الجديدة، وإعادة التوازن إلى الدولة، خيار المرحلة، لأن على الدولة ألا تصحح خطأها السابق بخطأ لاحق، فالتحالف مع "شوفينيين" أيا كانوا عربا أو أمازيغ، زعزع مرات عهد الحسن الثاني، ولا يجب انتظار ذلك في عهد محمد السادس.

هذا يجب أن يكون لأمن المغرب، فلا يمكن اللعب بهذا الأمن أو التلاعب به كما يخطط له، ولذلك كي يبتعد القصر عن أي انتماء، يجب على حسن أوريد أن يقدم استقالته من منصبه في القصر، وآنذاك يدير مركز طارق وغيرها من المراكز والندوات، ويتزعم هذه الموجة، لكن بعيدا عن "اسم القصر وعن رمزيته" للحفاظ على حياده"، وعلى دعمه لجميع المغاربة.

عدم استقالة أوريد تعني أنه لابد من آخر عربي يدافع بمراكز أخرى عن العربية وعن العرب والأشراف وهلم جرا، فنسقط في "كوطا" داخل القصر لكل اتجاه، (كوطا) تزعزع رمزية الملكية والقصر. هذه الخطورة، لن يتجاوزها القصر، إلا بإعلان حياده ودعمه لكل المغاربة، لكل اللغات المغربية : أمازيغية، عربية، حسانية، وعبرية (مغربية)، ولكل الأديان : هو أمير المؤمنين مسلمين، يهودا ومسيحيين، وهذا البعد في الإمارة رسخه الحسن الثاني في استقباله وصلاة اليهود له، وفي استقبال البابا الراحل جون بولس الثاني، وفي رئاسته للقدس، إن كانت الملكية الهاشمية في الأردن تشرف على أوقافه، وإن كان السعوديون يديرون شؤون الحرمين الشريفين.

بناء "مملكة جديدة" في المغرب تشبه "مملكة البحرين" عبر العهد الجديد، مع ترك القصر لكل هذه الأبعاد سيعزل الملكية مرتين : هي الملكية الوحيدة في أفريقيا، وتعزلها عن قدرها الروحي (Destin Spirituel) الآتي من الشرق، فالحفاظ على المصدر الروحي للملكية المغرب إلى جانب مصادرها الأخرى الضاربة في جذور التاريخ المغربي، أي الحفاظ على المصدر التاريخي لها من داخل المغرب هو خيار تأريخي مقبول، لكن أن تكسب للتاريخ روحا كما في الموجة الأمازيغية الجديدة أو كما فعل القوميون العرب أن جعلوا للروح تاريخا، فهو الخطأ المتكرر اليوم ؛ إن ملكية المغرب قد تسقى بروح علمانية بهذا التحول، وقد تقضي

على جزء من سلطاتها بهذه الروح.

المخاطر تبدأ من "تسبيس التاريخ" - بشكله القومي العربي أو الأمازيغي - فيما يدعى البرتوكول العربي للملكية، والذي رسخه الحسن الثاني، يحاول الأمازيغيون الجدد، ومن داخل البلاط تجاوزه، تحت دعوى التخفيف منه، وهو مطلوب، ولكن ليس باتجاه تجريده من نوع خاص من البرتوكول، لإبعاد ما يسمى "الصيغة العربية عن الملكية" كما في اعتقادهم.

مثل هذا التوجه يؤكد خطورة لقاء الخطوط الإصلاحية في الداخل والتي تأتي من الخارج، هذه الخطوط لا تنفي أن يكون هناك في أفريقيا الغربية، وعلى الخصوص الجزائر والمغرب "مأزقا في الهوية"، هويات ثلاث : إسلامية - عربية - أمازيغية وهي هويات ثقافية، مختلفة في نظر Euro Orient التي خصصت عددها 18 لما دعته المأزق، ولكن المهم الذي يجب أن يشار إليه : إن هناك هويتين تحالفتا وتتحالفان : عربية إسلامية، أو ما ينشأ الآن : أمازيغية إسلامية، الأولى أعطت (الإرهاب الإسلامي) ، والثانية ستعطي (إرهابا آخر) من نفس التأويل، لأن لقاء الجهاد مع أي قومية قد يفجر وضعها، خصوصا إن كانت لها مطالب في تحرير "أراض محتلة" أو تحقيق نظام إسلامي كما مع بشتون أفغانستان أو في باكستان. وجل (الإرهابيين المطلوبين) في المغرب أتوا من هذين البلدين.

لا يجب في ظل طرح المجتمع المغربي لمسألة هويته الواحدة وثقافاته المتعددة أو هوياته المتعددة في الدولة الوطنية طرح دعم العرش لطرف أو اتجاه أو جهة، وكأنه يعلن هوية ما أو يناهض أخرى، حتى لا تطرح مسألة "هوية العرش"، وهو الهدف المستتر، والمرغوب من طرف مناهضي الملكية الجدد، يراهم الخطيب في اليسار ويراهم غيره في اتجاهات أخرى، لكن أن يكون "اليسار الأمازيغي أو اليمين الجديد الأمازيغي" في تحالف تنسيقي لجعل المغرب "أمازيغيا" عبر الثقافة والسياسة (الأحزاب اليمينية السابقة : الحركات الشعبية)، هو ما يجعل أحزاب اليمين تتحول إلى صيغة أخرى لأن تكون relève بعد تحقيق المرحلة الأولى.

اليمين الأمازيغي الجديد - يتزعمه أوريد - يعتبر قاطرة اليمين الحزبي، الأمازيغي، - التقليدي - اليمينان يحاولان كسب كل اليساريين الأمازيغيين في المؤسسات الجديدة التي تفرضها المرحلة، من أجل أن يكون : "تسييس الأمازيغية" في المستوى غير المكشوف، والذي يخدم إبقاء الأمازيغية "ظاهرة سياسية لا تموت."

الاتجاه الثقافوي للأمازيغية في القصر، والحركات الشعبية - الأحزاب الأمازيغية - في الحكومة، ضاغطان لأن تكون هذه الأمازيغية وعبرها الأمازيغيون بصمت وبنفوذ يتقدمون نحو "الاستيلاء على الحكم" فكيف يمكن الإيمان بعدم تسييس الأمازيغية في مثل هذه الحالة ؟ إنه نوع مما قد يدعى "بالخلاص الأمازيغي."

الحسن الثاني حاول قبل ثلاثين سنة ما تدعوه أوروبا مناقشة دستور الاتحاد : دسترة

الرأسمالية وجرٍّ دول أوروبا الشرقية لهذا القدر Carré rouge, n. 31, Décembre 2004 وقدرُ الحسن الثاني أنه دَسْتَرَ الرأسمالية في بلده، فصل الأمازيغية عن الدستور مع بداية حكمه، وحاليا يحاول الجميع التحول إلى نظام نيوليبرالي، يطالب بأنسنة المخزن وأنسنة العولمة، ويدفع البعض إلى دسترة النيوليبرالية، ودسترة الأمازيغية، لكن الدستور لا يمس، والظهائر تدير التحول، مما يعني أن المملكة تمشي بسرعتين، باتجاه دستورها نفسه، فالعملية في كل اتجاهات التغيير "صامتة"، ويرغب النظام في قيادتها على هذا النحو، وبالتالي فإن "التحولات الجديدة لا تتدستر، ولا تغير الدستور الحالي"، وفي نفس الوقت نلاحظ أن التحول "الجذري" الصامت لديه مخاطره، لأنه يحتاج سياسة الدولة، ولن يغيرها إلا بانتهاء العهد الملكي الجديد أو الدولة، وليس لتغيير الحكومة أي دور في هذا السياق.

خطر التحولات الصامتة أنها قد تنقلب على الدولة، أو يعمل طرف بعد إتمام هندسة المرحلة على استمراره في المناولة، فالذي يعيش لإدارة المركز، لا يهتم للهامش، والهامش له حركته وفعله، وبعده الذي يجب حسابه، خصوصا أن هناك من النافذين من يصنع هامشا ويتحكم فيه، والهامش الأمازيغي والهامش الإسلامي هما الهامشان الحيان vitales حاليا، وإدارتهما تدخل في إدارة "الأزمات الكبرى" من الناحية الأمنية، والاستراتيجية بالنسبة لمن يريد إدخال إصلاحات على النظام، من خلال إنزال الأمازيغ إلى الشارع - في إطار الفوضى الخلاقة بول وولفوتيز - والتي بدأت من الأصبع النفسجي وإلى ثورة الأرز في لبنان، وقد يكون لها مفعول في حركتين : الصحراويين من أجل حكم ذاتي وتطبيق الشرعية الدولية على الإقليم، وكان قد حرك علي الهمة الشارع الإسلامي في الدار البيضاء لإخراج مشروع إصلاح مدونة الأحوال الشخصية من حقيبة سعيد السعدي وحكومة اليوسفي ونقلها إلى القصر، وخرجت من القصر إلى البرلمان مدونة الأسرة، وهذا التوجه الذي يحاول السيطرة على إدارة الشارع، لادجيت بإدارتها الجديدة (المنصوري) و(D.S.T)، خصوصا وأن المنصوري يدير من تحالفاته مع الأمريكيين التقرب من تجربة الأتراك، والحوار مع الإسلاميين المعتدلين وعلى رأسهم (حزب العدالة والتنمية المغربي) الذي دافع المنصوري على عدم حله بعد أحداث 16 مايو، وبين D.S.T، وخطها المتشدد ضد الإسلاميين المعتدلين الذين يمكن أن يعتبروا خزانا بشريا وأيديولوجيا للإسلام المتشدد، الذي كان وراء عمليات إرهابية أجهضت ...

في حين يبقى الأمازيغيون الصامت الأخرس الذي يدير الجزء الكبير من اللعبة، وحركته لن تكون إلا بانقلاب في سياسة الدولة أو انقلاب على نمط الحكم، لأنهم المتحكمون في القرار حاليا. ومجرد التمعن في موازين القوى التي صنعت اليوم يتأكد أن المزيد من تسييس الأمازيغية لا يكرس إلا نفوذ المراكز الجديدة في النظام، والمزيد من نفوذ هذه المراكز يزيد من

تسييس الأمازيغية التي هي جوهر النظام، والتي قد تهدده من الداخل، ولن تؤثر - في هذه الحالة - إلا في رأس النظام.

الفصل الثاني : المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بين النزوع الثقافوي والنزوع السياسي للأمازيغية

انحرافات المعهد تمهيد لانحراف الظاهرة الأمازيغية وعودتها إلى الشارع من جديد

في جريدة الحزب (الاتحاد الاشتراكي) المتهم بتحالفه في الحرب الباردة مع أحزاب قومية عربية "متطرفة" على رأسها حزب البعث العراقي كان التحول نحو ما دعته الجريدة بعد غياب اليوسفي ودخول اليازغي، "بتجاوز منطق الاحتقان"، وتجاوز "المنطق الأحادي المُتَلفِّع بالمطلق دينيا كان أو لغويا"، والمقصود أنصار الإسلام السياسي والقومية العربية، والتي لم تكن في المغرب بأي حجم يذكر، رغم ما أكدته الجريدة، بأن الجلباب المغربي لم يعد ليحاك على مقاس الإقصاء والتفرد "اللاهوتي" في اعتقاده الثقافي، ولا يخرج هذا المعنى عن اعتبار العربية عند بعض مناصريها : لغة القرآن والمقدس.
لقد سلم الجميع بالثراء المغربي (عدد 31 مارس 2005) هذا ما نقلته الجريدة عن الندوة التي تغطيها، دون أن تنقل التغطية كلمة اليازغي في افتتاح الندوة التي أقيمت بفاس حول الثقافة الأمازيغية والتي نظمتها جمعية فاس سايس، وهو ما يعني أن الدفاع عن الأمازيغية دفاع عن ثقافة ـ في تبرير نقلها نحو جمهور الحزب ـ ولكنها متلفعة بالسياسة، في كلمة اليازغي التي أقصيت من تغطية الجريدة التي يرأسها ! وهي جريدة ناطقة باسم الحزب.
احتواء تحزيب الأمازيغية الذي ساد عهد الحسن الثاني، وفرق فيه بين أحزاب كان لها ارتباط بأحزاب قومية عربية أو أنظمة قومية في الشرق العربي : مع عبد الناصر، القذافي أو صدام حسين وبين أخرى، لم تكن فيه العقيدة الحزبية بأي حال قومية، بل مناهضة للحسن الثاني ـ الذي مثلت ملكيته العروبة عند بعض الأمازيغيين العسكريين الذين فشلوا في الانقلاب عليه ـ هذا البعد البرغماتي لحزب الاتحاد الاشتراكي في الماضي القريب في دائرة الأحزاب الاشتراكية القومية، العربية، يحاول اليازغي استعاضته حاليا بتحالف مع الأحزاب التقليدية والأيديولوجية القومية الجديدة للأمازيغية، من أجل "الحفاظ على موقعه" في الحكم، وهو هدف هذه الأحزاب من الاتحاد الاشتراكي في المغرب، وإلى حزب البعث في سوريا الذي تقلم

وتقلص "تواجده الإقليمي"، كما في حالة لبنان.
حزب الاتحاد الاشتراكي لم يتخل وحسب عن قربه من أحزاب عربية pro Arabe، بل وتخلى عن نزعته المناهضة لأمريكا Anti-américaine، وهو ما يعني أن تحولا عميقا طرأ في هذا التوجه البرغماتي الصرف الذي كان احتواءه ميكانيكيا في عهد الحسن الثاني، عندما شجع "أحزاب أمازيغية"، مثلت اليمين للحسن الثاني، في مقابل اليسار الذي حرك "أحزاب أخرى" لم يمانع في تحالفها مع الأحزاب القومية العربية في الشرق العربي، وكانت أحزاب اليمين واليسار عهد الحسن الثاني مجسدتان برغماتيا، لاتجاهين قوميين متنافسين، كما يظهر، ولكنها في الأساس لا تمثل أحزاب اليسار هذا البعد القومي ـ الخارجي ـ إن كانت أحزاب اليمين مثلت البعد المحلي، القومي.
انقلاب أحزاب اليسار ما بعد الاتحاد السوفياتي إلى "النزوع القومي" كما حدث في روسيا، حيث التحمت الشيوعية بالقومية المحلية، يسايره التوجه الجديد للاتحاد الاشتراكي، ولا يزال هذا النزوع من دون أثر أولا، لتحالف القصر، مع هذه الموجة القومية من جهة، دون أن يترك للأحزاب استثمارها، ومن جهة أخرى، أصبح الوضع الدولي متجها نحو ديمقراطية تحرك "المطالب العادلة لكل القوميات والشعوب من داخل الدول"، والخوف أن يكون النزوع الشوفيني الأمازيغي المتواطئ مع المخزن أداة لعرقلة تسليم الصحراويين لحكم ذاتي، وتأسيس "جهوية واسعة" تكرس لمملكة فيدرالية، ديمقراطية.
إن اليسار واليمين المغربي يؤمن بكل التعدد الثقافي دون أن ينخرط ذلك في دمقرطة النظام، ويبقى ما يدعى الانتقال الديمقراطي حكومة مؤقتة / دائمة، ومرحلة انتقالية تتشكل من انتقالات صغيرة، لا تصل إلى حسم استراتيجي للتحول المغربي.
الحقوق الثقافية واللغوية أدمجت في "المسألة الحقوقية"، لأن هذه الحقوق جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان حسب جريدة الاتحاد الاشتراكي، وعليه، فإن استضافة جمعية فاس سايس للمهرجان الأول للثقافة الأمازيغية لا تخرج حسب أحمد بوكوس عن استراتيجية الانفتاح التي بلورها مجلس إدارة المعهد حسب فقرته الثامنة من المادة الثانية من الظهير الشريف المؤسس للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية كمؤسسة عمومية، وقبل مهرجان فاس سايس التي ركزت على "البعد الثقافي" كانت ندوة بوزنيقة التي أكدت على "البعد المجتمعي" للأمازيغية لأجل تعزيز مكانة هذه اللغة في المجتمع المغربي، وكان لقاء مفتوحا مع (72 جمعية من مختلف جهات المملكة)، وقد اتجهت الأرضية المشتركة إلى "عدم إبعاد العصب السياسي للحركة الأمازيغية"، وكانت ردا على المنسحبين من المعهد، بمزيد من تعزيز هذه اللغة في علاقتها بالتعليم مع وزارة التربية الوطنية أو على صعيد الإعلام مع وزارة الاتصال، وفي هذا الإطار لابد من أمرين اثنين : أولهما تجاوز (الانغلاق الأمازيغي الذي

انتقل إلى جعل فاعلي المعهد أمازيغيين) ومجرد ذلك، هو "إعطاء لطابع إثني للمعهد"
يخرج ويشذ عن القاعدة، فوجود مغاربة ليس لتحديدهم الإثني أو اللغوي للمعهد، سيخرج
المعهد من "أي شوفينية محتملة" فتجسيد التجربة في "تمكين لغة ما" ـ لا يخرج عن
استراتيجية التمكين (أوباورمانت) التي تستخدم في العالم الأنجلوساكسوني، وهذا التمكين
يجب أن يساير : تمكين اللغة الأمازيغية من موقعها، وتمكين الديمقراطية من عملها المجتمعي
الذي يُسَوِّقُ التعدد، ويكسر الحاجز النفسي بين مختلف الفاعلين المجتمعين.
إسقاط "البعد الإثني" عن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وجعله مفتوحا "للمختصين"
في اللغويات والاستراتيجية اللغوية والتمكين والتواصل الديمقراطي هو الخيار الذي لا يجعل
استراتيجية المعهد تتجه إلى "أبعاد سياسية خفية" ومن أجندة تتلاقى فيها الجمعيات
المناضلة (72 التي يعتمد عليها المعهد الملكي وأحزاب الحسن الثاني للأمازيغية السياسية ـ
الحركات الشعبية ـ ومركز يستثمر انتماء رئيسه للقصر الملكي، لإبقاء تسييس الأمازيغية
في الواقع الجاري، في بعد مهادن اليوم كما كان في السابق عهد الحسن الثاني إلى حين
محاولة الانقلاب على العرش، فالبعد (الانقلابي) للأمازيغيين غير مستبعد على العرش
والدولة، إن بقي تسييس الأمازيغية أو تكرس بطرق أخرى الآن.
ثاني الأمرين " :تمزيغ التاريخ المغربي" فالعشرين مؤلفا التي أصدرها المعهد في
استراتيجيته، لا تحترم فلسفة التعدد والتاريخ المشترك، من جهة، كما وأنها لا تحترم
"الصرامة العلمية" في النشر.
خطاب أجدير ليس باتجاه ثقافة معينة، إنما باتجاه تكريس التعدد المغربي ونهج سياسة ثقافية
جديدة، وهو ما يجب أن يتكرس، دون أن يتجه إلى الاستثمار "الشوفيني" من أي طرف،
فدعم كل لغات وأديان المغرب "ضرورة مشتركة" لكل الفاعلين، لحداثته، وعدم سقوطه في
شوفينية أخرى تحكم مرحلته الجديدة.
النضج في أن يكون السؤال الثقافي متعددا، هو لحماية "حيوية المجتمع ولن تكون حيويته
إلا بحماية حيوية كل ثقافاته، حيث يجب أن تحمى حركته، باحترام هذه الحيوية"، وإلا فإن
المغرب الذي يسير برجلين، ينتهي بأن تتضخم رجل عن أخرى في كل مرحلة وهو ما يعيق
حركة أطراف الجسم كله.
بحكم أن الأمازيغية مسؤولية كل المغاربة، فثقافات المغرب مسؤولية كل الأمازيغيين،
لضرب "الشوفينية المشتركة" التي طبعت المركز ـ المخزن ـ والهامش.
الأمازيغيون لا يجب أن يحموا الأمازيغية فقط، بل الفلسفة الجديدة لمفهوم السلطة أو
المفهوم الجديد للثقافة المغربية، وليس هناك إلا لغة أمازيغية ولغات أخرى تجسد الثقافة
المغربية، فليس في المغرب في ظل هذه الفلسفة "ثقافة أمازيغية أو ثقافة عربية" بل هناك

ثقافة مغربية واحدة، كما سبق، وبالتالي فإن التحديث يجب ألا يخرج عضويا عن المسار الديمقراطي، والدمقرطة لا يجب أن تخرج عن عقيدة التحديث، دون استثمار لأي أجندة "مستترة"، يكبح بها السياسيون والحزبيون تقدم الوطن.

فعوض "تسييس الامازيغية" الذي تحكمت فيه دوائر أجنبية، مما دعي بالظهير البربري في عهد فرنسا وإلى تحقيق "الانتفاضة الأمازيغية" الخلاقة من خلال إحياء مسيرة "توادا"، في عهد أمريكا، وجب أن يتجه المعهد إلى :

- رفع "الخلط" الناتج في تاريخ الأمازيغ الذي كتبه المستشرقون، ودوائر "استخبارية" لأهداف مرحلية في استراتيجيات دولية، وهو ما نبه إليه مصطفى أوعشي، من المعهد الملكي في إحدى مداخلاته، التي ذهبت محاضرة زميله في المعهد محمد حمام أبعد في الاتجاه المعاكس عندما حاولت تحديد (خارطة إثنية لفاس : سكان الضفة اليمنى من فاس أمازيغيون، والضفة اليسرى سكنت فيها عصبة الدولة وزناتة - وكأنهم ليسوا أمازيغيين ! - واليهود، مذكرا أن القبائل العربية والأندلسية لم تشكل نسبة هامة، زميله عمر أمرير من ذات المعهد يقول إن % 40 من سكان البيضاء أمازيغيون !

أما الحسين أسكان فذكر بأهمية المرأة في نظم الاجتماع الأمازيغي، وأن مكان إقامة الأزواج والأبناء عند الأخوال والأبناء ينتسبون للأم والطلاق بيد المرأة، هذا النظام الاجتماعي الذي يشكك في أثر الإسلام على المغاربة يجعل النظام السياسي - السيبة - يوازي النظام الملكي في حكم المغرب، وأن لقاء السيبة - اللامركزية المفرطة - والمركزية المفرطة - حاليا سيؤدي إلى فوضى خلاقة تعيد اللامركزية إلى القواعد، وتصنع ديمقراطية جذرية في المملكة.

تسويق سيناريو "الفوضى الخلاقة" من خلال "الأمازيغية السياسية"، يساير شرطين :

- المجتمع السياسي المغربي مصلحي، ومركنتيلي عند النخبة الفاسية والنخبة الأمازيغية (السوسية وهو ما ظهر بعد تعيين جطو وزيرا أولا عند هذا الوسط) اللذين سيطرتا على الهيكل العام للدولة ولذلك فالمغرب الجديد ليس قويا بأحزاب سياسية قوية، لأن المعتقدات أقل أهمية من المصالح.

"مركنتيلية" المشهد السياسي لم يتجل فقط في شراء الناخبين أو رشوة النخبة من النظام من خلال اقتصاد الريع الذي ساد بل يستمر مع تمويل الخارج والمنظمات غير الحكومية من جهة، ومن جهة أخرى تمويل الدولة لبعض المراكز للتحكم في سياسة هذه المعاهد والمراكز، هذا "البعد المصلحي" مؤثر على "مستقبل النخبة الجديدة."

- تشجيع أمريكا لدولة الأقليات في حالة لبنان في إطار الاستراتيجية الجديدة للمحافظين الجدد، وهي استراتيجية كرست عراقا ممثلا لكل الطوائف، كحالة لبنان ؛ فالاتجاه إلى إعادة تقييم العوامل العرضية والطائفية والعشائرية للمنطقة سمة لتدبير الديمقراطية الجديدة في

دول الشرق الأوسط الكبير.

لبنان يحاول تجاوز طائفيته، في حين العراق (العلماني المستبد) يموت، في اتجاه دمقرطة طائفية، والحال، أن المؤشر المغربي في انتقاله يُرى انتقاله مزدوجا، ومن مؤشرين : مؤشر "الطائفية الأمازيغية" إلى جانب مؤشر لتجاوزها، وحالة الارتداد ممكنة، لذلك يجب أن تحول تسمية "المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية" إلى "المعهد الملكي للغة الأمازيغية" وآخر للغات أخرى لدعم الثقافة المغربية.

أي ثقافة خاصة تعني مؤثرا لطائفية ما أو انتماء ما، وهذه القناعة التقليدية، توازيها وتعضدها استمرار الملكية كقيادة تقليدية، الملكية التقليدية التي تدعم معهدا ـ مغلق الانتماء ـ إلى قومية ما تكريس لتقليديته، وهذا الوضع يؤكد صعوبة انخراط التحديث بين قيادة وهيكلين تقليديين باتجاه "أهداف حداثية"، ويبقى السؤال : هل يمكن أن تكون العناصر الأمازيغية ـ الجديدة والمنحدرة ـ من آفاق مختلفة متجاورة لتشكيل طبقة سياسية، أكثر تجانسا ؟، ويطرح سؤال إلى جانبه إلى أي مدى يستمر النظام في العمل على الاندماج بالضغط المتعدد الأشكال، نحو ليبرالية للحركة الثقافية المغربية بكل اتجاهاتها، لتصحيح نفسها وتكريس اندماجاتها وحراكها بما يفيد عقيدة التنوع، دون امتيازات. هل ينشأ من هذا التوجه "بيروقراطية أمازيغية" جديدة تضاف إلى "القديمة" كما وتضاف إلى تخلفها ؟ وأي علاقة لهذه البيروقراطية بالبيروقراطية الاستخبارية التي لا تزال قوية في المغرب ؟، وهل لهذه البيروقراطية الأمازيغية الجديدة صلات وعلاقات بنشوء البيروقراطية الاستخبارية الجديدة ؟

إنها أسئلة تجد نفسها أمام خلاصة قائمة : الأمازيغيون الأمنيون عرفوا أن الانقلاب على الملك لا يقلب نظاما ـ ملكيا ـ ولا يوصل إلى السلطة، لذلك يجب أن يكون الأمازيغيون "الجدد" أدوات السلطة أو محيطها، إلا أن ذلك لا يعني أن هناك من لا يزال يقرأ الوضع على أساس "الفوضى الديمقراطية" لأنها خلقت في يوم ما في صورة أول انتفاضات عهد الاستقلال، فكانت انتفاضات "أمازيغية" ـ من الريف 1958 وعدي أوبهي ـ وغيرها ويمكن أن تكون "رهان أي عهد"، وبداية أي عهد تبدأ من هذه الحركة، وقد تنبه المهندسون الجدد إلى ضرورة "خلق هذا الانسجام" بين الملك والأمازيغية قبل أي "فوضى" خصوصا وأنها يمكن أن تكون مبررا للضغط على النظام في فرض إصلاحات عليه.

الحسن الثاني تصرف بهذا الخصوص بإدارة "فوضى ديمقراطية" لا تكرس نظاما ديمقراطيا، وإنما تعطيه صفة الديمقراطية، وأضاف إلى مقدس الملك، مقدسا آخر "التعددية الحزبية" لاستيعاب هذا التعدد الذي يخاطب حاليا بأنه ثقافي ؛ مواجهة الفوضى "بفوضى ديمقراطية" جعلت ديناميكية الحسن الثاني تنتقل من "التوازن الحاد" إلى التوازن المرن في نهاية عمره.

"فوضى" تعني تعديلات في الدستور، وتناوب بين حالة الاستثناء (المتحكم فيها) أي
بهوامش ديمقراطية، والحالة البرلمانية (المتحكم فيها) بهوامش ديكتاتورية، وبالتالي فإن
التقديرات التي عمل عليها خصوصا في الإطار الأمازيغي، دفعت إلى إشارتين حسمت
علاقته بإدارة الملف، وهاتين الملاحظتين حاسمتين في تاريخ هذه العلاقة - منذ الاستقلال
وإلى الآن - بين الموضوع الأمازيغي والإدارة الملكية :

1 . لولا حرب الاستئصال التي خاضها حزب الاستقلال ضد الحزب الشوري - حزب الشورى
والاستقلال : المعروف بصلات زعيمه محمد بن الحسن الوزاني بالفكر القومي، وخصوصا
علاقات الوزاني بأرسلان - لما ظهر للأمازيغيين حزب الحركة الشعبية، لأحرضان.
حزب الاستقلال والحركة الشعبية تواطآ لسحق هذا التيار "القومي العربي" الصريح، في حين
أوقف علال الفاسي كل علاقاته بمصر عبد الناصر، واتجه كي يكون "حزب القصر"، وتنافس
مع الحركة الشعبية في أن يكون في نفس القرب من القصر، فيما دعي في لغة اليسار،
بتنافس الرجعية حول القصر، رجعية أوقفت خطة الحسن الثاني في نهجه لليبرالية، وعاد
الحزبان كل إلى منبعه السلفي والإثني لإيجاد بديل لتحالفهم مع القصر في كل مرحلة.
حزب الاستقلال سيطر على دولة الاستخبارات فجر الاستقلال، وتحولت "ذات الدولة" فجر
عهد الحسن الثاني إلى الأمازيغيين، بدأت بمرحلة إدارة أحرضان لوزارة الدفاع وانتهت
بانقلاب 1972، وانتقلت هذه الدولة إلى كتلة الشاوية عبر البصري في فترة لاحقة، ولا تزال
هذه الكتلة تدير جزئيا المرحلة بعد أن انتقلت إلى أطراف أخرى.

2 . لولا إبعاد "قيادات الجيش" الأمازيغيين بعد 1972، لما تأسس انسجام هذه المرحلة بين
القصر والأمازيغية، فضمان استمرار هذا الانسجام، يَحُضُّ على إبعاد قيادات الجيش
"المسيسة" وإبعاد ارتهان القرار السياسي بيد الجيش من جهة أخرى، حيث يمكن للجيش أن
يعيد طرح السؤال الإثني لتحريكه، في مرحلة انهيار الأيديولوجيات.
هذا الإجراء يجب أن يكون مصاحبا لعمل عميق لإبعاد "أي تسييس عميق للأمازيغية" في
أوساط المدنيين أو العسكريين لتأمين المرحلة.
الاستئصال الذي حدث بين 1963-1972 في أوساط الاستخبارات والأمن المغربي ضد من
لهم علاقات بالأحزاب اليسارية المتهمة بتواطئها مع أحزاب الشرق العربي "القومية"، تبعه
استئصال من 1972 إلى 1999 قادته المرحلة ضد قيادة أمازيغيين لبعض مراكز النفوذ،
يجب أن يصحح ليس باستدعاء (أصدقاء الملك) كفئة مخلصة بين الاستئصاليين، الذين
تعززوا في هذه المرحلة باستئصاليين مناهضين "للإسلام السياسي" - قادوا الحرب على
الإرهابيين قبل تفجيرات 16 مايو وبعدها - بل يجب أن يعزز بفئة ديمقراطية، ونخبة دعا
الملك أن تكون بسلوك ديمقراطي لإنجاح أهدافه، وبالتالي، فإن هذه (الفئة المختلطة والحداثية)

لم تستطع الأحزاب الجديدة ولا شبيبات الأحزاب التقليدية أن تنشئها بما يناسب "استراتيجية القصر في المرحلة"، وبالتالي فإن الواجب أن تكون هذه النخبة أو الطبقة الجديدة، عاملة على اختصاصاتها، بعيدة عن الانتماء الذي تحول من الانتماء الأيديولوجي في الستينات والسبعينات إلى انتماء ثقافوي أو إثني كما نلاحظ عليه الأمر في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

النزوع (الثقافوي) يحمل إشارة كبرى لتسييس مغلق أخطر من التسييس الصريح في مؤسسات وطنية لا يمكن لها أن تنتمي إلا لهذا الوطن.

هذا الواقع يؤكد على خلافه السيد أخياط أن الثقافة الأمازيغية لها مرجعية فكرية، والفكر الأمازيغي لا يدعي التميز السياسي (كما لا يدعي التفوق الفكري، وهو فكر عقلاني وغير إقصائي) ، وعدم اعتقاده بهذا التمييز أدى بالفعل إلى تكرار دولة الاستخبارات والأمن، حين كرر أمازيغ أحرضان ـ أوفقير دولة استخبارات وأمن حزب الاستقلال ؛ العملية كانت استنساخا للتجربة بين مختلف عهود الملوك، وهو ما يخيف هذا العهد، لأنه لا يجب أن يكرر أخطاء العهود السابقة، لأن العقلانية الوضعية التي تميز بها هذا الفكر - على حد قول أصحابه ـ زكى العمل السياسي البعيد المدى للأمازيغ، من جهة، ومن جهة أخرى هذا الفكر يستنسخ نفسه، لأنه يقاوم لاستمرار الفكر الأمازيغي، ويستنسخ غيره كما يتهمه أصحابه وبذلك فهو لا يحقق الطفرة mutation، لأنه لا يؤمن بأي تفوق أمام المنظومات الأخرى، لكن اليوم عليه أن يحققها لقيادة المرحلة ؛ وكسر هذه القاعدة ضرورة لتأمين الأمازيغية إلى جانب شقيقاتها في الميثاق الوطني الديمقراطي، وأمن الوطن، حتى لا تتكرر أخطاء بدايات عهدي محمد الخامس أو الحسن الثاني.

"القيادة السياسية" قد تمنح للفكر نزوع القيادة، والكاريزما لمن يشخص هذا الفكر، لكن "الشوفينية" التي تظهر في القيادة قد تنعكس بشوفينية "صامتة مضادة" عانى منها المغرب، من خلال تناوب عائلاته الأمازيغية وعائلات الأشراف على العرش والمُلك، وعائلات الأشراف ليس بالضرورة من تتكلم العربية فهناك قبائل شريفة تتحدث الأمازيغية، بل المحدد أن أصلها البعيد ينتمي للدوحة.

اللغة العربية والأمازيغية لم تكن معيارا لتحديد النسب، بل النسب والأنساب وحده كفيل بذلك في المملكة، لأن الشرف عبر الأب ولغة الأم معادلة مجتمعية لا تزال طاغية وسارية، وبالتالي فإن اللغة لم تكن في المغرب محددا، ولذلك لا يمكن أن تصبح حاليا.

الانتماء للشرف، هو انتماء ليس لغوي أو ثقافي ـ في تاريخ المغرب ـ بل له معنى ديني وروحي لا أقل ولا أكثر، يضمن به الأمازيغ شرعا أن يصدقوا على "آل البيت"، لأنها لا تجوز فيهم الصدقة، وبالتالي فهذا التميز نقل من الشيعة، وذاب بعده الطائفي، ليصبح

"تقليدا" كحال احتفال عاشوراء في المغرب والتي وحدت اليهود وباقي المغاربة، لمبرر "موسوي" ولحكم آل البيت من بداية حكمهم وإلى الآن لأن من يقود عرشهم ينتمي إلى العلويين.

القول بفكر أمازيغي يعني القول بفكر عربي في المغرب، والواقع أن الفكر أصيل ومبتدئ، والثاني ملحق في نظر أكثر من ناقد، لأن التحرر المغربي لم ينطلق من مواصلة مقولة "النبوغ المغربي" الذي جسدته النخبة "السلفية الإصلاحية" لعلال الفاسي، كنون، المختار السوسي، لأنها موسوعية وتدرك تمفصلات وخصائص "فكرها الموحد" أكثر من القول بفكر أمازيغي أو عربي في البلد، وهذه الدرجة level لا تمثلها "الحداثة الإصلاحية" التي تحاول أن تجعل من المشروع الجديد للقصر : مشروعا ديمقراطيا حداثيا، لكنه من دون أن تكرس نهضته، وقراءة مستقبله.

الدفاع عن فكر أمازيغي أو عربي دون قراءته من خلال فكر مغربي و"نبوغ مغربي" هو إشارة سلبية من هذه النخبة التي تدعي الحداثة، وهي أقل درجة من "النخبة التي قبلها."

المهم أن يكون هناك فكر مغربي، وأن يتجاوز المصنفون هذه العقدة، كما يجب أن يتجاوزوا عقدة "الأدب النسائي أو الرجالي" أو غيره من محبي اختزال الإبداع، لإنعاش الأسماء.

القول بفكر أمازيغي، ومرجعية فكرية أمازيغية، لا يقف عند هذا الحد، بل هناك "حسن اد بلقاسم" العضو بدوره في المعهد الملكي، والذي يؤمن "بالشعب الأمازيغي"، والواقع أنه بروح خطاب أجدير : الشعب المغربي، شعب أمازيغي، والشعب الأمازيغي هو الشعب المغربي، ولذلك نسأل أن يجد بلقاسم هذا التمايز بين الشعبين، إلا إن كان يعتقد بوجود "شعب عربي في المغرب وبالتالي حكم عربي، وعرش عربي، وما يستتبع ذلك...."

الخطورة في هذا التمييز أنه إثني، فالذي يرفض القول "بشعب صحراوي" في الجنوب المغربي، هو من يقول بوجود "شعب أمازيغي"، وبالتالي يقول إما بعدم وجود شعب عربي مطلقا في المغرب أو يقول بوجود "شعب عربي" فيه، فإما أن المغرب فيه شعب أو إما فيه شعبان، وقد يمثل الشعب الصحراوي ودولته (العربية الديمقراطية) التي أعلنها في تندوف هذا الشعب العربي، ولن يقف التقسيم عند تقسيم الصحراء بين أراضي 1975 و1979، بل ينتهي بتقسيم المغرب، يدفع لمن يعتقدهم الأمازيغيون عربا إلى الجنوب، إلى دولتهم. هذا البعد الخطير لا يقف عند هذا الحد بل يؤكد على وجود "أبعاد حضارية" أكد فيها - أحد منظري هذه الموجة - أن الظهير البربري بنى "هوية جديدة" بدل الأصيلة، وهذا لا ينفي، ومن خلال نفس المنطق توقع الانتقال إلى "الهوية الأصيلة" والابتعاد عن الهوية التي استغلتها الحركة الوطنية لبناء هذه "الهوية الجديدة"، وهو ما يعني أن الملكية أو العرش الذي أتى من هذه الهوية الجديدة، كيف سيعود إلى الهوية الأصيلة ؟!

لقد أدرك جوار الملك أن تقسيم الصحراء قد يؤدي إلى تقسيم الدولة وإلى خلخلة ما دعوناه: توازن دولة الحسن الثاني في إدارة "الإثني" فبإعلان دولة عربية في الجنوب، يعني دولة أخرى أمازيغية في الشمال، وهو ما ناصره ماركسيون ريفيون ساندوا جبهة البوليساريو، وحظوا بحقائب في حكومتها. إنه عمل يفيد إسقاط الملكية بتفكيك دولة المغرب، وكأنه من الضروري المرور لإسقاط الملكية بإسقاط أو سقوط المغرب، ولا يزال هذا الخيار أمام من يرى سقوط بغداد حلا لتغيير النظام وإنشاء نظام آخر، ولن يكون دون أن يكون الأمازيغيون حصان هذا التغيير.

ليس المهم للأمازيغيين حاليا إنتاج "دولة جديدة أو هوية جديدة" الأهم والمهم إنتاج "لغة جديدة" للأمازيغية، معيارية موحدة تتجاوز التهميش الذي أصابها، هذه اللغة الجديدة المعيارية لن تكون مانعا كما يقول يحيى الرمضاني (من جامعة تيلبورك) من ظهور "لهجة جديدة" كما يحدث في الديار البلجيكية والهولندية والألمانية، حيث أن 70 % من المهاجرين المغاربة، ريفيين لذلك هناك لهجة جديدة قد ظهرت، فتوحيد الأمازيغية وإعادة نشرها في المهجر خطوة استراتيجية، حتى لا يكون إنتاج "اللغة الأمازيغية المعيارية" مصاحبا "للهجات" أمازيغية جديدة، قد يدخلها في بيَاتٍ آخر.

إجهاض "التسييس الواعي واللاواعي" للحركة الأمازيغية في هذه المرحلة، هو الخطوة الرئيسة "لأمن المرحلة الجديدة" والملكية المتجددة في هذا البلد، ولأمن ما دعي عند الأمازيغيين الجدد "بالمسلسل الوطني لإعادة الاعتبار للأمازيغية"، وعليه لابد من التوضيح أن "الاستراتيجيات الفاعلة للمعهد، وتصريف القرارات المتحدة والأرضيات المتفق عليها وطنيا، يجب أن ترجع كما أكدت وثيقة داخلية للمعهد ونشرتها جريدة الاتحاد الاشتراكي عدد 7897، إلى الظهير المحدث للمعهد، والإعلانات والمواثيق والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأدبيات ومواقف الحركة الأمازيغية، مع توضيح ضروري (هو أدبيات ومواقف الحركة الثقافية الأمازيغية) وما يستتبعها دوليا من مواثيق اليونسكو وغيرها :

وهو ما لم يتم التنبيه له.

ثانيا : الخلفية الفلسفية لهذه الاستراتيجية في السعي إلى الحفاظ على اللغة والثقافة والهوية الأمازيغية بكل تجلياتها - وهو ما لا ينفي التجليات السياسية، كما أن ذكر هوية "متفردة" من داخل الهوية المغربية - هو تمييز غير دقيق، والواجب القول بأن هذه الاستراتيجية تروم السعي إلى الحفاظ على اللغة الأمازيغية وثقافتها داخل الهوية المغربية بكل تجلياتها، وتطوير هذه اللغة والنهوض بها في كافة المجالات ...

ثالثا : يفضل قول : تقوم استراتيجية المعهد في مجال التعليم على تصور شمولي يصل بين اللغة والثقافة الأمازيغية وبين الهوية المغربية.

وعوض القول : الأمازيغية هوية ولغة وثقافة هي جوهر الخصوصية المغربية المنفتحة والشخصية الأساسية للمغرب يقال :

الأمازيغية لغة وثقافة هي جوهر الهوية المغربية المنفتحة والشخصية الأساسية للمغرب.

رابعا : في باب مجال التعليم، وفي البند السادس : إدماج الثقافة والهوية الأمازيغيين في البرامج والمقررات الدراسية، يفضل القول : إدماج اللغة والثقافة الأمازيغيتين في البرامج ...

كما أن نعت "شريك الوطن" العربي بالآخر الذي يوصف به المتقابلان الحضاريان الإسلام والغرب تجَنِّي على الوطن والمواطنة. القراءة الاثنولوجية التي تطرح مثل هذه الأسئلة ؛ كارثة.

سادسا : في مجال الإعلام والتواصل ذكرت الوثيقة : تمكين الأمازيغية هوية ولغة وثقافة من المساهمة في المشروع الحداثي الديمقراطي العام.

والمرغوب قوله : تمكين الأمازيغية لغة وثقافة من المساهمة في المشروع الحداثي الديمقراطي العام لإغناء الهوية المغربية.

هذا الربط "المسكوك" في العبارة بين اللغة والثقافة والهوية يطرح أكثر من سؤال على أدبيات وفلسفة المعهد، حيث أدبياته يجب أن تحترم "الوحدة الوطنية" والمعهد إلى الآن غير راغب في ذلك.

فلسفة المعهد "المنحرفة عن أهداف الوحدة الوطنية" تكرسها فلسفة أعضاءه، التي تقرر حسب أحمد عصيد في :

أ . تقسيم أدوار، والحركة الأمازيغية ملزمة بتوزيع أدوار محكم - العدد الثامن الجريدة الأخرى - في ما يدعوه استراتيجية هذه الحركة، والتطور "السياسي" لها.

ب . ان على الجمعيات الأمازيغية أن تقوم بعمل "اللوبي"، وتجسيد وإنشاء "اللوبي الأمازيغي" قد يعلن إحياء لوبيات مضادة أو مقابلة على الأقل من لغات أخرى، ومجرد الدخول في لعبة تقسيم الأدوار وإنشاء اللوبيات، عمل لا يكرس إلا "عملا سياسيا للحركة"، مثل هذه الخيارات تجعل المعهد داعما للعمل على تسييس الأمازيغية أكثر مما هو مقلل لها.

ج . المعهد يجد نفسه حسب نفس المسؤول مع القصر وضد الحكومة لأن هناك من يريد تأزيم العلاقة بين الحركة الأمازيغية والقصر، لسبب خارجي - عند أطراف - لإنزال الأمازيغيين إلى الشارع، والتسريع بدمقرطة المغرب، وهناك من يريد تأزيم هذه العلاقة لأسباب داخلية، لأنه حسب احمد بوداري في نفس العدد، هناك "النخبة المولوية الأمازيغية"، وكأن في مقابلها "النخبة السياسية الأمازيغية" ويبقى ما يدعوه "بوداري" : "دسترة الأمازيغية" الذي يطالب بها الجميع، وهي واجب وطني، ليس فقط لاحتواء "حركة احتجاجية مجتمعية"

توظرها قضية سياسية بامتياز، أو "هروبا للأمام" حسب معارضي نخبة المعهد، بل لإفشال التسييس المفضوح للأمازيغية وإفشال الاستراتيجية السياسية السرية للأمازيغ، لأن في الجمعيات الحاضرة في ملتقى بوزنيقة :

- جمعيات لها علاقات مع السفارة الأمريكية.
- جمعيات لا تزال بنسبة كبيرة تدعو إلى العودة إلى الشارع، وحسم الصراع مع المخزن في الشارع.
- جمعيات تدعو إلى تمتيع مناطق أمازيغية بحكم ذاتي.
- جمعيات لها مواقف متباينة حول الملكية.
- جمعيات تجد دعمها من أوروبا، وهذه مؤشرات وإن لم تكن تحمل تهديدا، لكن مجرد العودة إلى الشارع للصراع، واستمرار الملكية - ولكن ليس بالضرورة بالصورة التي عليها الآن دون تحديد معالم "ملكية جديدة" أو دولة فيدرالية، ودون تقدير واضح أنها "مملكة فيدرالية بنفس الملك وبنفس الملكية- " هو إعلان لا يجسد إلا ما يدعوه محمد شفيق "حكيم الأمازيغ" تجربة متعثرة تضاف إلى التجارب المتعثرة التي عرفها المغرب.

محمد شفيق استدعى قولة تشرشل في المملكة البريطانية من أجل نقلها لمملكة أخرى : انه بقدر ما ترغب أمة في أن تعرف مستقبلها بقدر ما يجب عليها التوغل في تعميق البحث في ماضيها، والقول بأن (المملكة الأمازيغية) هي تاريخ المغرب السياسي منذ القرن الرابع قبل الميلاد، تقدير لا يُنْكِرُ للمستقبل أنه لن يستقيم إلا بمملكة أمازيغية.

والسؤال : هل ملكية اليوم "أمازيغية" ؟ وهل مجرد أن تكون الملكية مغربية فهي أمازيغية، وهذا القول مقبول لأنه لا يؤثر، فالأمازيغي ينظر كما يريد، والآخر ينظر كما يرغب لنفس الصورة، وهو لا يغير من حالها، لكن الإقرار بأن المستقبل هو "مملكة أمازيغية دون أن يحسم مع ملكية محمد السادس" : هل هي امتداد لما قبل مولاي ادريس صانع الدولة المغربية في نظر البعض، وهل الملكية سبقت الدولة في المغرب ؟ لا بأس من تعدد القراءة أو من تجذيرها، لكن يبقى السؤال الأمازيغي (التاريخي) : هل ملكية اليوم امتداد للمملكة الأمازيغية التي بدأت في القرن الرابع قبل الميلاد ؟

وهل بدأت الدولة بالإسلام أم قبله وهل الملكية التي بنت نفسها على الإسلام مع إدريس الأول، أو الدولة الإسلامية أو الملكية المسلمة هي التي تستمر إلى الآن أم أن من الضروري عزل الملكية عن الإسلام للقول بالمملكة الأمازيغية الحداثية التي يجسدها المغرب قبل الإسلام وإلى الملك الجديد بمشروعه الحداثي الديمقراطي ؟ قبل أن نسأل سؤال العروبة الذي يجيب عليه شفيق دون أن يجيب عن أسئلة علاقة هذه "المملكة" الأمازيغية بالإسلام، هل استمرت به أم بدأت به؟

شفيق يقول بتطعيم العروبة (التيموزغة)، وبتطعيم أمازيغية المغرب بالعروبة "طوعا". وبعد أن رفض المغاربة طغيان بني أمية في معركتين، صاروا لقمة سائغة للعباسيين لتسع سنوات فقط ...

برز المغرب (ولم يحدد هل برزت الدولة "المغربية" أم النظام الملكي - تحديدا - ومجتمعه) بتطعيم أمازيغية بالعروبة "طوعا" من إيوائه ادريس وتكريمه - مع إسقاط سبب التكريم، هل لشرفه أم لعروبته - وصار المغرب يلحم سداه الأمازيغي بالعروبة بيولوجيا وثقافيا، وكأن المغرب لحم "سُداه سياسيا" قبل لحم "عروبته وأمازيغيته سوسيوثقافيا، حتى تم إسلامه." فاللحمة السياسية "الطوعية" بين الأمازيغ والعرب سبقت اللحمة البيولوجية (السوسيولوجية) والثقافية وكانت قبل الدينية في نظر شفيق ؛ وهو ما يعني أن الانتقال الطوعي للملكية الأمازيغ إلى ملكها العربي ادريس، كان قبل إعلان إسلام الأمازيغ الذي حسن بفعل عودة القيادة السياسية للأمازيغ - على يد أبنائه الأمازيغ من مرابطين وموحدين ومرينيين، ويحمل هذا الإقرار من طرفه اعترافين :

- تجاوز شفيق - مع حفظ الألقاب - اللحمة البيولوجية في التصنيف، وأخضع التصنيف من جديد لوضعه "القبلي الذي لم يفارق مقاربته.

- أنه إن لم يحسن إسلام المغاربة إلا بقيادة أمازيغية، فقد لا يحسن مرة أخرى إلا بهذه القيادة ؛ وهو "غزل" معروف للإسلاميين خاطب به شفيق في رسائله المتبادلة مع عبد السلام ياسين - والذي يدعو إلى مناهضة الملكية في صورتها هذه، ويضعها أمام خيارين : إما توبتها، أو تغييرها ؛ ولا يكون الانطلاق إلا من "الزاوية الصوفية التي سُيِّست في منهاجه"، وهي منهجية تعارض مؤسسة "إمارة المؤمنين"، وتدعوها للتوبة العمرية، لتجاوز "المُلك العاض" أو إعادة الإسلام المغربي لقيادة أبنائه الأمازيغ.

الجواب الذي يجب أن يكون واضحا : هل مملكة محمد السادس المغربي وملكيته استمرار للمملكة الأمازيغية التاريخية، وأن تطعيمها من عدمه بالتاريخ غير مؤثر على صورتها اليوم ؟ وعلى شرعيتها تحديدا ؟.

يجيب عنها شفيق بطريقة ما : المغرب لم يكن قط مستعمرة عربية، ولم يدم احتلاله إلا أربعين سنة ؛ وتحذير شفيق لجنوح القومية العربية إلى التحزب بالحزاب الإسلامي يوازيه تحذير جنوح الدعوة الأمازيغية إلى "الجماعة الإسلامية" بصورتها المنطلقة من " -الزاوية الناطقة - لعبد السلام ياسين.

"جلالة الملك محمد السادس لا يغفل الجزئيات - في نظره - ، علما كما قال شفيق لكل جزئية ضلالتها" كتسميته جزيرة "ليلى" بجزيرة "ترة" أو مدينة تمنصورت في مراكش، لكن هذه الإشارة في رغبة الملك بتدقيق الجزئيات، تدعم مشروع شفيق (الأمازيغي) في أن يحسم

الإجابة على السؤال التاريخي حول الملكية وبكل الجزئيات وبشكل واضح ليتأكد أن هذا الامتداد إلى ملكية اليوم ومن القرن الرابع قبل الميلاد، لا يجب أن يمنح إلا مزيدا من الوحدة.

ليس الأهم في ذاته إعطاء امتداد تاريخي لما يجري، بل المهم امتداد إضافي، لا يسقط في "تمزيغ التاريخ" حتى لا يواجه بتعريبه، بل على هذا التاريخ أن يكون من إعادة قراءة التاريخ المغربي ومن تأريخيته فقط و"كرهان في حد ذاته" لحسم الصورة المستقبلة، بامتداد مستقبلي جديد وإن بصورة معدلة للملكية الحالية، لتساير التنوع، المفرمل حتى لا يصبح جموحا للأثنانيات الإثنية، وللإشارة فخطاب شفيق هو الخطاب الموفق والمتوازن بين كل الخطابات الأمازيغية وأي تغييب له، يعني إخراج الأمازيغية من رحابة "الشارع الثقافي" وإعادتها "لتوترات الشارع السياسي".

إعطاء قراءة تاريخية متكاملة "لخيار المملكة الأمازيغية من القرن الرابع قبل الميلاد" ضرورة أمازيغية ذاتية، لأن التاريخ يدعم الثقافة، ولا يصنع سياسة، والتاريخ الأمازيغي هو الذي يجب أن يسهر عليه العقلاء ليكون بديلا مصطلحيا "للهوية"، وبالتالي يغني عن القراءة السياسية "المتفردة" لجهة ما، وهو ما أكد شفيق على محاربتها في صورها الأحادية : أحادية اللسان أو أحادية العقيدة أو أحادية الانتماء العرقي.

إن ما ينقص الجميع هو "قراءة التاريخ" وإعادة قراءته بما يدعم المستقبل، دون التسييس والسياسوية التي أصبحت "الخيار المستسهل للجميع."

شفيق عندما ذَكَّرَ بالقراءة التاريخية كان يريد بها المستقبل - والقَدَرُ ما يراه شفيق مذهبا في تشرشل، الذي آمن بقدم التاج البريطاني، وإن لم يؤمن البريطانيون بقدم الملكية، واعترفوا بقطائعها التاريخية ruptures .

قد نقول بطريقة أخرى من يرى أن الملكية - خصوصا عند أهل السنة - بأنها نظام عربي إسلامي، هناك قراءة أخرى : "استمرار العرش الأمازيغي، بملكية إسلامية أو مسلمة" هي الآن "ملكية دستورية"، وهي على ما هي عليه.

التميز بين التاريخ الأمازيغي والهوية الأمازيغية خيار بحد ذاته، واعتماد أن تكون اللغة هوية - كما ذهبت إليها فلسفة أوروبية معروفة - خيار لكن من الضروري الإشارة إلى أنها ليست "هوية سياسية"، بمعنى أن ما دامت اللغة عصب الثقافة، فهي هوية سوسيوثقافية، تشكل إحدى روافد الهوية المغربية، فالمغرب بوحده هو الهوية السياسية الوحيدة، لكل المغاربة.

وفي هذه التدقيقات سلامة للدعوة الأمازيغية من جهة، ولأمن المغرب المستقبلي في إطار وحدته، فليست المشكلة أبدا في علاقة الملكية والأمازيغية، لأن الأولى نظام حكم، والثانية

نظام ثقافة لكن المهم سلامة وطن، دون تقسيمه.

السقوط في الفئوية أو الطائفية أو سحر الأغلبية - الإثنية أو اللغوية، أو غيرها هو صورة لضرب المغرب، فالمغاربة قد يتفقون على كل شيء بما فيها صورة نظامهم فيدراليا أو غير فيدرالي، دستوريا أو ملكيا، لكن لا يمكن أن يقبلوا "تقسيما للمغرب" على أي أساس، بما فيه تقسيم المغرب على أساس : من هو ملكي من عدمه، كما كان في السابق، فالمغرب هو الهوية الوحيدة إن أراد أن يجعل :

- ديمقراطية، بعيدة عن الحس "الأقلوي" أو "الأغلبي"

- أن تكون ديمقراطيته تعددية في الجوهر الوطني، وليس الجوهر السياسي الذي ارتبط بتعددية الأحزاب أو التعددية الحزبية دون أن يفرز تعددية سياسية ناضجة.

- أن يحتكم للشارع، ولكن دون أن يكون وراء ذلك أجندة "خارجية"، لأن أمريكا واستراتيجيتها الجديدة، لتطبيق قرار مجلس الأمن 1495 من خلال "تعاون عسكري كامل" مع النظام يهيئ أن يكون راضخا أكثر، بل هناك استراتيجية خطيرة بعد إعطاء الأمريكيين قاعدة طانطان لكي تكون على "حدود إقليم الصحراء" عن باقي المملكة، إنها على "الحدود الدولية"، ويبررها المغرب بنقل قاعدة أمريكية من مكان إلى آخر، أي بعد إغلاق أمريكا لقاعدة في بن كرير، يفتحون أخرى "بحرية" في طانطان - لحاجات دفاعية أمريكية جديدة، تعوض بعض خدمات قاعدة "روتا" في إسبانيا، وهذه الخدمات وجدت كثيرا من التعقيد وطلب الإذن من حكومة زاباطيرو.

"دبلوماسية الملاحة الحرة" في البنتاغون التي يضمنها المغرب، بكونه لا يفرض أي شروط على الاستغلال العسكري للقواعد الأمريكية على أرضه، تعني من جهة أن هذه التسهيلات لا تساهم في إضعاف النظام - من زاوية الأمن القومي للرباط - بل تضع متطلبات على أمنه الاستراتيجي، بما في ذلك أثر هذه المتطلبات على سياسته "الداخلية". أمريكا تريد تحريك "حقوق الصحراويين السياسية" مع "حقوق الأمازيغ السياسية" مما يسهل في ضربة مزدوجة: تطبيق القرار 1495 وخطة بيكر الثانية، وفي نفس الوقت دمقرطة النظام وتغيير هويته باتجاه ملكية غير دينية، دستورية يكون الأمازيغ أحد محركاتها الاجتماعية.

إعطاء امتداد جديد - ومن زاوية تاريخية صرفة - للملكية محمد السادس، حق للأمازيغ ولغيرهم، لكن أن تكون "مادة سياسية لتغيير جذري لهذه الملكية" قد لا يسبب فقط في المساس بأمن الملكية، بل في أمن البلد، لأنه قد ينقل تقسيم الصحراء إلى "تقسيم المغرب" وكلاهما خطتان للبنتاغون.

هوامش :

- الوثيقة الداخلية للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية التي نشرتها الاتحاد الاشتراكي في العدد رقم 7897 (31 مارس 2005)

نظم المعهد الملك للثقافة الأمازيغية ندوة مهمة ببوزنيقة، حضرتها الجمعيات الفاعلة في الحقل الثقافي الأمازيغي تناولت الاستراتيجيات الفاعلة للمعهد وتصريف القرارات المتخذة والأرضيات المتفق عليها وطنيا. هنا ملخص للوثائق المقدمة.

انصرف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بعد أن أرسى أسسه وهياكله التنظيمية إلى وضع استراتيجية شمولية ومتكاملة، توجه عمله في كافة مجالات اهتمامه، ويتمثل الإطار المرجعي الذي استند إليه في وضع هذه الاستراتيجية في :

1 . الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والخطب الملكية السامية : خطاب العرش يوليوز 2001 وخطاب أجدير 17 أكتوبر 2001 .

2 . الإعلانات والمواثيق والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

3 . أدبيات ومواقف وتوجهات الحركة الأمازيغية.

وتتحدد الخلفية الفلسفية لهذه الاستراتيجية، في السعي إلى الحفاظ على اللغة والثقافة والهوية الأمازيغية بكل تجلياتها، وتطويرها والنهوض بها في كافة المجالات التربوية والاجتماعية والثقافية والإعلامية الوطنية، في أفق بناء المجتمع الحداثي الديمقراطي القائم على قيم التسامح والتنوع الخلاق واحترام الآخر وتأكيد الاعتبار للشخصية الوطنية ورموزها اللغوية والثقافية والحضارية. كما انبنت الاستراتيجية على مبدأ كون الأمازيغية مسؤولية وطنية تتقاسمها كل الأطراف الحكومية والحزبية والمدنية، مما يجعلها استراتيجية ممكنة التنفيذ بتظافر جهود كل الفاعلين باختلاف مجالات اهتمامهم.

وتشمل استراتيجية عمل المعهد الملكي ثلاثة مجالات كبرى هي : التعليم، الإعلام والتواصل، والتعاون والعلاقات الخارجية.

في مجال التعليم : تقوم استراتيجية المعهد في مجال التعليم على تصور شمولي لا يفصل بين اللغة والثقافة والهوية وتحتوي على سبعة محاور رئيسية :

1 . التعميم الأفقي والعمودي لتعليم اللغة الأمازيغية : ويتضمن هذا المحور التنصيص على ضرورة العمل على تعميم تعليم اللغة الأمازيغية أفقيا على جميع التلاميذ المتدرسين في كافة التراب الوطني بدون استثناء، كما ينص على تعميمها عموديا على كافة أسلاك التعليم، وقد تم الاتفاق مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي على جدولة زمنية لهذا التعميم تنطلق من نسبة % 5 بالنسبة للسنة الأولى عام 2004/2003 ، إلى تحقيق نسبة % 100 في أفق سنة 2011/2010 بالنسبة لكافة المستويات بما فيها الإعدادي والثانوي.

2 . برنامج تعليم اللغة الأمازيغية : ويتضمن التنصيص على مبدأ الانتقال في تعليم الأمازيغية من تعليم اللغة إلى التدريس بها، ومن الحيز المخصص لها في البداية (3 ساعات في الأسبوع) إلى توزيع زمني يراعي المساواة بين الأمازيغية والعربية.

3 . الكتاب المدرسي : ويتضمن التأكيد على مبدأ توحيد اللغة الأمازيغية وتقعيدها ومعيرتها، والانتقال بها من التعدد اللهجي إلى وحدة اللغة المعيار، وذلك من أجل تأهيلها للعب وظائفها المطلوبة في التعليم والإدارة والأوساط الرسمية. غير أن عملية التوحيد، بسبب ما يكتنفها من صعوبات ومخاطر، ولأنها لا يمكن أن تنجز بتسرع، فقد تم تبني منهج تدرجي يبدأ بالتوحيد التدريجي للمعجم والفروع الكبرى، وينتهي على مدى أربع سنوات إلى توحيد قواعد الصرف والنحو والتركيب.

4 . تكوين المكونين : يشير هذا المحور إلى ضرورة تكوين أعداد متزايدة من المدرسين والمفتشين في دورات، بموازاة برنامج تعميم اللغة الأمازيغية أفقيا وعموديا، كما ينص على ضرورة فتح شعب للأمازيغية في مراكز التكوين، ويتولى المعهد إعداد البرامج والمناهج الديداكتيكية لتكوين المكونين.

5 . تعليم اللغة الأمازيغية للكبار : يتضمن المحور الخامس نقطتين : محاربة الأمية بالأمازيغية في صفوف الكبار، وتعليم الأمازيغية لغير الناطقين بها لأغراض سوسيوثقافية وعملية، ويقوم المعهد بإعداد كتاب محاربة الأمية وتعليم اللغة الأمازيغية للكبار.

6 . إدماج الثقافة والهوية الأمازيغيتين في البرامج والمقررات الدراسية : ينص هذا المحور على إعادة الاعتبار للثقافة والهوية الأمازيغيتين في الفضاء التربوي الوطني عبر مراجعة العديد من المقررات، بقصد إدماج عناصر الثقافة والهوية الأمازيغيتين فيها.

7 . إدماج الأمازيغية في سلك التعليم العالي : يتناول هذا المحور إدماج اللغة الأمازيغية وآدابها في التعليم العالي عبر فتح شعب ومسالك للغة والأدب والثقافة الأمازيغية في مختلف كليات الآداب والعلوم الإنسانية ببلادنا، وأن يتم ذلك بشراكة وتعاون بين المعهد وقطاع التعليم العالي.

في مجال الإعلام والتواصل : اعتمد المعهد الملكي في وضع استراتيجية في مجال الإعلام والتواصل، بجانب الظهير المحدث والمنظم للمعهد والخطب الملكية السامية والمرجعية الدولية لحقوق الإنسان على مبادئ وتوجهات الحركة الثقافية الأمازيغية والتي منها :

- ان الأمازيغية هوية ولغة وثقافة هي جوهر الخصوصية المغربية المنفتحة والشخصية الأساسية للمغرب الذي ظل عبر العصور ملتقى لحضارات مختلفة ومجالا لتفاعل ثقافي غني.
- ان ذلك ما يجعل الأمازيغية إرثا مشتركا لجميع المغاربة.
- ان ذلك ما يؤهلها لأن تنال نصيبها في المشهد السمعي البصري الوطني ومجالات التواصل في إطار من المساواة والعدل مع المكونات الأخرى.
- ان اللغة الأمازيغية باعتبارها لغة تواصل رئيسية في المجتمع المغربي، ينبغي أن تلعب دورها كلغة إعلام وإخبار وتثقيف وترفيه في الإذاعة والتلفزيون والعلاقات التواصلية حتى تتمكن عبر وسائل الإعلام من

المساهمة في التنمية الشاملة والدائمة، وتحقيق الأهداف العامة التالية :
- تمكين الأمازيغية هوية ولغة وثقافة من المساهمة في المشروع الحداثي الديمقراطي العام.
- تطبيع علاقة المواطن المغربي مع ثقافته الأمازيغية بوصفها ثقافة أصيلة متجذرة، حية وعصرية أيضا.
- تعويد المواطن على قبول مظاهر التعدد والاختلاف الثقافي باعتبارها عوامل إثراء للشخصية الوطنية.
في مجال التواصل : بناء على هذه المنطلقات والمبادئ وسعيا إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وضع المعهد استراتيجية في مجال التواصل، محددا مجالات التواصل في ثلاثة رئيسية :
- المجال السياسي : الذي يشمل كل ما له علاقة بالتوجهات السياسية العامة للدولة والهيئات السياسية.
- المجال المعرفي - العلمي : ويتعلق بدور المعهد في بناء المعرفة في حقول متخصصة وتدقيقها وتوفيرها لقنوات التواصل المختلفة قصد تصريفها في المجتمع.
- المجال الاجتماعي - التنموي : ويخص العلاقة بين المعهد وتنظيمات المجتمع المدني المهتمة بالتنمية، وبعلاقة الإنسان بمحيطه الثقافي والمادي.
كما تحدد هذه الاستراتيجية الأطراف المستهدفة في التواصل في : المؤسسات الحكومية والأكاديمية الوطنية منها والدولية والمنظمات السياسية والاجتماعية والمدنية والمؤسسات والمنابر الإعلامية والهيئات والمنظمات الدولية والفعاليات الفكرية والثقافية من أعضاء النخبة المغربية والأجنبية والجمهور العريض والرأي العام.
ومن جانب آخر تحدد استراتيجية المعهد في التواصل خطط العمل التواصلي المبنية على المبادرة وانتهاج سياسة القرب باعتبار المعهد هيئة استشارية وقوة اقتراحية في نفس الوقت تنتهج السبل التالية :
- المبادرة باقتراح الشراكة والتعاون في مشاريع محددة مع المؤسسات ذات الاهتمام المشترك.
- عقد أيام دراسية مع خبراء وأخصائيين في المجالات التي تهم المعهد.
- تنظيم أبواب مفتوحة وأيام إعلامية للجمعيات والمنظمات المدنية والمهنية والمؤسسات التعليمية.
- التغطية الإعلامية لأنشطة المعهد، والمساهمة في حملات التوعية والإرشاد اليومي.
- تصريف المادة العلمية المنتجة في المعهد عبر القنوات التعليمية والإعلامية السمعية البصرية والمكتوبة.
كما تتلخص وسائل العمل التي يمكن للمعهد اعتمادها في تحقيق أهدافه التواصلية في الأنماط الثلاثة التالية : الشفهي - المكتوب، السمعي - البصري، والتكنولوجيا الحديثة للتواصل.
في مجال الإعلام : تهدف استراتيجية المعهد في مجال الإعلام إلى أحداث تغيير جوهري في صورة الأمازيغية لدى المواطنين المغاربة مما يمكن من إعادة التوازن المفقود للشخصية الثقافية الوطنية، ويمكن اللغة والثقافة الأمازيغيتين من لعب دورهما كاملا في التنمية المحلية والوطنية، وذلك اعتمادا على منظور وطني تعددي يعتبر التنوع الثقافي واللغوي مصدر غني وعنصر تعميق للوعي بالانتماء إلى الهوية الوطنية المنفتحة والمتفاعلة، ويتجاوز النظرة الفولكلورية السياحية، مما يحتم تعديل التوجه لسياسة الإعلامية في بلادنا.
وتعتبر استراتيجية المعهد لإدماج الأمازيغية في الإعلام أن البرامج الأمازيغية الجديدة التي سيتم إنتاجها وبثها في التلفزيون خاصة، ينبغي أن تكون ناطقة باللغة الأمازيغية، وأن تغطي مختلف حاجات المشاهد

المغربي الناطق بالأمازيغية في مجالات الإخبار والتثقيف والترفيه والإرشاد اليومي، وذلك وفق الخطوات الإجرائية التالية :

- تقوية أجهزة البث الخاصة بالإذاعة الأمازيغية حتى تشمل كافة التراب الوطني.

- استمرار البث طوال اليوم خارج أي تقسيم خاضع لاعتبارات جهوية أو لهجاتية.

- تنويع البرامج الأمازيغية في الإذاعة والتلفزيون لتشمل كافة المجالات من طفولة وثقافة وفن ودراما ونقاش سياسي وإرشاد يومي.

- إعادة الاعتبار للعاملين في الإذاعة الأمازيغية والتلفزيون ومعاملتهم على قدم المساواة مع غيرهم.

- الانفتاح على معاهد علوم الإعلام واستقطاب الطاقات الشابة بدءا بتوظيف المتعاونين الحاليين في الإذاعة الأمازيغية.

- تمثيلية المعهد في اللجنة المشتركة مع وزارة الاتصال وإشراك المهتمين بالإعلام من المعهد في اللجنة المكلفة بوضع برامج الإذاعة والتلفزيون.

- تخصيص الدعم اللازم للفيلم الأمازيغي من ميزانية المركز السينمائي المغربي.

في مجال التعاون والانفتاح على المحيط : يهدف انفتاح المعهد على محيطه إلى إشراك المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية المعنية بإدماج الأمازيغية في المنظومة التربوية ومجالات الإعلام والاتصال والثقافة والعدل، وكذا إشراك تنظيمات المجتمع المدني من جمعيات ثقافية وتنموية ومنظمات حقوقية ونسائية وبيئية ومنظمات الطفولة والشباب وغيرها، حتى تساهم جميعها في نهضة الأمازيغية بكافة تجلياتها وتعبيراتها.

كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى التعريف بعمل المعهد وضمان إشعاعه وحضوره المعنوي عبر خياراته وتوجهاته الاستراتيجية، وذلك لما يتيحه التواصل والشراكة والتعاون مع مختلف الأطراف الوطنية من نجاح في المهام المرسومة للمعهد ومن تكامل للجهود حتى يتسنى تحقيق الأهداف المتوخاة على مستوى الممارسة الاجتماعية وجعل الأمازيغية تدخل في الوعي الجمعي للمواطنين.

وتتمثل وسائل العمل لتحقيق الانفتاح المطلوب في :

1 . إبرام الاتفاقيات مع المؤسسات الرسمية.

2 . عقد مختلف أنواع الشراكة والتعاون مع تنظيمات المجتمع المدني حول مشاريع محددة تخص قطاعات تنمية وتأهيل الأمازيغية.

3 . التنظيم والتأطير للأيام الدراسية ولقاءات التكوين الهادفة إلى توضيح أساليب العمل المشترك والتعاون في مجال الأمازيغية.

4 . تقديم الخدمات لمختلف الأطراف المعنية بالأمازيغية لغة وثقافة وهوية.

5 . اللقاء والحوار المباشر لتعميق وجهات النظر.

6 . التواصل عبر وسائل الإعلام السمعية المرئية والمكتوبة.

يشمل التعاون كل المجالات ذات الصلة باللغة والثقافة والهوية الأمازيغية كالتعليم والإعلام والتراث المادي

وغير المادي والشأن المحلي والقضاء والبحث العلمي وقضايا المرأة والطفل والبيئة الخ ...
ويتم ذلك عبر خلق لجان للمتابعة الدائمة وتنفيذ الاتاقيات ومشاريع الشراكة على أساس دفاتر تحملات، وتحديد صيغ التعاقد والأولويات في البحث ومشاريع العمل، وتقييم إنجازات الأطراف المتعاقدة.

- الجمعيات الحاضرة في ملتقى بوزنيقة، والتي شاركت في إنتاج هذه الأرضيات المتفق عليها وطنيا حيث كانت الوثيقة ملخصا للوثائق المقدمة.

1. جمعية ماسنيسا (طنجة)
2. تويزا (طنجة)
3. جمعية تويزا للتضامن (الحسيمة)
4. تويا للعمل النسائي (الحسيمة)
5. آيت حذيفة للثقافة والتنمية (الحسيمة)
6. إزفزافن تويزا (الحسيمة)
7. ثاوسنا (الناظور) 8. أنوال (الناظور)
9. أزغنغان (الناظور) 10. تافرنت (تويرت)
11. إثري (تازة) 12. زيري (وجدة)
13. أدرار (تازة)
14. تنكر نايت وارين (تازة)
15. الشباب والمستقبل (الحسيمة)
16. أنزووم (أزرو) 17. تايمات (أزرو)
18. أثبات (أزرو)
19. واد بوفكران (مكناس)
20. أزلو (خنيفرة) 21. إيمال (خنيفرة)
22. تيط تسليت (خنيفرة)
23. حركة تويزا (أولماس)
24. أمازير (الخميسات) 25. أدور (صفرو)
26. تيغزا أطلس (امريرت)
27. تيقلت (مريرت) 28. أفزا (بني ملال)
29. بوابة الأطلس (الحاجب)
30. أسكا الاجتماعية (أزيلال)
31. أسكا (أزيلال) 32. تشوكت (بولمان)
33. تامينوت (الرباط)
34. الشباب والتوعية (الرباط)
35. إزيوان (الرباط) 36. أمود (الرباط)
37. الأنامل الساحرة (الرباط)
38. تخليد أجدير (الرباط)
39. الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي (الرباط)
40. أوس (الرباط) 41. تيويزي (الرباط)
42. خير الدين (تافراوت)
43. الجمعية الثقافية لسوس (البيضاء)
44. فضاء تافوكت (البيضاء)
45. تامسنا (البيضاء) 46. أمغران (تيزنيت)
47. تكمات (تارودانت)
48. أناروزن دمنات (دمنات)
49. أناروز للتنمية (آيت أورير)
50. أورير (أكادير) 51. أمتزكين (طاطا)
52. تامونت (تارودانت) 53. صاغرو (زاكورة)
54. أزمزا (تارودانت) 55. تاوسنا (أكادير)
56. سوس العالمة (أكادير) 57. تامونت (طاطا)
58. الإبداع الفني والتراث الأصيل (مراكش)
59. أفرا (تيزنيت) 60. جمعية إيمازيس (أكادير)
61. باكر (مراكش) 62. كوميديانا (أكادير)
63. أفتاس تاغزوت (أكادير)
64. تاكفرناس (أكادير)
65. يوسف بن تاشفين (مراكش)
66. أبريد (أرفود) 67. تلتفراوت (الراشيدية)
68. تاغيا (الراشيدية)
69. موحى حمو الزياني (أولماس)
70. ابن رشد (الراشيدية) 71. أنكور (الحسيمة)
72. هي وهو (تيزنيت)

الفصل الثالث :

بين تمزيغ إمارة المؤمنين وتمزيغ العرش

1. تمزيغ إمارة المؤمنين

أمير المؤمنين الحسن الثاني اعترف بالفاتيكان كدولة، وبابا الفاتيكان أميرا للمؤمنين الكاثوليك، خليفة للمسيح يسوع في الأرض، ورسولا لكنيسة بطرس، ونظم على أرضه أكبر مؤتمرات اليهود، لتتبادل الأطراف الدينية السماوية الثلاث، الاعتراف بينها، والاعتراف بزعامة ملك المغرب السنية، مباشرة بعد أن أدارت الإمامة الشيعية الدولة في إيران، وأعلن حكم الملالي أو حكم الوالي الفقيه فيها، والحسن الثاني يشترك مع الشيعة في انتسابهم وعزتهم لآل البيت، ويشترك مع السنة في الإمارة، فكان طبيعيا أن ينتقد "إمامة إيران" وثورتها آنئذ، ويدافع دوليا عن "إمارته للمؤمنين السنة".

وهذا البعد الدولي في الاعتراف المتبادل بين أديان ابراهيم الحنيف، انقلب جذريا، عندما رأينا خاتمي خليفة الخميني رئيسا للدولة الدينية الشيعية، ولم نلاحظ خليفة الحسن الثاني، وأمير مؤمني المغرب في جنازة البابا.

لقد تأكد من هذا الحدث الجلل أن انقلابا دوليا على إمارة المؤمنين المغربية قد يبدأ، ويتجاوز ذلك إلى سلب العرش المغربي "الاعتراف الدولي بهذه الإمارة" في ظل ترتيبات أمريكية ودولية جديدة بعد 11 شتنبر، والتي تهيئ نهائيا إلى مسح هذا البعد من واقع الحرب الدعائية لربط الإسلام مع الإرهاب، وهو ما ناضل من أجله البابا كي لا يرتبط أي دين بالإرهاب، وألا تصبغ على أي دين هذه الصفة.

علاقة الإسلام بالإرهاب، كما يريدها أكثر من طرف في ترتيبات ما بعد 11 شتنبر، تجعل الصفة "الدينية" للأنظمة غير ذات مدلول في هذه الفترة، مما يعني أن الاعتراف بها محدود بالدوائر الدينية الموازية ومن الأديان الأخرى، ولذلك فعدم الاعتراف السياسي الدولي بإمارة المؤمنين يزكى حاليا بعدم الاعتراف "الديني الدولي" بها، فبعد 11 شتنبر وما تركته من ندوب عميقة على الوجه الديني لأي نظام يستمد شرعيته من الدين، كان عدم حضور تشييع جثمان البابا إلى مثواه الأخير، وهو الزعيم الروحي لفئة مؤمنة من أهل الكتاب إضافة أخرى لدفع إمارة المؤمنين إلى "الموت"، وبالتحديد موت بعدها الدولي الذي كان مهما، ولا يزال لصالح الاستمرارية والاعتراف المتبادل بين الزعامات الروحية.

هذه الزعامة الروحية للعرش المغربي تضررت بشكل كبير، زادها عمقا تخلي المغرب عن ملف

القدس على الساحة الإسلامية، فحضور الملك عبد الله لقداس الجنازة البابوية، وإشرافه ودفاعه عن أوقاف القدس يدلّلُ على أن الزعامة الهاشمية في الأردن تدير بشكل غير مسبوق هذا البعد الدقيق لأجل زعامتها.

المرحوم الحسن الثاني برئاسته للجنة القدس، كان يريد أن يبقى إلى جانب شقيقه المرحوم الملك حسين ملك الأردن المشرف على أوقاف القدس، شقيقان "روحيان" ومدافعان عن زعامة روحية لهما، تحتاج إليها عروشهما، في موازاة إشراف الملكية في السعودية على إدارة الحرمين الشريفين، فهذا البعد الروحي لإمارة المؤمنين لم ينسخه المغرب بعد تولية ملكه الجديد، ويصبح كالمملكة الجديدة المعلنة أخيرا في البحرين، والتي يتحرك طيفها دون أن يستقر لتقاسم ساكنتها الشيعة إلى جانب السنة الحِراك الاجتماعي، دون أن يصل الوضع البحريني إلى نمط ديمقراطي في انتظار أن يستقر النموذج العراقي، لأن مملكة البحرين، لا تتمتع بهذا البعد الروحي الذي يجعل يهود المغرب إلى جانب مسلميه في إمارة إيمانية واحدة، حاول تَشْبِيكها الحسن الثاني.

من جهة، القدس، وما عانته من تهديدات أخيرة من الجماعة المتطرفة لأمناء الهيكل التي هددت كما هو معلوم بتفجير الحرم القدسي، واجتمع خمسة عشر ألف فلسطيني لحماية الأقصى، وهناك من طالب بقوات عربية أو دولية لحماية هذا المكان الأقدس، ومن جهة أخرى وفاة البابا، وكلا الحدثين لم يثيرا إمارة المؤمنين في المغرب، وكانت فرصتان ذهبيتان لتعزيز هذه الإمارة على الصعيد العربي والدولي، وهو ما يعني أن الانسحاب من الساحة الدولية لإمارة المؤمنين المغربية سيبدأ لكي ينتهي بانسحاب "داخلي" لها يزكيه وجود تنظيمات دينية متطرفة ضد الملكية وأخرى لا تؤمن بالعنف، لكنها لا تؤمن بالملكية.

إن عدم التذكير بأن على مؤسسة إمارة المؤمنين أن يكون لها دور، هو خلط بين جانبي الإمارة الدنيوية والدينية لشخص الملك المغربي، وتأهيل لموت إحدى الإمارتين وإبقاء الأخرى تأهيل لوضع يصبح فيه "تسييس الدين أو لقاء الدين والدولة" المقبول عند الأحزاب في شخص الملك فقط من دون فهم خارجي أو تقدير دولي، وكأن إمارة الدين في المغرب خاصة أو مذهبية، وفي كلها خطر على مستقبلها.

المناصرون لمغربة أو تمزيغ "إمارة المؤمنين" في هذا الظرف يجعل الإمارة كلها من دون اعتراف دولي، فعلى الراغبين في هذا التوجه أن يكون الاعتراف بهذه الخصوصية علامة على الانفتاح والاعتراف المتبادل، وليس سجن هذه الإمارة في قفص خاص يؤهل لموتها، وإعلان ملكية لائكية، وفي تلك خطوة حداثية، لكن من الضروري إيجاد البديل، والنموذج البريطاني الذي لديه كنيسة انجليكانية خاصة، تجتمع في القصر هذه المهمة الاستشارية في العملين : الكنسي والسياسي مع رئيس الوزراء.

أما القول بقول استجواب إلبابيس بأن "الملكية لا تحضر المآتم والأعراس"، فالملكية إن لم تحضر على أمير المؤمنين أن يحضر، وعلى إمارة المؤمنين أن تحضر، وهو مكمن الحكمة! المخطط واضح ... "تمزيغ إمارة المؤمنين" هذا التمزيغ صيغة جديدة لتسييس الأمازيغية، فأمير المؤمنين لقب عربي، إن كان "أمير المسلمين" لقب أمازيغي في تاريخ الإمبراطورية المغربية، لتأكيد أن حكم الموحدين أو المرابطين غير عربي، وبالتالي فإن مجرد أن يدافع الحسن الثاني عن هذه المؤسسة، هو دفاع عن أصله، وبالتالي فإن التيار الأمازيغي الجديد يدعو إلى "تجاوز هذه المؤسسة"، وقد بدأ في نظر البعض في محاربة بعض طقوسها كتقبيل اليد، أو في دعم علمانية النظام الملكي، والواقع أن الاتجاه العروبي - المفترض والذي دافع عنه تيار بن بركة - كان يرفض بدوره لقب إمارة المؤمنين، وأكده الاتجاه الأمازيغي الكلاسيكي، وكانت بداية لتمزيغ إمارة المؤمنين. العرب لم يقبلوا يد رسولهم أو خلفاءه، ولا يزال الكل يذكر ما ورد في الأثر (مَهْ، يا أخ العرب، لا تفعل كما تفعل الأكاسرة بملوكها).

وانتقال العادة الفارسية تم عبر طقوس عباسية، باتجاه العلويين أو آل البيت - ونصرة أهل خراسان وفارس لآل البيت معلوم - لا يخفى، من واقع :

- أن نصرة أحدهم وهو المولى ادريس كان بداية للدولة المغربية، وعند البعض دولة عربية في المغرب بخصائص محلية.

- أن تقبيل اليد استمر في شمال أفريقيا إلى حدود 1942، حيث أمر الباي منصف بمنعه على اعتبار مؤثره الشيعي، وبذلك فالدولة (الشريفية) لا تزال قائمة الآن في مظاهر الدولة المغربية الآتية من واقع مؤسسة "إمارة المؤمنين"، وهي صفة سنية لحمل عمر الخطاب لها، يضاف إليها طقس شيعي (فارسي الأصل) هو تقبيل اليد، وهذا التقبيل مؤسس على مفهوم البركة، وكأن ما يظهر، أن تقبيل اليد هو لأمير المؤمنين، وليس للملك رئيس الدولة، لأن مثل هذه الطقوس تقوم على التجسيد الصوفي للنبي. وإن كانت الإمامة المغربية انتقلت من السلطان إلى الملك، فهو انتقال من مناط عربي إلى مناط أمازيغي متعلق بالمملكة الأمازيغية التي كانت قبل المولى ادريس، وتنتقل اليوم إلى حذف إمارة المؤمنين في موجة ثانية، من أجل القضاء على أي مظهر عربي لهذه الملكية، وبالتالي القضاء على أي مظهر مقدس لها Désarabiser et Desacraliser la royauté marocaine وتَوَازِي أو موازاة القضاء على كل مظاهر العروبة والمقدس في الملكية المغربية خيار جدلي وقائم بذاته، حيث أصبح عَصَبًا محركا في الإدارة القريبة للملك أو على جوار الملك.

الملك الجديد مَأسَسَ في المقابل "البيعة" - وجعلها شاملة للجيش والمدنيين، أو للمؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية - وهو التحول الذي يجعل الطقس المؤسسي هو البيعة، وبالتالي يجعل إمارة المؤمنين مؤسسة، مؤسسة هي وحدها اليوم قادرة أن تربط الحوار بين المتطرفين

والمعتدلين من الإسلاميين، في ظل ما أصبح يعرف بظاهرة "الإسلام السياسي" الذي أصبح أكثر شعبية حسب Marvine Howe في كتابها : المغرب - نهوض الإسلاميين والتحديات الأخرى.

هذا الحوار يفيد استمرار الطريق البطيء باتجاه الديمقراطية، وعليه فإن الذين يقرأون هذا البعد، يعارضون هذا الحوار الذي يمكن أن تقوم به مؤسسة إمارة المؤمنين، ويعارضون المؤسسة نفسها لتسريع الديمقراطية حتى لا يعود اليمين المخزني واليمين الديني للتحالف ؛ فحسب مقال للواشنطن بوست لكاتبه (بول بوكارددیت) ونقلا على جيرجيز فإن (استبداد الحكومة أدى إلى انهيار محاولة تشكيل قوى مجتمعية علمانية) في حين أن هذه القوى اختزلت معركتها في الدفاع عن ملكية الملك ومعارضة إمارة المؤمنين.

هل الأمر متعلق باستبداد الحكومة أو استبداد الحكم ؟ وهل استبداد الحكم قائم على مظهر التقديس الذي يوصف به الملك كأمير المؤمنين ؟ هذه الأسئلة في أمريكا وفي عهد المحافظين الجدد، لها إجابة واحدة : لا يهم أي طابع ديني يمكن أن يحمله الحاكمون، إنما على الحاكمين ألا يستبدوا، والتغيير البطيء في نظر مدير مركز التنمية الدولية في جامعة نيويورك Ketterer، مشجع، وبالتالي فإن فصل إسلام المملكة عن إسلام الشرق أو الوهابية تحديدا عمل وإن لم ينجح فيه المغاربة، فإنه ينتهي بنهاية إمارة المؤمنين.

الوهابيون ومن يناهضونهم يعارضون إمارة المؤمنين، وتبنيها من طرف القصر لضرب الجهادية أو السلفية الجهادية التي تنخر الجسم الديني في المغرب لن يكون فعالا بما يكفي، لأن العمل بها كان مع الحسن الثاني، ولن يكون إلا في المرحلة الانتقالية، التي أدارها في وقت ستكون فيه إعادة إمارة المؤمنين إلى تأسيسها الصوفي غير فعالة، لأن أبرز منشق عن الزاوية، كحال العدل والإحسان، كزاوية (ناطقة) لا تعارض إمارة المؤمنين فقط، بل وتعارض الملكية.

اختزال مؤسسة (إمارة المؤمنين) في ميثاق البيعة قد يذهب باتجاه ألا تكون مؤسسة ثالثة إلى جانب مؤسسة الملك، ومؤسسة قيادة الجيش، وهي مؤسسات ثلاثة يجمعها شخص واحد على رأس الدولة، وبالتالي، فالتداخل الشديد بينها يدفع الإصلاحيين إلى الدعوة إلى فصل اختصاصات هذه المؤسسات، والذي يجب أن يسبق في المغرب فصل السلطات، والفصل في الحالتين سبيل لإنجاح الإصلاحات الضرورية في المغرب.

تمزيغ إمارة المؤمنين، قد يؤسس لمغربتها إن لم يكن التمزيغ هو المغربة عند طرف حاكم في الدولة حاليا، وقد شهد حسن أوريد في إحدى محاضراته التي نقلتها وكالة المغرب العربي للأنباء (وكالة رسمية) أن هناك توجهات حالية - الأمازيغية الداخلية - وتأثيرات خارجية. ولأول مرة يقر نطاق رسمي باسم الملك بوجود تأثير خارجي، لنسيان البعد العربي، وهو ما لا ينبغي أن يكون - حسب نفس المحاضر - لأن موضوع الأمازيغية والعربية يشكل أساس

الهوية المغربية، في نفس الوقت الذي اتجه فيه وفي عنوان القصاصة الخبرية (نقلتها الصباح 2005/4/19) إلى أن موضوع العربية والبعد العربي داخل في موضوع "الاختلاف الثقافي"، فكان العنوان كالتالي : الأمازيغية والاختلاف الثقافي مكونان أساسيان للهوية المغربية.

والسؤال هل هناك موضوع العربية والبعد العربي إلى جانب موضوع الأمازيغية والبعد الأمازيغي أم أن الأمر متعلق بمحور واحد هو الأمازيغية، واختلاف ثقافي يُدْخِلُ العربية ويُعْدّهَا ضمنه إلى جانب العبرية وغيرها.

العنوان نسب إلى حسن أوريد، مما يعني أن حسن أوريد لا يخرج عن مقام الإنسان الذي انتقده، الإنسان "الذي في خدمة تصورات ذهنية مجانبة للواقع".

وما يدعوه أوريد بالقيم المشتركة قد يجعل "إمارة المؤمنين" المؤسسة السنية ذات الطقوس الشيعية، إحدى أهم هذه القيم المشتركة، التي يمكن أن تكون بهذه الصيغة أو تكون في نظر البعض الآخر بصيغة أخرى : إمارة للمؤمنين مؤسسة على طقوس وثنية أمازيغية سادت المملكة الأمازيغية التي كانت تقبل أيادي الملكة أو الملك الأمازيغي.

وفي كلا الحالتين، يظهر أن ما يدعى بتحديث أو حداثة الملكية المغربية الذي يأتي من مشروع حداثي ديمقراطي للملك الجديد لا يزال من دون "هوية حداثية".

غياب "هوية حداثية" لمشروع الدولة، وظهور هوية جديدة تدعي أنها هوية أصيلة وضع يؤسس كي يتلاقى مشروع الدولة والمشروع الأمازيغي بما يفي "التوافق المرحلي" بين الطرفين، وتبقى هذه الهوية الأمازيغية مركزة على أن تكون الأمازيغية هي الهوية ببعد مختلف، والبعد العربي للمغرب لا يجسد في نظر أوريد "هوية"، وهو المقصد الذي يرسخه شفيق بما يدعوه المعامل الجغرافي، حيث يرى أن هناك "جغرافيا أمازيغية" (تمازغا) وبالتالي "دولة أمازيغية"، دافع عنها، ويدافع حاليا على نظام أمازيغي لهذه الدولة هي "المملكة الأمازيغية، ومملكة اليوم (مملكة محمد السادس) امتداد لها، إنه تأسيس جديد للملكية في المغرب يعود إلى ما قبل الإسلام ومن غير المبرر الديني مطلقا. والواقع في هذه الحالة أن حقائق الجغرافيا توحد أمما متنوعة مثل اليابان وأفغانستان، مرورا بالصين والهند، ولكنها لا تصنع أمة مختلطة، كحالة ما جرى في المغرب، "فالدولة المختلطة" صنعت، لكن "أمة مختلطة" بالقياس المغربي لم تلاحظ بما يكفي. هذه الرؤية تؤسس إما للقول بنظرية الشعب الواحد العربي أو الشعب الواحد الأمازيغي، وهناك في المقابل نظرية أخرى تقول "مغرب الشعوب" والتي تكرس الانفصال في الصحراء أو في الريف على سكة عبد الكريم الخطابي، ويكرس هذه النظرية التراث الإسباني الكولونيالي، الذي لديه تجربة ناجحة في استعمار بلاد الأمازيغ لمدد طويلة ولأراضي تستمر إلى اليوم، وبين النظرتين تستجيب الدولة إلى الأهداف القومية إما

"ملكية جديدة بتبني ملكية فيدرالية"، أو ببناء مخزن جديد يؤسس نفسه اليوم على الأمازيغية، وهو ما يتجه إليه النظام المغربي اليوم.

فالقومية الأمازيغية الجديدة تنهج خطوات القومية العربية الكلاسيكية، حيث ركزت القومية العربية لعبد الناصر على اللغة، واعتمد عبد الناصر على مبدأ الأحادية لنكروما، وهو ما شكل النموذج، وكان شرطي النظام العسكرتاري العربي، بامتياز ؛ هذا النموذج تحاول أن تسايره الأمازيغية السياسية، حيث أن الأمازيغية السياسية وطيلة التاريخ (أتوقراطية) ثقافة تقبل حكم الفرد، بعد التوافق "القبلي" على أصول ديكتاتورية مرحلته.

وهذه الثقافة قومية بدورها كالثقافة العربية تؤسس نفسها على الهوية وتعتمد على الجغرافيا كمبدإ لتكريس الأحادية الأمازيغية التي تسود اليوم، والثقافتان لم تتحررا من وازعهما الديكتاتوري ويدافعان (معا) على ديكتاتورية النظام "المشترك" الذي صُنِعَ بهما ومن خلالهما في المغرب.

ويبقى (التحرر من الحدود) كما قال سارتر، وَوَضْعٌ وطني وحدودٌ للأمازيغ أسطورة تنضاف إلى أسطورة أخرى في الإكراهات الكونية الجديدة New Globalization أن تكون اللغة هوية، ليبقى لا وعي الأمازيغي ينظر إلى البعثي والقومي العربي خصوصا (هتلر) عموما، في حين يبقى الأمازيغي "هتلر مخفي داخله" (مملكة أمازيغية بمجال حيوي هو تمازغا) حسب النظرة المتطرفة، وفي المقابل حسن أوريد الناطق الرسمي باسم القصر، والمكافح الأول على الأمازيغية يشكل بطريقة ما (يسار القصر)، إن كان (يمين القصر) يتفق حول ذات الموضوع - الأمازيغية - وعلى استراتيجية القصر المتبعة اتجاهه، أي اتجاه موضوع الأمازيغية، وهذه الاستراتيجية قائمة وانضم إليها لمريني أخيرا. فبعد مقاله بالشرق الأوسط الذي أثار ما أثار في قواعد الأمازيغيين، وكان أوريد نفسه وراء إثارة هذه الردود في إطار التنافس حول الملك بين المحيطين به، يكون عبد الحق المريني - المكلف بوزارة البرتوكول والتشريفات الملكية - قد سار أخيرا على إيقاعات نفس الموجة، إيمانا بالتيار الأمازيغي الجديد، ومن وراءها محاباة لا تخفى على العين النابهة، حيث ظهر إلى جانب القباج كممثل آخر "لنخبة فاس" في المهرجان الأول للثقافة الأمازيغية الذي نظمته فاس سايس، لينشر المريني بعدها مداخلته التي أكدت على أن أول دراسة عن الأدب البربري كانت باللغة الفرنسية لـ Henri Basset طبعت في 1929، وأعيد طبعها في 2001، دون أن يتم طرح هل هذا متعلق بالدراسات الكولونيالية أم بالأدب الملحق باللغة الفرنسية، خصوصا وأن (إميل لاوست) حرر الأمازيغية بالحرف اللاتيني، وأسس أول تبويب "للأسطورة الأمازيغية" حيث قَسَّمَ الحكاية الأمازيغية إلى الخرافية، العجائبية، الساخرة، والدينية كان عاملا على التأشير إلى إلحاق الأدب الأمازيغي بالكولونيالي وبأدبه ودراساته، وما فتأ هذا الإلحاق ينفك بعد ظهور دراسات مغربية مهتمة،

في إطار الملتقى الأول للأدب الأمازيغي تحديدا، حيث أصدرت عقب هذا الملتقى الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي مجموعة أعماله في ما دعته مدخلا للأدب الأمازيغي (تاسكلان تامازيغت) وهذا يؤشر إلى أن محاولة لمريني القول بأن إحدى فروع الشعر الأمازيغي (تامديزت أو تانشتات)، حيث أرجع الكلمة الأخيرة إلى الاشتقاق العربي (أنشد، ينشد)، هو في نظر آخرين مؤشر إلى الإلحاق بالعربية وهي كولونيالية قديمة، ولهذا اختار الأمازيغ من معركة الخط (كتابة الأمازيغية بالحرف العربي) رفض هذا الإلحاق ...

لمريني لم يقف عند هذا الحد، بل اتجه إلى الابتعاد أكثر وبمسافة مرئية عن سؤال الهوية الأمازيغية، حيث اعتبر الأمازيغية "سؤالا"، مذكرا بمنشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية في وجدة التي نشرت أعمال ندوتها حول هذا الموضوع وبذات العنوان، جاعلا من الأشعار الأمازيغية للمقاومة جسراً، لمزيد من مغربة التوجه الأمازيغي الجديد من طرف المحافظين الأمازيغيين الجدد الذين يحكمون مع الملك وإلى جانبه ومن طرف المحافظين الذين يرغبون في خدمة هذا العهد، حيث لا يزال البرتوكول "محصنا" من طرف لمريني كإحدى أوجه الدفاع عن (البرتوكول الفاسي للعرش) الذي يسود حاليا، وقد كان مصدرا أساسيا، "ووحيدا" - عند البعض الآخر - للحسن الثاني في بناء بروتوكولات دولة الاستقلال.

إن تمثيل حسن أوريد لـ"يسار القصر" - أو حاملا لفكر جديد بالقصر - دون الوصول إلى تغيير البرتوكول الملكي أو التأثير عليه، يعني أن توجها آخر في المقابل يمثل "يمين القصر" والبرتوكول الحسني الذي يعتبر إلى الآن ثابتا من ثوابت الدولة، وهو ما يبقي التوجه الأول مبررا ومدعما للواقع الملكي أكثر منه مغيرا له.

لمريني الذي يمثل الأمين على "التقاليد المرعية والأعراف" - وبالتالي البرتوكول، وظهر أخيرا وجليا في الرسالة التي وجهها إلى مدير "الجريدة الأخرى" بخصوص عَدَدٍ أفرد فيه الغلاف للأميرة سلمى زوجة الملك - يقول في نفس محاضرته وفي خاتمته إشارة تعايش الثقافتين الأمازيغية والعربية في تلاحم ووئام وانسجام، يتحتم علينا تنميتهما، والنهوض بهما أيضا في تمازج وتعاون وتفاهم وسلام، مذكرا بالشاعر المدني الحمراوي :

إخوة كلنا عروقا ودينا وجوارا وغاية بشرية

وشعار القرآن وَحَّدَ منَّا أمما لم تزل به حنفية

واللسان الفصيح يربط بيننا وبين إخوان لهجة عربية

ويقول الشاعر الأمازيغي محمد التناني من قصيدة له :

أمازيغ أدكيغ (أمازيغ أنا) وإنني للأمازيغية دوما أنشر

أبغي بها إحياء حضارة ومجدٍ لنا كاد يَغْبُرُ

أفوسغ وافوس (يد في يد) مع إخوة في الإسلام نعتبر ونفتخر.

علاقة حسن أوريد وعبد الحق المريني، لا ينكر المراقبون توترها، حيث أن حسن أوريد قاطع هذه المحاضرة كما قاطع غيرها وقاطع هذا الفكر، في وقت يلاحظ فيه أن توجه القصر باتجاه وصف الإسلاميين بالخوارج أو توجهه اتجاه الأمازيغيين يوحي بأن حسن أوريد يصنع خطابه، وفي هذه الحالة يستمر توازن القصر، إذ يأخذ بكل المبررات الفكرية لحسن أوريد، وبكل البرتوكولات الحسنية التي يحافظ عليها لمريني.
وإن كان السؤال في القصر هو عن علاقة هذين التوجهين، وبالتالي علاقة إمارة المؤمنين بالأمازيغية، فإن السؤال خارجه يكاد يُجْمَلُ في علاقة الأمازيغية والإسلام، وهو ما يطرح بطريقة ما في داخل الحركات الإسلامية وخارجها، واعتبار عبد السلام ياسين أن لغة المستقبل هي العربية جعل ليس فقط المنابر الأمازيغية أو المستقلة تطرح سؤال العلاقة بين الإسلام والأمازيغية، بل فتحت الصحراء (الجريدة الشبه الرسمية) صفحاتها لمثل هذا النقاش مذكرة في إحدى مقالاتها لـ22 أبريل 2005 أن :
- في دولة المرابطين والموحدين كان الآذان وخطبة الجمعة يلقيان بالأمازيغية، وتكلم عن الرسول العربي الذي تكلم بلهجات عربية وبألفاظ فارسية، وتكفي عند صاحب المقال الإشارة إلى لغة الدواوين في عهد الخلفاء، حيث كانت بالفارسية والرومية واليونانية. وهذا عنصر وحدة ضمن رؤية إسلامية، أما بالنسبة للمغرب الكبير فالدعوة الإسلامية - كلها ! - انتشرت باللغة الأمازيغية.
- بن تومرت كتب كتابه المعروف "التوحيد" بالأمازيغية وكانوا يقرؤونه بلسانهم وباللسان العربي قبل الحرب بعد تلاوة عادة "الحزب" في المغرب، حسب ما ذكره فعلا عبد الواحد المراكشي، وكتاب التوحيد يذكر بكتاب الحوض في الفقه المالكي للشيخ الأمازيغي سيدي محمد بن علي أوزال، ومجموعة (الأحزاب) الذائعة لصاحبها أبي الحسن الصنهاجي.
والتذكير بفك الارتباط بين الإسلام والعروبة يحمله الأمازيغ الذين خرجوا في موجة شيعية من المغرب وحكموا مصر في عهد الفاطميين، وبقي فقط السنة في هذا البلد، ومن مذهب واحد، هو المذهب المالكي، حيث لا تزال هي الفئة الغالبة، خاصة وأن وحدة المذهب التي تحققت عبر التاريخ اكتملت بوحدة الدين في القرن العشرين بعد هجرة اليهود المغاربة إلى إسرائيل، وكانت هجرة بالآلاف. هجرة اليهود أخرت التعددية الجوهرية للشعب التي كان يمكن أن تكون دينامو للديمقراطية.
دولة الحسن الثاني وصلت إلى هذا المستوى من الوحدة، حيث لم يشن الحرب على الأمازيغية وإنما على القبلية الأمازيغية، وحوّلَ القبيلة إلى حزب، كما وقد حَزَّبَ القبيلة كإحدى أساليبه في التحديث والاحتواء الذي مارسته كل استراتيجياته، ويعلن دون أن تكون الديمقراطية هدفه مقدسا رابعا إلى مملكته، هذا المقدس هو التعددية الحزبية، التي لم تكن إلا تعددية

يحاول إدارتها بما يمليه التعدد المغربي، الذي يحمي تعدده السياسي في احتواء هذا التعدد سياسيا من طرف الدولة، وحاول الملك الذي بعده إنجاح احتواء ثقافي له، عنوانه (الأمازيغية)، مما يطرح سؤالا بعد الحسن الثاني هل يمكن مع الملك الذي بعده : تغيير إمارة المؤمنين بإمارة المسلمين لإخراج هذا الوضع الملكي من إطاره "العربي" الذي ارتبط به ؟ أم الأهم الإبقاء على نفس الإطار الديني دون أي اهتمام بالشكل والاسم، وتحويل البرتوكول الملكي، تحت دعوى تحديثه أو تخفيفه من أجل تمزيغه ؟ هذا الوضع بدأ عند بعض الأمازيغيين بالامتناع عن التقبيل كرسالة، ليست حداثية بالضرورة لأنها قبلت بكل شروط اللعبة، إنما كان رسالة في محاولة زعزعة "الطقوس" لاستبدالها ليكون القصر بطقوسه أقرب إلى كل التاريخ المغربي وإلى كل الفئات المغربية، وهذا التنازع على القصر هو تنازع "تناوبي" بين الفئة العربية والأمازيغية منذ فجر دولة الاستقلال : قَرَّبَ النخبة العربية وخدم بها، ثم انقلب عليها بعد 1963 عندما تحالف العرب ونخبتهم في الشرق ضد الأنظمة الرجعية وضد الملكية، وهناك من يعتبر ما جرى في 1963 مؤامرة قادها بعض الأمازيغيين "الأمنيين" الذين انقلبوا على الملك في 1971 و1972 في محاولات عسكرية ضد العرش أدت إلى عودة العرب إلى التحالف مع الحسن الثاني، ودام هذا التحالف إلى موته، وبعده أصبح الظرف الدولي لـ11 شتنبر والظرف الداخلي ضدهم، وقَرَّبَ الوضع الجديد من التحالف بين محمد السادس والنخبة الأمازيغية، وهو التحالف الذي وضع عليه حسن أوريد ملاحظتين :

1. إبعاد هذا التحالف عن الاعتبارات الأمنية لأنها قد تتحول كما حدث في الماضي القريب، ودعا إلى عدم الخلط بين المكون العربي والاتجاه العروبي، الذي كان له أثره بعد 1963، عندما أثرت الأجهزة الأمنية في صوغ المنظومة السياسية والثقافية، مع انخراط مدٍّ القومية من ناصرية وبعثية ضد الأنظمة الرجعية وضد الملكيات، وكأنه يوحي إلى نفس الخلط بين المكون الأمازيغي والاتجاه (البَرْبَرُفُونِي) أو الأمَازِيغَوِي الذي يلاحظ حاليا، ويريد من جهة أمنية مرة أخرى إحداث الانقلاب الضروري لتوظيف زعامات حداثية من أجل الوصول إلى تفجير "النظام الملكي المشترك" يعيد الملكية إلى ملكية ما قبل إسلامية، استفادة من ظرف دولي لـ11 شتنبر، ومن ظرف داخلي.

حسن أوريد يخشى بل وينتقد قوة المبضع الأمني في صناعة الثقافة، وهو ما يقوم به صديقه علي الهمة، مخاطبا الأمازيغيين بمناهضة وضع الأمازيغية تحت تصرف الأمنيين، أو الاستجابة لاستراتيجيتهم، فمن أراد أن يكون على صواب وله لسان، كان له ذلك كما نقل أوريد عن الأديب الألماني غوته.

وهذا الانتقاد من وراء حجاب لصديقه ورفيقه في الحكم علي الهمة المشرف على الأجهزة

الأمنية، مستلهما الدرس من التاريخ القريب، يصاحبه انتقاد آخر إلى الصحافة الحرة، عندما أكد أن إحدى الصحف عنونت غلافها بعنوان : Un Berbériste au palais ويرى أوريد تحالفا في الأهداف بين الاتجاهين، مرسلا رسالة واضحة أنه من النفوس الصحيحة التي تستصغر الصعاب مهما عظمت ....

الفشل الذي يريده علي الهمة لأوريد في إدارته لملف الأمازيغية، يريده أن يتحقق كذلك في إدارة لمريني لملف (الجريدة الأخرى والأميرة سلمى) ليبتعد نهائيا لمريني عن منصبه، ويكون إسقاط آخر مربعات الحكم (القديم) تحت قدم علي الهمة، فلمريني أثار في رسالته إلى الأسبوعية المقصودة (الأعراف) ولم يهتم بأي إجراء قانوني، لأنه ليس من اختصاصه، ولو وافق لمريني علي الهمة على محاربة "الجريدة الأخرى" لرأينا تكرار "سيناريو علي المرابط" وسيناريو "دومان" معها ومع أي جريدة أخرى في حال إن وضعت النخبة الأمنية الجديدة أن يكون منبر ما هدفا لها.

فشل لمريني في إدارته للملف مع الجريدة الأخرى سيجعل علي الهمة ودائرته تتكلف بإدارة الوضع (فيما بعد) بطريقتها، خصوصا وأن "الجريدة الأخرى" اعتبرت "صوتا آخر للصحراويين"، لإدارة الزميل علي أنوزلا لها وقرب رئيس تحريرها من الأمير هشام، وبالتالي فتوجه الجريدة حُدِّدَ في هذا المربع من خلال دائرة قريبة من الملك، حيث اعتبرت القضية بمثابة دعوة إصلاحية للملكية لا تخرج عن توجهات الأمير الأحمر.

توجه لم يجد له معنى عند البعض الآخر، بعد تكاثف الجرائد الحرة في المغرب في نفس صف مطالب الحرية، لتتفجر أمام نبيل بن عبد الله توصيات مؤتمر الصخيرات حول الصحافة المكتوبة، حيث خرج جطو من هدوءه وعقد اجتماعا طارئا لحكومته - حسب الجريدة الأخرى - في وقت أعطى عباس الفاسي دعمه لأي إجراءات ضد هذه الصحافة في برنامج على القناة الثانية.

- أن حسن أوريد وتوجهه داخل القصر يقول بأن القصر الملكي اليوم يتصرف وكأنه "دار الملك"، يُثَبِّتُ هذا التيار صفة "الجذر العربي" على البرتوكول الملكي، حيث أن حسن أوريد يقرر "البعد العربي" لشخصية الحسن الثاني الذي بدأ من عهد أبيه محمد الخامس ومن تحالف الحركة الوطنية وحركة الاستقلالات العربية في المشرق العربي (العلم، السبت 2005/04/23).

وتكريس البعد الواحد، وليس البعد الثنائي - الأمازيغي العربي - للحسن الثاني هدف استراتيجي لفكر وأيديولوجية حسن أوريد، وتوضح تعاطي استراتيجية المحافظين الجدد - والأمازيغيين الجدد، وبالأصح فئة المحافظين الأمازيغيين الجدد، التي يرأسها زملاء الملك في الدراسة والحكم - مع هذه المواضيع (الحساسة) والتي تدخل في إطار الأمن القومي المغربي،

فهم ينتقدون خط الأمير هشام، ويعارضون استمرار عبد الكريم لمريني في منصبه، فحسن أوريد وعلي الهمة والشرايبي وغيرهم - رغم اختلافاتهم - لهم حساسية جيلية "وثقافية" مع عبد الحق لمريني، وبينهم حساسية لا تزال تمنح هامش مناورة لنقدهم، فلمريني عزل في بداية معركته، لأن المهم في نظر النخبة الجديدة تخليص إدارة البرتوكول منه كما تخلصت إدارة وديوان الملك من زملاءه، ليساير البرتوكول سياسة الجدد، ولذلك كان من الطبيعي تمرير "معركة البرتوكول" وإدارتها لتغيير المكلف على إدارة البرتوكول، وإيقاف المعركة عند جزء من النتائج التي يرغب فيها الملك، هو رَدُّ الملك ؛ فالاعتقاد بدار المُلك يسمح بذلك، حيث جعلت لوجورنال في عددها الخاص عنوان غلافها La maison royale ولم تذكر القصر الملكي.

وهكذا خرج من يقول في هذه المعركة :

أ. بأن ما تأسست عليه "دارة الملك" هي العادات العثمانية، والبرتوكول الانجليزي، وليس الأمر متعلقا ببرتوكول عربي، في مقابل من يقول ببرتوكول أمازيغي لن يكون في القصر الملكي إلا وضعا جديدا لابد من إقامته، وغاية هؤلاء "إدخال العادات الأمازيغية إلى البرتوكول الملكي"، وتحاول مثل هذه الجهة الدفع إلى إقرار "مغرب الجهات" الذي سيحمل الملك على أن يغير برتوكوله، ويضع من كل جهة جزءا يمثلها في برتوكوله، فالبعد الجهوي في هذا التوجه الأمازيغي يحمل صفة ثقافية، وليس صفة ترابية، ويلعب هذا التوجه على "الثقافي" في مرحلة أولى باتجاه "السياسي" في مرحلة لاحقة، ويطعمه من داخل القصر حسن أوريد الذي يقول :

- "بأن الملك لقب من ألقاب الشرق، ويدل على معنى بالمفهوم الغربي Roi " وهو ما يعارض جذريا الأستاذ شفيق والقول بتواصل المملكة الأمازيغية قبل الإسلام وبعده وقبل الاستعمار الأخير وبعده. والقول بأن الملك من ألقاب الشرق العربي، أتى به المغاربة فجر الاستقلال، والقول بالبعد العربي لثقافة وسياسة الحسن الثاني يرمي إلى القول عند بعض التقدميين الأمازيغيين إلى التحجج بما يقوله المحافظون الأمازيغيون الجدد، والجزم أن العرش عربي ومملكة الحسن الثاني "عربية" ولابد من تغيير معالمها لإيجاد المظهر والأثر الأمازيغي في برتوكولها وعملها، لتعزيز الهوية المغربية.

حسن أوريد - رغم اعتداله الأكاديمي - يعزز من حيث يدري أو لا يدري سياقا انقلابيا على الملكية، في حين أن تراث شفيق وبعض من يعتقد بتشددهم يخدمون الاعتدال الأمازيغي بطريقة ما.

ويبقى البرتوكول الحسني برتوكولا صُنِعَ من خلفية المؤرخ ومن خلفية التاريخ التي امتلكها الحسن الثاني، فهو الذي قال عن نفسه، لو لم أكن ملكا لكنت مؤرخا، هذا الميكيافيلي الذي

يُذكّر بالمولى إسماعيل أدار المغرب مرتين، بتطرف في الوسط من نزعتين متطرفتين "أمازيغية وعربية" اتهمتا معا بالانقلاب عليه في مؤامرات 1963 أو مؤامرات 1971 و1972.

وإن لم تسلم صياغته للدولة من "الأمني"، فالبرتوكول نفسه لم ينج من نفس الهاجس حيث أضيفت للبرتوكول ترتيبات أمنية لتأمينه من خلال الجنرال م. حفيظ العلوي، وقد مثل هذا الجنرال "الصرامة الأمنية" للقصر، وفاز على التوجه الليبرالي لرضا اكديرة، وحارس هذه الصرامة اليوم : هو لمريني، حيث يحاول ليبراليو القصر والمحافظون الأمازيغيون الجدد الوصول إلى زعزعته إنجاحا لاحتلال مكانه، فالبرتوكول مهدد بعدم تعزيزه بعد الحسن الثاني، حيث أصبح هناك من يحرسه، وعلى رأس هذا الطاقم : لمريني التي ترغب أطراف في إبعاده، لتأخذ مهمة الحراسة عنه، وهناك من يريد إحداث تغييرات طفيفة عليه تكون طريقا لتغييرات أكبر، وتشهد أسبوعية "لوجورنال" (العدد 205)، وهي الأسبوعية الأظهر معارضة، أن محمد السادس "أظهر أكثر من إشارة بدهية على القطيعة مع صلابة البرتوكول الحسني" عندما قرر أن يظهر زوجته، في حين أن هناك من ينظر إلى الوضع أنه أضاف للبرتوكول أميرة جديدة، لا أكثر ولا أقل، وهي صورة "ماركوتينغ" لتمييز الملكين في الصورة (العامة) المطبوعة في الأذهان.

دعوة الملك إلى الأنسنة، أنسنة العولمة وأنسنة الملكية وأنسنة البرتوكول الملكي لم تصل إلى حد يسمح بالقول بتحقق معدلات تحرر ما ؛ فبعد اشتباك لمريني - الجريدة الأخرى - خرج العدد الذي بعده من أسبوعية أنوزلا يقول (بعبيد القصر) مؤشرا إلى مسألة الرِّق، واستمرار بعض عاداتها في جنبات هذا البرتوكول، وهو توجه يدعمه جناح من القصر يناهض جناحا آخر، التنافس بين حسن أوريد وعبد الحق لمريني، تستفيد منه النخبة الأمازيغية التي تريد تغييرات باتجاه إدخال مظاهر من تاريخ الملكية الأمازيغية والمملكة القديمة إلى البرتوكول الحالي، وهو هدف داخلي لا يخرج عن أهداف أمريكية لتغيير صورة وعمل القصر، ضمن تغيير صورة وأعمال أنظمة الشرق الأوسط الكبير.

يؤجج من هذا الصراع التنافس بين أفراد الدائرة الأولى للملك على منصب نائب الملك المنصب غير المعلن في المملكة، ولكنه الممارس فعلا، ليبقى "البرتوكول الحسني" مستمرا لمحاولة النخبة المولوية الجديدة عدم التنازل على مربعات وخارطة النفوذ السابقة ووجود "الانتقال الديمقراطي مزكوما ومأزوما".

"البرتوكول يتكيف مع ما أريد"، هذا ما قاله الملك، وبالتالي فالصراع حري أن يكون على إرادة الملك، وليس على من يدير البرتوكول، فلمريني الذي تكيف مع موقف الملك مع الأمازيغية كفيل بأن يقبل أي تغييرات يريدها الملك، فالبرتوكول ليس قوة الملك، والملك في

المغرب فوق البرتوكول، وبالتالي فالملك فوق الملكية، وليست الملكية فوق الملك، كما في الملكيات الديمقراطية.

ويعني ذلك أن "تمزيغ البرتوكول" كإحدى أهداف موجة "المحافظين الجدد" يساير موجة "تمزيغ إمارة المؤمنين" فالتياران متكاملان للوصول إلى ذات الغاية، ويبقى حراس الهيكل من الجنرال حفيظ العلوي إلى عبد الحق لمريني، واضحا، وإن كان يوحي مجرد انتقال المهمة إليه انتقالا من جنرال إلى مدني، فإن التحول المرتقب إلى نخبة شابة مع الملك تتبادل النفوذ سيكون وضعا يكرس بوجه خاص "عملا ملكيا يقرر فيه جوار الملك مستقبل الملكية"، لعودة الأجهزة الأمنية إلى صنع صورة ومصير الملكية، وقد كاد أن يقضي عليها ويحولها إلى العدم في سبعينيات القرن الماضي، حيث الأجهزة الأمنية حسب حسن أوريد نفسه، وظفت عناصر ثقافية لدرء اتجاهات سياسية قائمة، خلاصة تطرح اليوم تساؤلا : أي أجهزة أمنية توظف العناصر الثقافية الأمازيغية لدرء اتجاهات سياسية قائمة، وعلى رأس ما يظهر الاتجاه الأمازيغي "المتطرف" المحتضن من الدولة والاتجاه الآخر الذي تحاربه الدولة، وهو الاتجاه السلفي الجهادي الذي لا يخفي مرجعية أهله بالمشرق العربي، وهل هذا هو الاتجاه الوحيد الذي يفرض "الحوار معه بهذه الطريقة ؟"، ثم إلى أي حد يقف العنصر الأمازيغي في الخدمة ضد اتجاهات أخرى، في إطار مناهضة "العروبة" التي أصبحت خطة أمريكية ؟ وهل يمكن أن يخرج أوريد عن هذه الحقيقة، ويؤمن باستمرار التعايش في هذا الوقت الذي تعيش فيه أي هوية عربية أزمة لا تقل عن أزمة الهوية الأمازيغية ؟ وهل الحوار مع الإسلاميين المعتدلين الذي تبناه الاتحاد الأوروبي ودفعت له رايس وكشفت عنه U.S. News أخيرا هو إطار للحوار الأمازيغي - العربي لاستمرار الهوية المشتركة للمغرب ودعم النظام السياسي المشترك المجسد في نظام اشتراك "الملكية وإمارة المؤمنين" في نظام ملكي واحد.

حسن أوريد يجيب عن بعض هذه الأسئلة بجواب جامع هو ضرورة الاعتراف، وهو لا يقول "بالاعتراف المتبادل"، صراحة، وإن كان يوحي به، حتى يمتلك الأمازيغيون والعرب ناصية قرارهم بعيدا عن الخارج وعن الارتكان إلى الأجهزة الأمنية لتحديد "المصير الثقافي للمغرب"، والبعد عن الاثنين يهدد "اعتدال حسن أوريد" الذي يقره البعض، ويتشكك فيه البعض الآخر. فالاعتراف كما يؤسسه أوريد على نظرة عالم الاجتماع "ماسلو" يعد وسيلة من وسائل تحقيق الأمن وضمان الاستمرارية في حين أن القول "بالاعتراف المتبادل" دعم لممارسة ديمقراطية للتواصل ولاستمرارية هذا التواصل، خصوصا في بعده الاجتماعي، ولذلك فإنني أرى ضرورة استبدال هذا المفهوم (الاعتراف) بمفهوم الاعتراف المتبادل لإقرار البعد السوسيو ديمقراطي في أي حداثة.

هذا البعد الديمقراطي المضاف إلى سوسيولوجيا أو اجتماع الاعتراف، يكرسه القول أن المحدد

الآخر : المساواة التي تسبق الحرية، تبنيا لنظرة توكفيل، يجب أن يبنى في إطار الحرية، ولو في إطار الصراع لتحقيق المساواة، وليس طلب المساواة ولو في ظل الديكتاتورية، وهو ما تسعى له النزعة البرغماتية الجديدة في صفوف الأمازيغيين، فنقرأ بوضوح نظرتهم كمحافظين جدد في دعم ديكتاتورية النظام لتحقيق المساواة بين اللغتين العربية والأمازيغية، والواقع أن هذه النظرة ستؤخر انطلاق الدولة وتكريس أزمة أي انتقال ديمقراطي قبل أن يبدأ.
إن وضع أي حركة أو مطالب في المنظومة الليبرالية كإطار، بما فيها مطالب الديمقراطية، تجعل الديمقراطية الليبرالية بوضعها في التطبيق قائمة على المساواة، والإيحاء بتوكفيل، وعدم احترام أمريكا للغة الهنود الحمر، دليل على أن الأمازيغيين يخافون من الليبرالية، ومن النضال الديمقراطي، ويفضلون المساواة في إطار ديكتاتورية النظام المغربي، لإنجاح تكريس ديكتاتوريته وإنجاح أهدافهم، وكان الحسن الثاني قد أدار ديكتاتوريته بتناوب بين النخبتين العربية والأمازيغية، وتركت المغرب للغة الفرنسية سابقا، وستتركه للانجليزية لاحقا دون أن تحقق لغاته الوطنية قدرا (حيويا) من الاستمرارية، إلا بما تضمنه (قوة الدفع الذاتي للعادة اللغوية والسوسيولوجية) التي تحمي اللغتين : العربية والأمازيغية، حيث أن الاستعمال التكنولوجي والإداري يعزلهما أكثر.
المساواة في ظل الاستبداد المخزني أدير بين اللغتين، حيث كان الفلاح مدافعا عن العرش، وكانت لغته "محمية" في الأرياف، في حين كان تقسيم آخر بين النخبة العسكرية "الأمازيغية" والنخبة السياسية العربية لينتقل إلى "نخبة حزبية" متوازنة بين الحركات الشعبية وكتلة حزب الاستقلال، وهذه المساواة في ظل الاستبداد أضعفت اللغتين، في حين يمكن لأي مساواة في ظل الديمقراطية أن يكون لها معنى آخر، وعمرا آخر، حيث يتمسك أوريد بتراث القومية الألمانية وفلسفتها، في دفاعه عن "الهوية القومية" حيث يعتبر مطالب الهوية من "الرقي الاجتماعي" نقلا عن Axel Honnet، دون أن يذكر محاذير أن تكون من "الرقي السياسي"، لأن أي تحول في مثل هذا الاتجاه، هو إعلان عن فاشيسية، وندرك جيدا مدى التداخل المخزني والإقطاعي بين الرقي الاجتماعي والسياسي، فلا ديمقراطية النظام تمنع التداخل، ووضعه الدائم يخلط بين سلمي الرقي المذكورين، كما ويحتاج النظام إلى "مادة لديكتاتوريته" قد تكون من هذه النخب، وبالتالي، يكون الشعب المغربي في "صراع مفتوح على الهوية و"نضال مفتوح" على الديمقراطية، صراعان يكرسان الوضع.
أن يكون الأمازيغ ظهيرا للمخزن الجديد رؤية ممكنة، في وقت يمكن القول - عكس أوريد - إن الظهير البربري ظهير بربري، همجي من آلة استعمارية فرنسية وحشية، ولا يعني أنه ظهير أمازيغي، لأن الأمازيغ أو الأحرار خلفيتهم الحرية لأنفسهم ولوطنهم، ولا يمكن لمناضلي الحرية أن يرتكسوا للدفاع عن الديكتاتورية، وأن يستمر الوضع في اختيار قدري داخل

(المساواة في ظل الاستبداد) مستبدلين المعادلة الكولونيالية الفرنسية بمعادلة استبدادية داخلية جعلت نظرية الكاتبان (تارو) في كتابهما الأول : مراكش أو سادة الأطلس وكتابهما الثاني فاس أو بورجوازيو الإسلام، لها منحى جديد : أن يكون العنصر الأمازيغي مقابلا للعنصر العربي، والحضر مقابل الأرياف، والمخزن في مقابل القبائل، والقصر في مقابل الأحزاب ... وهذا التقابل الكلاسيكي يجب أن ينتهي لأنه عصب الاستعمار الكلاسيكي، و الاستبداد القديم والجديد وعصب التغيير الأمريكي، في هذا الخضم هو وجود عنصر ثالث: صحراوي بعد 1975، قد قضى هذا العنصر الثالث على التقابل، وهيأ للديمقراطية والجهوية، وبنى معادلة التعددية المغربية بعيدا عن قساوة الثنائية، التي زادتها مضاضة إفراغ المغرب من أبناءه اليهود ككتلة ثالثة. إفراغ المغرب من يهوده أنجح هذا التقابل في بعد تراجيدي، لابد من الاعتراف به، وظهور العنصر الثالث أو القوة الثالثة في المطالب الصحراوية من جديد قد يعيد التوازن إلى نظرتنا الاستراتيجية لمغرب ديمقراطي اتحادي.

الحل الديمقراطي في الصحراء هو طريق الديمقراطية للدولة المغربية، وهو ما يجب استحضاره، كي يصبح للديمقراطية بعدها "الحي والاستراتيجي"، ولا ينفي بالضرورة احتكار العرش للقبين : الملك وإمارة المؤمنين، رغم رفض البعض للدستور لرفضهم لإمارة المؤمنين (كحالة العدل والإحسان).

الدعوة إلى دسترة الأمازيغية، عرقلة لتغيير الدستور، لأن هناك من يدعو إلى إدراج أكبر مطلب ديمقراطي شعبي فيه، هو دسترة الأمازيغية، لكن دسترة الأمازيغية في دستور منتقد هل يكون مطلبا وحيدا لتغيير الدستور، وهل تكون كل الإصلاحات مجملة في هذا البند (الأمازيغية) ؟

إن حسم موقع الأمازيغية بجانب العرش أو أمامه خيار استراتيجي لها وللمغرب، فلا يمكن الاعتراف بالقوة، والذهاب إلى القصر كهيكل سلطوي يجعل الدولة سجينة بين أضلاعه، مما يقرر عدم فعاليتها، دون تكريس "قوة الديمقراطية" من خلال الطرح الأمازيغي المدني لإنجاح رهان المغرب الديمقراطي.

الأمازيغيون الجدد والمحافظون الجدد في الصف الأمازيغي لا يكترثون للديمقراطي في ثقافتهم أو تطوير مسلكيات ديمقراطية في نهجهم واستراتيجيتهم، إنهم يؤمنون باتجاهات القوة والتحالف معها، والانقلاب عليها من أجل القوة - كما حدث في انقلابات 1971 و1972 - ولذلك لا يكون هناك معنى في التحالف مع القصر، إن كان هناك تحالف مع أمريكا، ونجد الأمازيغيين لا يمكنهم غير امتلاك أحد هذين الخيارين. وإلا فإنهم سيكررون تقنية أوفقير التي تدمج الخيارين : الانقلاب على الملكية "بطريقة تستمر معها الملكية، مع احترام كامل لما تريده أمريكا في غرب أفريقيا، أي صنع بينوتشي غرب أفريقيا أما حاليا،

فهناك انقلاب على الملكية "بطريقة يستمر معها الملك" مع احترام لكل ما تريده أمريكا من إصلاحات.

2. حسن أوريد وتمزيغ العرش ؟!

حسب دراسات اللغوي الفلسطيني ياسر سليمان من جامعة أدنبرة، فإن "اللغة تشكل الهوية القومية"، ولمنشأه الفلسطيني فإنه ركز على احتلال اللغة "مركزا أساسيا في العمليات الصراعية" التي يبرزها أوريد، ويعتبرها إحدى "درجات الرقي الاجتماعي"، فاللغة - عند الشعوب السامية، ومنها إحياء العبرية في إسرائيل كإحياء الأمازيغية في دول المغرب الكبير - نلاحظ أن هذه الشعوب تجعل اللغة واجهة للصراع. واللغة في الوضع الصراعي تستخدم كالحدود، تفصل بين البشر وتحدد معنى الانتماء، فاللغة هي محل صراع مع خارجها، ومحل صراع داخلها بين القديم والحديث، والنظرة المابعد حداثية التي تقصر اللغة على دورها التواصلي والأداتي قاصر في "صراع" اللغتين العربية والأمازيغية، وبالتالي الصراع الدفين بين هذين القوميتين (العربية والأمازيغية) في المغرب، وهو إلى الآن "صراع بارد" قد يتحول، فالشعب الأمازيغي - المتوسطي - والمهاجر حسب النظرية المتوسطية من غرب آسيا، وهو من شعوب غرب آسيا، لا يزال كشعب سامي أو كلغة سامية تمثل هوية قومية، ويدافع عن نفسه، و"الصراع" - المقبول اجتماعيا من أوريد والتاريخي في نظر الآخرين - بين اللغة العربية والأمازيغية يتخذ بعدا اجتماعيا، وثقافيا، وبالتالي سياسيا في الآن ذاته، وإحساس أن العربية هي اللغة البديلة يسود الأمازيغيين وهو الهاجس النفسي لأكاديمييهم، وإحساس اللغة البديلة للعربية كانت عند العرب الفرنسية أو الانجليزية، ولا يزال هذا الشعور دفين في أفئدة المدافعين عنها، والإحساس بأن اللغتين "ضحيتين" أو إحساس الضحية الذي يخترق اللغتين، يدفعهما إلى الاستماتة والمقاومة والدفاع عن مواقعهما بشراسة، هذه المقاومة قد تخرج عن "الاجتماعي" - كما يرغب فيه أوريد - وتدخل في "السياسي"، وقد ظهر هذا البعد في (معركة الحرف)، حيث ظهر أن الأمازيغيين كلاسيكيون، عندما تبنوا الحرف التيفيناغي (القديم)، وتركوا الحرف اللاتيني - كحرف حداثي قد يرفع خلفيتها (الأمازيغية) إلى الحداثة وما بعد الحداثة، ويدافع عن هذه اللغة كلغة وطنية تواصلية أكثر من الأبعاد الأخرى - أما وقد تركوا الحرف العربي، فثبت تخليهم عن "الانتماء المشترك"، وكان يمكن للحرف العربي أن يشكل "الجذر المشترك" للغتين ساميتين متجاورتين في الوطن والانتماء.

دعوة حسن أوريد للاعتدال دعوة تاكتيكية - وهو للإشارة من كان وراء تبني الحرف التيفيناغي - لا تؤسس نفسها على اعتدال، بل تدير "معركة الاعتدال" لصالحها، للوصول إلى أهدافها غير المعلنة. هذه العملية اللغوية في جوهرها لم تحمل :

- الدفاع عن "الرموز المشتركة" مع العربية.
- لم تنجح في إعادة تأسيس الأمازيغية كلغة جماعية تتفق عليها ألسنة سوس - أمازيغ الأطلس - الريف.
- تطهير لغوي، لكل رموز الحكم والدولة، واستنبات "جوهر ملكي جديد"، ومبرر دولة يقيم ماكينة الدولة على الحداثة على أساس هذه اللغة دون تلك.

إن مثل هذه العملية لن تخدم "التعايش المشترك" في الأفق البعيد، وإن قُرِأ التعايش اليوم على أنه اختيار تاكتيكي، وليس اختيارا نابعا عن الدفاع على "المشترك" الذي لا يزال مضغوطا بروح "الأحادية الأمازيغية" أو "النظرية الرمادية" التي يحملها بعض المدافعين والمتحمسين وراءها أو أمامها.

إن هناك وهم لغوي Linguistic Fallacy في المغرب يشكل نرجسية هوية يصعب اختراقها من خلال التحديث والحداثة، ويشمل هذا الوهم المدافعين على العربية والأمازيغية على حد سواء، فملء الفراغ النضالي في الساحة الأمازيغية، لم يتم بما يمكن أن يكون داعما للحداثة، فالزخم المؤيد للديمقراطية تقلص بفعل إدماج المسلسل الأمازيغي، في سياسة الدولة، ودعم هذا التقلُّص ما دعي مغربيا بالخروج عن المنهجية الديمقراطية.

ما ذكر من نرجسية الهوية، ومداها المنعكس يظهر في أكثر من تصريح أو إشارة آخرها ما صَرَّح به "الراضي الليلي" الذي لم يكن يتوقع الفوز بجائزة لجنة التحكيم بمهرجان "الجزيرة" للإنتاج التلفزيوني عن الوثائقي "موحى أو حمو أشيبان - أسطورة الأطلس - لسبب رئيسي في نظره، هو أن من شروط المسابقة أن يكون الفيلم التسجيلي ناطقا باللغة العربية في حين أن أسطورة "الأطلس" تتضمن مقتطفات باللغة الأمازيغية - الصباح، العدد 1570، الاثنين 2005/4/25 .

لقد تصور حسب مصدر من الجزيرة أن هذه القناة "عروبية"، وأنها لا تتعامل مع لهجات أو لغات أخرى في الوطن العربي.

مثل هذه (الهوية النرجسية) التي تطبع العلاقات بين المدافعين عن لغات في العالم العربي، تؤكد أن شروط إحياء الأمازيغية أو العبرية أو الكردية إلى جانب العربية في الشرق الأوسط لا تخلو أن تكون من "صراع"، وليس من البحث عن توافقات، لأن هناك صراع بين لغتين يمثلان المقدس، والمقدسين التوراتي والقرآني في حال صراع على جغرافية دينية وليس جغرافية لغوية، وهو صراع يحمل الشرط المجتمعي، الذي يمثل مفهوم الشعب، حيث أن هناك من يعتقد بأن جغرافية الهوية، تتجاوز أو تساوي "الجغرافية الدينية" في هذه المنطقة السامية، أو بلغة أخرى : فالهوية دين عند علمانيي الشرق الأوسط، والدين هوية عند إسلامييها، وبذلك فإن روح التحديث تغيب، وإن ظهر ما يفيده لفظا ولذلك فالصراع مفتوح

بين "تمزيغ الهوية" أو "تعريب الهوية"، وبين الرهانين، قد يسمح كل طرف بنرجسيته التي لا تزال "محركا" لكلا الاتجاهين.

مجرد إبقاء هذا العصب الدفين يعمل في هيكل الدولة المغربية، ويعني أن "الرقي الاجتماعي" المرغوب في "الصراع الهوياتي المنظم" في المغرب قد يتحول إلى صراع هوياتي مفتوح يؤسس لنفسه خارج الإجماع، وهو إن تحقق في السنوات الأخيرة للحسن الثاني، فإنه ليس هدفا بحد ذاته، وإن كان "مشروعا مجتمعيا وحداثيا" بتعبير العهد الذي استخلفه، إلا أن التحديث لم يمس الروح الثقافية لاستبداد الحكومة والإدارة، استبداد يُنْتَقَدُ حاليا من أدبيات الخارجية الأمريكية، واستبداد الحكومة والإدارة يخترقان القصر، ويديران من خلاله استبداد "البيروقراطية" الذي يعاني منه كل هيكل الدولة.

فلا معنى في ظل هذا التوجه "لتقدم التاريخ"، وإن تقدمت التنمية، فالأمازيغية والصراع حول الهوية الذي يشطر الثقافة المغربية بين ما يدعى العلمانيين والإسلاميين، يكرس "خداعا إضافيا" في المعارك الحقيقية للوطن، فالمعركة غير "مكتملة وغير كافية" لإنجاح رهان الرقي الاجتماعي، خصوصا إن كان الرقي الاجتماعي ليس إلا استدعاء ألمانيا لما بعد الفاشستية يجعل "سوسيولوجيا التنمية سوسيولوجيا هوية" دون أن يكون التقدم هو تقدم لشعب به هوية حسمها الألمان بعد جدار برلين بتوحيد الألمانيتين، في حين أن النظرة الانقسامية تكرس "فكرة الأمازيغية"، وإن في جانبها الجغرافي - السياسي (الجيوسياسي)، وإن ربطت الوطن المغربي بوطن (تمازغا).

الأمازيغية خائفة وهي تزكي ديكتاتورية نظام يبني "سيكولوجيا نفوذه" على الخوف، والنموذج (الموديل) النيوليبرالي لم يخترق لا الجسم اللغوي للأمازيغية ولا الجسم السياسي للمخزن، مما يجعل تمزيغ المخزن أو مخزنة الأمازيغية خيار للصورة المجتمعية الجديدة النافذة، حيث المهم في هذا السياق "قبول الماضي"، وليس إعادة تركيبه كقنبلة للحاضر وفي الحاضر.

في هذه الحالة لا يمكن أن يتكرس الجواب كغموض للمرة الثانية، لأن وضع "ميثاق وطني بين لغات وأديان المغرب أو على الأقل بين اللغتين العربية والأمازيغية، والحوار الأمازيغي / العربي هو السبيل إلى تحويل "قنبلة الحاضر" إلى أن تكون عتبة لدعم الرقي الاجتماعي المزعوم في صراع للهوية، دفع البعض إلى تفجير أنفسهم في البيضاء، وعند آخرين إلى الاعتصامات والتظاهرات، ولا يمكن أن تدار البلد بإدارة جزء من هويتها، أو من خلال إدارة إحدى أوجه هذه الهوية، في وقت محدد يحدده النظام لأهداف تاكتيكية، النظام المغربي الجديد يسعى إلى مصالحة مع ماضيه (الثقافي) عبر الأمازيغية، ومع ماضيه السياسي (هيئة الإنصاف والمصالحة)، وبالتالي فهناك وعي بالماضي القديم جدا والحديث جدا، في ترتيب يذهب باتجاه (المصالحة) كرقي سياسي لم يتحول إلى (رقي اجتماعي)، لأن صراع

الهوية لم يأخذ بعده التعددي المحترم و"المشترك" الذي تغيب، بإجراءات لم تدعم "حرفا مشتركا للغتين وطنيتين" كما لم تقرأ في الأساس "حوارا لغويا بين الأمازيغية والعربية" توحد أساليب دعمهما في أفق مشترك يكرس وجودهما أمام عولمة الإنجليزية وتراث الفرنسية في المملكة المغربية.

إعادة تصحيح عهد الحسن الثاني الذي يمثله الحسن الثاني كوجه لسياسة الدولة، وكوجه آخر "عربي" حاول حسن أوريد تثبيته، ببرغماتية، يخدم هدفا واحدا : أن "البعد العربي" للحسن الثاني يوازي أو يجب أن يوازي "البعد الأمازيغي" لمحمد السادس، فكأن "سنوات الرصاص" التي عانتها الأمازيغية كان الحسن الثاني مسؤولا عنها، وهذا اختزال بارد لحقائق ساخنة، تتجاوز الأشكال المفروضة على المنطق السياسي الدائر والحائر حاليا، لأن منتج "أيديولوجيا التحديث الرسمي" قاصر كما وأن أيديولوجيا التحديث هشة في البلد، ويديرها الأمنيون، ولا تديرها النخبة، لذلك فكل "حدود التحديث الجديدة كلاسيكية"، حيث أن الأمازيغيين لا يطلبون ولا يشترطون تحديثا سياسيا للوصول إلى مطالبهم، حيث التاريخ العلوي إلى الآن مرتبط بالدولة، ولذلك فلا وجود لتاريخ فاعل خارج الدولة، أو لحركة المجتمع المغربي تكرس لتوجهات قادرة على تحقيق الأهداف المجتمعية، وبالتالي تحقيق ما يدعوه حسن أوريد الرقي الاجتماعي.

فنظرية الرقي الاجتماعي المغربي عبر الصراع المفتوح للهوية، وعلى الهوية، غير فاعل لأن التاريخ - وحركته - ليس مستقلا عن الدولة، والرقي الاجتماعي يطابق الرقي السياسي في قياس الديكتاتورية المخزنية، وهذا التوجه يؤسس نفسه على التحالف مع الديكتاتورية، وبالتالي اعتبار العودة السياسية للنظام صورة للأمازيغية والعكس، فحدود تحديثه الذاتي، حدود موضوعية لحداثة الأمازيغية، وهو تطور ليس بالضرورة هوياتي، يحاول معه الأمازيغيون به تمزيغ العرش، وتمزيغ إمارة المؤمنين ... كإحدى الضرورات الهوياتية للأمازيغية، ولكنه - في الواقع - لن يدخل العرش إلا في "كلاسيكية جديدة" تديم عمره الافتراضي بعيدا عن الحداثة.

المعركة الخادعة بين تحديث العرش وحداثة الأمازيغية ستصل إلى حدود تلبس بعضهما بعضا الهوية المشتركة والمقبولة دون أن نصل إلى انطلاق الأمازيغية وتحديث العرش، مثل هذا التوجه دفع بالبعض إلى القول بأن Berbériste في القصر، (بَرْبَرَاتِيٌّ بالقصر، وهو ما يوازن عروبي لمن ينعت العربي المتعصب للغته)، وهذا الوضع يوضح أن في إظهار قشور الهوية لا أحد سيذهب للجذع المشترك للمغاربة، ويجعل من التعدد غنى، في إطار نظرية الرقي السياسي والاجتماعي، الذي يمكنه السلوك الديمقراطي والديمقراطية، بل يجعل هذا السلوك من الدفاع عن الجذر الواحد للشعب المغربي، ومن الغنى الأمازيغي هوية له في

الحاضر والمستقبل، إن عدم الاستماتة وراء الدفاع عن الديمقراطية، والأمازيغية سيجعل الأمازيغية فاشية جديدة، تَرِثُ فاشيات قديمة وقد تتخذ مع الفاشية الجديدة (الأصولية المسلحة) سبيلا لتحقيق الذات.

"تمزيغ العرش" ليس "مرحلة حيوية" في تحالف الملكية الجديدة والأمازيغية، لأن ميكانيزم "الرقي السياسي" لم يصل بعد إلى نضجه في الدولة الجديدة التي بدأت دولة "للمفهوم الجديد للسلطة"، ثم دولة للقانون وتحولت إلى دولة للمشروع الديمقراطي الحداثي دون أن يتحقق البعد (الناضج) للتحول.

أولا : لسيطرة واحتكار القرار من طرف الأمنيين.

ثانيا : للوجود غير الفعال لقرار المؤسسات، خصوصا التمثيلية منها.

ثالثا : لإدارة كل الملفات الاستراتيجية في هيئات أو معاهد على هامش قرار الدولة.

فالعملية تخلق التوازن، ولا أحد يضمن توازن العملية، والإحساس الجماعي غير مكتمل في حدود أنه قائم على "إدامة التوازن الهش" ودينامية القرار الأمني في مقابل القرار الحكومي أو السياسي في البلد"، فتوظيف منطق التحليل السياسي غير كفيل إلا باتجاه خلاصة مفادها أن للحكم منطقه، ولا منطق مصاحب للحكم يؤسس لنفسه من خلال "الرغبة"، وبالتالي "فالأهداف رغبات في منطق المخزن" في حين أن الرغبات هي أهداف دولة وأهداف حكم في السياق الديكتاتوري، وغير المؤسسي الذي يسير عليه المغرب.

الإرادة في التحول لن تكون دون الإرادة في الدمقرطة المحددة بأجندة واضحة، وهذه "الأجندة الواضحة" ليست واضحة لا باتجاه الأمازيغية ولا باتجاه الدمقرطة، وبالتالي، فإن الوصول إلى إيجاد مشترك تاريخ بين العرش والدولة قبل الإسلامية، ومن ثم تكريس البعد الأمازيغي للعرش هو خيار لا يكرس "المشترك الحاضر والديمقراطي" بين الطرفين، العرش والأمازيغية، بل يذهب كما قلنا إلى اتجاه (إيجاد المشترك التاريخي) الذي يخدم الكلاسيكية الجديدة أو المحافظة الجديدة التي تسود الحكم في كل صوره.

الهشاشة سمة بنيوية ليس للانتقال الديمقراطي، كما يدعى، بل للدولة، ولكل خياراتها في هذه المرحلة، وبالتالي فلا خيارات "صلبة ولا أهداف صلبة"، وموضوع الأمازيغية يكرس هذه الهشاشة، من دون أن تكون دولة القانون فعالة، وتحمي (الحق الديمقراطي)، وبالتالي الديمقراطية كهوية يجب أن تكون الوحيدة لشعب متعدد وله آفاق في أن تكون له تنمية، مجرد القول بوجود هوية أخرى غير الديمقراطية طريق لجعل كل الهوية في خدمة "الديكتاتورية التاريخية" للنظام، من خلال التاريخ الأمازيغي أو الإسلامي للدولة، والذي ساد ليجعل من :

1. Décolalisation لتدريس الأمازيغية خيار وطني ديمقراطي، لا محلية هذا التدريس

تساهم في أن يكون المغرب أمازيغي وعربي في نفس الوقت، هذا البعد الديمقراطي في الانتشار لا يكرسه أي معنى ديمقراطي آخر في الاختيار.

2. أن التحالف الانتقالي للعرش مع المرحلة الانتقالية للأمازيغية في استراتيجية الدولة لم يخدم دعم (الأعراف الديمقراطية) أو يكرسها أو يغير الدستور، تحالف قد يكون مرحلة استقرار وتجاوز للمرحلة الانتقالية، لكن ألا تكون هذه المرحلة تكريسا للأعراف الديمقراطية، يجعل الأعراف الحالية، أعراف لا ديمقراطية، تُقرُّ بها النخبة الأمازيغية، وقد تصطبغ بها كعادات وأعراف، فالتراث الأمازيغي حمل أعرافاً ديمقراطية، وأخرى ديكتاتورية متخلفة، ما قبل إسلامية وفي ظل حكم الموحدين والمرابطين، ولذلك فتأهيل "التراث المتنور الأمازيغي" في حكم الدولة يجب أن يكون خيارا لهذه النخبة حتى لا يكون التراث اللاديمقراطي العروبي - في نظرهم - يعاد إنتاجه من التراث الأمازيغي المتبلّد المتحالف مع العرش.

إعادة قراءة التراث التي لم يحسمه العرب، باتجاه التنوير، تفرض نفسها على الأمازيغ، وإلا فإن بناءكلاسيكية أخرى أو جديدة للحكم قد تكون في فائدة انقلاب "تقني" على العرش، كان في السالف عسكريا من ديكتاتورية نعت بها الحسن الثاني أي ديكتاتورية عسكرية، عبر أوفقير ومؤسسته، والآن يكون الانقلاب الآخر مدنيا وتقنيا من مظاهر استبداد عربي إلى مظاهر استبداد أمازيغي، وهو ما يتأطر فيه تحول اليوم.

صيغة أخرى "لإمبريالية العرش". وتوجه يؤكد من خلال الـImperial Hubris الذي عرف به العرش الملكي في المغرب قبل الإسلام وبعده وإلى الآن أن "العرش الأمازيغي" له خاصية واحدة مع "العرش العربي"، وأن "العرش المغربي" له قاعدة تاريخية واحدة، وتبرير واحد، وممهور بأهداف هي رغبات الملك، وبالتالي فالسؤال يبقى في نظر هؤلاء هل الديمقراطية إرادة ملك أم لا ؟ وهنا تكمن الإجابة، هل سيتحول المغرب إلى ديمقراطية أم لا ؟ وليس - في هذا المنظور - أي معنى لغير هذا السؤال، وليس للجواب معنى إن لم تكن الإجابة عن هذا السؤال.

العرش مؤسسة تحكيم، والحَكَمُ إن انتقل من الحكم السياسي إلي الحكم الأمني L'arbitre policier تكون الصعوبة بينة، من دافع إعادة وضع البعد الجوهري للملكية في السياق.

الأسئلة في المغرب إلى الآن أسئلة مقنعة، حيث أن معارضي الملكية اتخذوا لأول مرة (الإرهاب الانتحاري) - تفجيرات 16 ماي - في وقت نلاحظ فيه أن هناك معارضين للملكية اتخذوا (اللاعنف) كأسلوب لهم، وفي الحالتين نلاحظ أن إدارة الفجوة بين أعلى درجات العنف ضد الملكية واللاعنف في صفوف الإسلاميين (بين السلفية الجهادية والعدل والإحسان) تماثلها فجوة تحالف مع الملكية في أعلى درجات التحالف ودرجات اللاتحالف في صفوف الأمازيغيين، و"الإدارة الأمنية" للفجوتين، تُقْرَأ في كل المؤشرات، وبالتالي فإن هناك

من سيسعى إلى بناء الصراع وإدارة الصراع الهوياتي بما يخدم المصالح الآنية، في إهمال للمصالح الاستراتيجية للمشترك المغربي، فمجرد إبقاء "الصراع الهوياتي" هو تسليم من حسن أوريد - الذي يريد هذا الصراع لما يدعوه الرقي الاجتماعي - لأصدقاءه الأمنيين لإدارة هذا الموضوع، وبالتالي فإنه إلى جانب علي الهمة يصنع نفس النفوذ السابق ونفس مربعات الإدارة السابقة بجوهر جديد : الأمازيغية "الأمنية" إن صح التعبير التي تدار بشكل كامل من طرف الأجهزة، كما تدار الملفات الأخرى.

إنه معامل "عنف الدولة" تدار به الأمازيغية كمربع نفوذ مفتوح وكجزرة لعَصًا مستخدمة في ملفات أخرى ؛ امتياز الأمازيغية الذي أبعد هذا الملف عن "عنف الدولة" لشرط داخلي وخارجي كما اعترف به أوريد يبيح لنا التساؤل : هل يمكن أن تكون الأمازيغية العنف الجديد للدولة، وإن لم يكن ؛ ألا يمكن أن تكون مبرره أو على الأقل جوهرا ديكتاتوريا جديدا للدولة، وفي كلا الاختبارات سيكون "تمزيغ العرش" : إعطاء بعد "خاص" للمملكة يفصلها عن مملكات الشرق العربي، وبعد "داخلي أمني" يدير به المسؤولون "مبررات الدولة وعنفها" و"بعد غير ديني" يؤسس لتعميق الصورة الدستورية للمملكة من جهة، ومن جهة أخرى يجعل الدستور دائما من الملك. هذه الأوضاع تقيس معها عدة عوامل ومخاوف :

- الأمازيغيون قد يبنون "عدوا" بعد الحسن الثاني يمكن أن يحملوه مسؤولية عرقلة الأمازيغية، أي مسار الأمازيغية الجديد.

- الأمازيغيون لا يواجهون الإسلام، بقدر ما يواجهه العلمانيون العرب، رغم التلازم المعتقد بين الإسلام والعروبة. وبالتالي فهناك غزل أمازيغي - إسلامي في كل مناحي الحياة المدنية والسياسية، سيكون مؤثرا في تشكيل المعادلة الجديدة الآنية والقادمة.

- هل يمكن الاعتراف "بغرائز المخزن وعادات المملكة" في المغرب ؟ واعتقادي أن هناك غرائز وعادات كما حالة بريطانيا، وهي من تقييمات "لوموند دبلوماتيك" (أبريل 2005، ص. 13) للقانون المناهض للإرهاب البريطاني Anti terrorisme crime and security act، وهو ما يطرح هل الأمازيغية من عادات المملكة الجديدة، وهل تتحول إلى غريزة للمخزن الجديد ؟ وهل يمكن اعتبار الأمازيغية "غريزة أم عادة" ؟ غريزة الغرائز أو عادة العادات في الحكم المغربي. وهل يمكن اعتمادها "غريزة المخزن أم أنها غير ذلك ؟".

يظهر في التصنيف العملي لكل دراسات البحث المقارن في السياسات الثالثية أن هناك : مسلمون أمازيغيون، وإسلاميون أمازيغيون و"أمازيغيون انقلابيون"، وهي صيغ حركية تعني دينامية أمازيغية بالقبول بالإسلام، والقبول بالجهاد تاريخيا، ومن ثم القبول بالانقلابات العسكرية لمخاطبة العرش، كما وضع في سبعينيات القرن الماضي، وليست إلا صورة عسكرية لانقلاب عائلات كبرى أو قبائل أو أسر : مرابطية على التي سبقتها، كما كانت

الأسرة العلوية في حرب على التي سبقتها.

القطيعة العسكرية أو الانقلاب هما أساس التناوب في السلطة بين الأمازيغيين والعرب في نظر الكثير، وبالتالي فإن هناك من يعتقد أن الحرب هي مرحلة بين سلامين، وأن السلام مرحلة بين حربين، وبالتالي فإن الحرب لم تكن إلا لتبدأ، بتعبير آخر كتاب لآلان A. Bauer، لأن التاريخ المغربي ليس إلا صداما أمازيغيا - عربيا في تناوب يصنع نظاما مغربيا متجددا، ولا يمكن إعلان نهاية التاريخ في الأسرة العلوية بنظامها الليبرالي الديمقراطي الحالي الذي تحاول أن تبنيه، وتحاول أن تبني به المغرب الحديث، وهذا التوجه دفين في من يحكم إلى جوار الملك.

الاشتراكية العربية نازعت العرش لتحويله رغم إعلان انتماءه إلى العالم العربي - الإسلامي مع محمد الخامس والحسن الثاني، والليبرالية تبناها الفرنكفونيون، فكان الاتجاه الذي حكم عهد محمد الخامس والحسن الثاني فرنكو - أمازيغي Franco-Amazighe أما حاليا، فالاتجاه الانجلو - أمازيغي (مع حسن أوريد) هو الذي يصوغ المرحلة، ويصوغ التحالف الجديد بين مرحلة محمد السادس والأمازيغية.

حتى لا تسقط في (أمازيغوفوبيا) - أو الخوف من الأمازيغية - التي يركز عليها أكثر من مناصر للتحالف بين القصر والأمازيغية اليوم، يبقى التخوف في السؤال الوحيد : هل تبقى الأمازيغية مُدارة بإدارة أمنية، إما للخوف منها أو لمحاولة فرضها ؟ أو هما معا، وهل يمكن للأمازيغية أن تدخل في مسار غير مرغوب Un passage à l'acte improbable ضد العرش، لأن القراءة السوسيولوجية التي يمنحها حسن أوريد لمسار الأمازيغية وتحالفها مع القصر ترمي إلى زرع مزيد من بذور التسييس الواسع للأمازيغية في دواليب الدولة، ولا يمكن توقع ما سيؤول إليه هذا المسار ؟ لأن مزيدا من تسييسها اليوم، قد يدفعها غدا لتدخل "جراحي"، أمني ؟، والنظرة الأمنية تسعى إلى تسييسها اليوم لتديرها غدا ... إن ما يجب حسمه هل الهوية الأمازيغية هي الهوية المغربية ؟ وحسب ؛ وهناك بعد مختلف في الثقافة المغربية لا يشكل الهوية، وهل يمكن القول إن الأمازيغية بصراحة ليست هوية وأنها ثقافة إلى جانب العربية وغيرها وهو ما يشكل الهوية المغربية ؛ هوية مغربية واحدة، بثقافتين أساسيتين : العربية والأمازيغية ؟

إن الحسم في ثنائية الثقافة وأحادية الهوية أو القول بهويتين وثقافات، هو طريق لتعزيز أو لتكسير المشترك، وإعطاء البعد البرغماتي الذي سيكون مؤثرا على أول مشترك سياسي مغربي : العرش.

ما يجري تفكيك وإعادة تركيب يقوده عهد محمد السادس دون أن يكون الحسم في الميثاق الذي يتأسس على ضوئه التوجه، لأن ما يعلو الخطاب ليس ما يخفيه، والصراع حول أو في

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية قد يكون جزء منه عدم إطلاق أكاديمية محمد السادس للغة العربية أو مؤسسة بهذا الشكل أطلقها القصر، دون أن تجد عمليا من ينفذها.
مثل هذا العجز، وعجز (مركز الدراسات الاستراتيجية) الذي أكد عليه العاهل دون أن نجد له خلاصات بحث أو دائرة تفكير أو حتى تقديرات أو استبار السيناريوهات، يشكل العجز الدقيق في "المشكلة السياسية المقنعة"، والدائمة، التي تسود لإدارة وضع يسوء، وبهذه الطريقة المخزن Banalise يميع المشاكل، ويكرس التخلف ولا يجد الارتباطات link مع الساعة السوسيولوجية الداخلية أو الساعة الاستراتيجية الخارجية.

الفصل الرابع :

كيف تنظر السياسة والمؤسسات الأمريكية إلى الأمازيغية ؟

- بين سيناريو "الفوضى الخلاقة" عبر الأمازيغ للبنتاغون وخيار الأمازيغية السياسية للإصلاح من الداخل للخارجية الأمريكية -

الأمازيغية تظهر أنها مشروع مغربي لن يتأسس حله إلا على ديمقراطية عميقة تكون - هي -أداتها ؛ ولن يكون حلها على الشاكلة الصحراوية بالجهوية أو بالحكم الذاتي أو بالمملكة الفيدرالية، بل بحقوق ثقافية تعددية، وبتعددية مجتمعية تنبني وتبني التعددية السياسية، وليست التعددية الحزبية التي بنى على أساسها الحسن الثاني نظامه، وأدار بها مرحلته ؛ فالأمازيغية ضمانة التعددية السياسية، ولذلك فإن تسييسها خيار دولي، كما وأن "تدويل الأمازيغية" خيار فرنسي تجمد في نصف الطريق، واليوم تقرر أمريكا مواصلته بما يسعف أن تكون الأمازيغية لوجستيك التغيير القادم في المغرب، ولا بد في الخيار الأمريكي من تزامن الخيار الديمقراطي في المسارين : الأمازيغي (نحو تعزيز الديمقراطية عموديا)، والصحراوي (بتعزيز الديمقراطية أفقيا).
وخيار تجديد تدويل الأمازيغية يصاغ، في حين هناك من يدعم :
- جعل الأمازيغية مشكلة سياسية "مقنعة" فإما تقنيع المشكلة المغربية عبر الأمازيغية أو تمزيغ المشكلة.
- إخراج الأمازيغية من دائرة Le Non droit إلى دائرة القانون، دون دسترة، وتعويضها بطلب "الحماية القانونية" أو الحماية الملكية، أو هما لحماية الأمازيغية، لأن الذي يمنح الدستور هو من يمنح الحماية القانونية، وما دام القصر يستبعد تغيير الدستور، فإن التخريج يكون

بالاندماج الملكي intégration royale للأمازيغية، وهو مرغوب عند أكثر من طرف أمازيغي محافظ.
- الأمازيغية لها حليف غير مرئي (invisible) فهي لا ترغب في أن تكون عاملا مع الخارج على إحداث التغيير، كما يقول حسن أوريد نقلا على الانجليز في شأن المرئي، وغير المرئي ؛ و"أن التحليل السياسي مرتبط بكشف اللامرئي" ؛ انتقاد أوريد كان في البداية ضد المثقف الذي يرتمي في أحضان الاستخبارات الخارجية، وانتقد في خطوة ثانية الهاجس الأمني الذي أدار ملف الأمازيغية في السابق، ومن تحت حجاب ينتقد نفس الإدارة اليوم، إلا أن "تأمين" المسار الخاص الذي تقطعه الأمازيغية يشجع من الخارج، ولا يجب لهذا التشجيع أن تكون العربية ضحيته، وهذا البعد الخارجي للأمازيغية هو ما يجب تفكيكه، لمعرفة أبعاده التي تطمح إلى :
- طرح الأمازيغية وحقوقها الثقافية في معارضة الطرح الإسلاموي.
- جعل الأمازيغية حركة شعب ديمقراطي أو حركة ديمقراطية لشعب.
- الحلم بصناعة "حركة أمازيغية" حليفا ديمقراطيا ليبراليا لصالح الإصلاحات، ودعم هذه الإصلاحات في المغرب ضرورة ؛لأن الديكتاتورية في دول الشرق الأوسط الكبير لها وجه، والإرهاب في نفس المنطقة بلا وجه، والمهم في هذه الحالة إخراج الأمازيغية وحقوق التعدد من حيز أنها بلا وجه أو بوجه ديكتاتوري، لتكون الأمازيغية دعوة للإصلاح وعموده الفقري ؛ فالأمازيغية لا يجب أن تصبح في اندماجها الحالي Communautarisme جديدة للعرش، لا يهم أن تكون خطاب دولة، ولكن ليس مبرر دولة raison d'Etat، وفي ظل ذلك وحده يمكن دعم الخطاب الديمقراطي والمجتمع الديمقراطي المغربي بما يفيد التوجهات الحذرة للإصلاح، لأن المخزن لا يزال يحكم بمبدأ (الأمة أو باسمها) فهو Communautariste، وهو ما يجعل في المقابل أو في داخل المجتمع توجها عنيفا وإرهابيا يؤسس نفسه على نفس المنطلقات، ويمكن أن يحتوي هذه الدعوات الديمقراطية لتصبح عناوين لحربه ضد النظام.
وتوجه "التدويل" لا يحمل بأي هَم مصير اللغتين المغربيتين لأن ما بين الأمازيغية والعربية كَسْرٌ متخيل أو قطيعة متخيلة L'Arabe-Amazighe, une fracture imaginaire لأن التاريخ والماضي المغربي يعجن اللغتين، ومكونهما البشري والقبلي، والمستقبل يجمع بينهما في مستقبل المغرب الذي هو مستقبلهما معا.
ثقافتان اجتمعتا وصنعتا عبادة الشخص، وليس لهما جوهر ديمقراطي، وكلاهما يحاول تبني صيغة متخيلة عن ديمقراطيته، من أجل مسايرة العولمة، وبالتالي فإن التدويل يحمل إعادة الصياغة بما يناسب مصالح أمريكية تحديدا من واقع :
- تحالف العروبيين مع أمريكا في الحرب الباردة، وتحالف الأمازيغيين والأكراد وغيرهما في

مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبعد 11 شتنبر تحديدا، وفي الحالة المغربية فالحسن الثاني لم ينطلق من مرجعية عربية أو انتماء عربي في مواجهة انتفاضة الريف 1958، وكان القضاء على هذه الانتفاضة الأمازيغية عبر الجنرال الأمازيغي (أوفقير)، وإن كان الحسن الثاني بدأ حياته بمواجهة انتفاضة أمازيغية في 1958 فقد ختمها بإطلاق النار على انتفاضة "عربية" عام 1990، في فاس.

فلا وجود هنا لأي بُعد عربي رغم محاولة حسن أوريد جعل الحسن الثاني من خلفية وبعد عربي في حكمه ؛ لقد كان أمازيغيا من 1963 إلى انقلاب 1972 (السبب داخلي بعد تورط الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في انقلاب 1963، ولسبب خارجي، لصراعه مع جمال عبد الناصر، وكان إلى جانب الملك فيصل محاربا دبلوماسيا لنظام مصر) وكان عربيا بعد انقلاب الجنرال أوفقير، ومسايرة مصر كامب ديفيد والعلاقات مع إسرائيل، لذلك فالحسن الثاني كان براغماتيا متطرفا، وكفى، فالعملية الأمازيغية مع الحسن الثاني كانت عصب إدارته وعرف كيف يستثمرها لتثبيت حكمه.

- أن الديمقراطيين كانوا بين المسيس (الذي يمثل عنف الدولة الديكتاتورية) والمقدس (الذي يشهره التيار الإسلامي) في حين أن التجربة المغربية جعلت المسيس والمقدس واحد في شخص الملك وأمير المؤمنين، فكان عنف الدولة والدين في هرم الدولة، وهو الجزء الذي دفع إلى أن يحكم العرش بنوع من التفويض الإلهي، الذي تمنحه العربية الذي يقرر تراثها عنف الدولة، وتمنحه الأمازيغية ميزة استبطان لدولة العنف، فالمملكة الأمازيغية تأسست ليس فقط على عنف الدولة بل على "دولة العنف" وهو ما يجعل الإطلاق الخارجي (البربر) له معنى سياسي.

فتجريد التراث العربي للدولة العربية من عنف الدولة كمبرر دولة Raison d'Etat وتجريد التراث الأمازيغي عن "الدولة العنيفة أو البربرية" كشكلين من أشكال الدولة المغربية التاريخية هو السبيل لإنجاح "إنسية أمازيغية" وبالضرورة مع (الإنسية العربية) لإنجاح الخيار الديمقراطي الشامل للمغرب.

- تزامن النهايات، فهناك من يقول من الليبراليين العرب الجدد "بنهاية العروبة"، وهي قراءة للبنتاغون، إذ يعتبر هذه النهاية ضرورة الضرورات لإنشاء الشرق الأوسط الكبير، هؤلاء الذين أطلق عليهم إدوارد سعيد (جيل الأفكار الثانية) يقرأون "النهاية العروبية"، لكن نحو بدايات قد تكون مع الأمازيغية - وغيرها من اللغات الكردية والعبرية ... - كأيديولوجية وكلغة شرق أوسطية بديلة وأصيلة، ولكنها قد تكون أيديولوجية نظام يدافع بها عن خصوصيته "الجديدة"، وعن ديكتاتوريته، وبالتالي، قد يعلن مصيرها بمصيره، إما باتجاه الدمقرطة، واتجاه إحياء الأمازيغية واستمرارها أو باتجاه الديكتاتورية، فتموت هذه اللغة

بموت ديكتاتورية النظام.
أو يكون الأمر كما يقول خبراء آخرون : تزامن النهايات : نهاية العروبة (العربية المسيسة) ونهاية الأمازيغانية (الأمازيغية المسيسة)، وهو ما يخشى منه حسن أوريد كما نقل عنه، في محاضرته الأخيرة، حيث ربط الأمازيغية والعربية في مصير مشترك، ورفض خيار العزل أو القضاء على العربية للسبب الداخلي، أو الخارجي حاليا، في مقابل تأمين العرب للأمازيغية في حال حدوث الأمازيغية في نفس الوضع، إنه تأمين يطلبه أوريد متبادلا لإنجاح رهان اللغتين بالبلد.
المخيف هو أن تكون نهاية الأمازيغية بنهاية المخزن إن ارتبطت به حياة وموتا، لكن المخزن لا يرتبط بجهة أو اتجاه، من جهة ميكيافيليته، وإن كان العامل الخارجي حاسما في نهاية المخزن، فإن بعض الأمازيغيين يقترحون "دعم مسار تدويل، وأمركة الأمازيغية، بعد تبعيتها الفرنسية، لإنجاح ارتباطها وحياتها بما لا يضطرها إلى العودة إلى المربع الأول".
الخيار مصيري بين مخزنة الأمازيغية وأمركتها بما يفيد تحولها إلى "الخيار الديمقراطي الدولي لإصلاح إحدى أنظمة الشرق الأوسط الكبير"، ولذلك أمام الأمازيغيين خيار تحريك الشارع، والاتجاه إلى مسيرة (توادا) لإنجاح معركة الحقوق، فالسياسة في النيوليبرالية تصاغ بصيغ حقوقية، كما وأن المحافظين الجدد تصاغ عندهم معركة تغيير الأنظمة بصيغ حقوق كبرى للشعوب، وخيار النزول للشارع الذي حاول علي الهمة إدارته من خلال "تظاهرة البيضاء للإسلاميين في مقابل تظاهرة الرباط" لتحكيم الملك في (قضية المرأة والمدونة) مدونة الأحوال الشخصية التي أصبحت مدونة الأسرة، وبعدها التظاهرة ضد الإرهاب عقب تفجيرات 16 ماي، وغيرها إلى تظاهرة لإطلاق الأسرى المغاربة من البوليساريو، والهدف إدارة الشارع والتحكم فيمن سينزل إليه، لاحتواء خيار مثل خيار ثورة الأرز في لبنان أو حركة "كفاية" في مصر أو الاصبع البنفسجي في العراق ....، وهو ما يدعوه البنتاغون خيار "الفوضى الخلاقة"، والإسلاميون المعتدلون يمكن لهم وحدهم إلى جانب الأمازيغيين تحريك الشارع، وهناك كتلة أخرى لكن قرارها في تندوف - الشارع الصحراوي - وخيار الهبوط للشارع هو خيار اليوم بالنسبة للبنتاغون، ويدعمه اليوم دخول أمريكا والبنتاغون فيما يسمى (حرب الأفكار) الذي لا يستبعد حكم الإسلاميين المعتدلين من انتخابات تعددية، حرة ونزيهة، ونفس الخلاصة أقرها الاتحاد الأوروبي في وثيقة ببروكسيل وقع عليها سولانا، وترى الاستراتيجية الجديدة أن الإسلاميين المعتدلين خيار الشارع نحو الديمقراطية، ولا ننسى أن (الحقوق السياسية) للإسلاميين يقابلها خيار (الحقوق الثقافية) للأمازيغيين، وحقوق استراتيجية في تحديد شكل المملكة نحو مملكة ثانية، في صورة نظام ملكي، فيدرالي ديمقراطي، نحو الصحراويين، يكون خيارا حاسما ونهائيا للدولة التي لم تستقر حدودها ولم

يستقر نظامها في عهد الحسن الثاني، مما أدى أربع مرات إلى تغيير الدستور.
الحسن الثاني أدرك جيدا الربط بين الإسلام والعروبة في الشرق العربي، والإسلام والأمازيغية في المملكة، ولم يمس الاعتبارين معا، وزاد ذلك من هشاشة الاستقرار، التي جعلت الكل يلجأ إلى الملكية، كحاجة، وضرورة. لقد أدار الحسن الثاني هشاشة الاستقرار لتثبيت حاجة المجتمع المغربي للملكية ولم يكن أكثر من ذلك هدفا له.
الحسن الثاني أتقن تاكتيك مواجهته لحركة شعبه، فقد أدار قمع انتفاضة الريف الأمازيغية عام 1958 بجنرال أمازيغي كما أدار قمع انتفاضة فاس بجنرال فاسي في 1990.
والحقيقة التي لا ترتفع هي أن الأمازيغيين المغاربة عرفوا (رُهَاباً من العربية والعرب) Arabophobia، بنيت في كل عهد الاستقلال، وازدادت بعد 11 شتنبر عندما أصبح هذا الرُّهَابُ بأسنان، وعندما أصبح لهذا الرُّهَاب بعد دولي ؛ لكن البعد الدولي "للأرابوفوبيا"، لم يتوازن، وانحياز الأمازيغية للبعد الدولي والأمريكي تحديدا لإطلاق إصلاحات. فالأمازيغية ارتكنت إلى المخزن وقوته الداخلية، وفصلت بعضا من رهانها هذا، عن الخارج، لأن هذا البعد تاريخي في تعامل الأمازيغيين مع الآخر طيلة التاريخ، طلبا للخصوصية ودفاعا عنها، كما وأن الأمازيغيين يشتكون بفعل دفاعهم الشديد عن الخصوصية من خوفهم من التغيير، وخوفهم من الانتقال من حال إلى آخر Tropophobia، لذلك فهم يؤسسون مخيالهم ومستقبلهم على الماضي، أكثر من اعتمادهم على المستقبل، ولذلك فهم يستقرءون وضعهم :
- على أساس أن يكون "الشعب المغربي هو الشعب الأمازيغي والشعب الأمازيغي شعب مغربي وشعوب أخرى" وهذا البعد هو ما جعل التدريس الأمازيغي شمولي، فإن تطورت الأمازيغية في كل المدارس، ستختفي اللغة العربية رغم تمترسها وراء الدستور الذي لن يصمد العرش مستقبلا أمام تغييره، كما لن تصمد العربية أمام لغة كان يمكن في حال اعتمادها الحرف اللاتيني، الحسم مع ميزان القوة في حدود 40 سنة ولا تزال سنة 2050 رهانا لاختفاء العربية، إن تطور حَالُ التحديث بين اللغات اللاتينية والانجليزية والأمازيغية تحديدا، وأعطي تعبير واحد : أن كل الديموغرافيا المغربية ديموغرافيا أمازيغية.
لذلك لا يزال :
- تحول تدريس الأمازيغية إلى الحرف اللاتيني، سيناريو لا يزال مطلوبا كاللغة التركية ولشعب وقومية تركية، قد يكون تحالفه مع أمريكا كاملا في تحديد إسلام تركي، ومن ثم إسلام أمازيغي يكون "الصياغة الاستراتيجية" لمستقبل مغربي ناضج في المنظومة الدولية.
- تحول الأمازيغية إلى إدارة "فوضى خلاقة" لإنجاح الإصلاحات ونسج مصير الأمازيغية بمصير المغرب، وندرك أن كثيرا من "الماركسيين الفوضويين العرب والأمازيغ" يحاولون الذهاب والتنظير لهذه الفوضى الخلاقة لتحرير الشعوب من أنظمتها السياسية العتيقة في

الشرق الأوسط الكبير، ولذلك فإن الركوب على هذا الخيار يمكن أن يؤسس للمستقبل، وكما يقول لعفيف لخضر أحد الليبراليين الجدد فإن المهم هو تحليل الواقع وفهمه عسى أن يغدو التدخل الواعي في صيروراته ومساراته ممكنا (جريدة الزمان 2002/6/19) ونقله شاكر النابلسي الذي يؤمن أن أمريكا لم تصبح القوة العظمى Super power بل القوة الأعظم Greatest power من أجل التأكيد أن المهم ليس تقبيح أو تجميل الفعل الأمريكي، بالقدر الذي يقر بضرورة هذا التدخل الواعي، وهو تدخل جعل الأحداث المغربية التي نقلت هذه المقالات تنقل مقالا آخر يؤكد أن العدل والإحسان تعتبر نفسها من "مربع القوة الجديدة" التي تعتقدها : الدولة، اللوبي اليهودي واللوبي الأمريكي، والعدل والإحسان (العدد 27 أبريل 2005)، والواقع أن اللوبي اليهودي - الأمريكي يمثل لوبيا واحدا وهناك لوبي فرنسي، لكن أن تعتقد العدل والإحسان أنها الزاوية الرابعة، - لمربع القوة الجديد - فذلك يباعد التفكير عن آخر تقرير للبنتاغون الذي يؤكد أن ورقتين هما القابلتين للتدويل : الحقوق الأمازيغية والحقوق الصحراوية، وكلاهما حقوق تدار من طرف القصر بشكل كامل وبعيدا عن الدولة، والحكومة، فالقصر يدير الأمازيغية والقضية الصحراوية ولكنه لا يدير الأمازيغيين والصحراويين.

هذه الخطورة تعني أن البنتاغون لا يقر مع العدل والإحسان بأن 2007 - تاريخ القومة - كما سرب من أوساط هذا التنظيم المليوني، وعلى حد بعض التقديرات التي تجعل تاريخ "القومة" و"الفوضى الخلاقة، والشارع الخلاق" مترابطان، بل يقر خبراء أن إعادة توجيه النظام إلى قوة العدل والإحسان هو لرفع سيطرته وإدارته الكاملة على ملفي الصحراء والأمازيغية لإنجاح تحريكهما بما يناسب هذا السيناريو، ويمكن عندها أن يُدار الشارع من الحركتين، وجعل العدل والإحسان مكان القوة الثالثة.

الإسلاميون "الفوضويون" الذين يؤمنون بالقومة واحتلال الشارع، مستقبلا سيكونون عاملا من عوامل (الفوضى الخلاقة) لكن لا يجب أن يكونوا من قادتها، وبذلك فالرؤية الأمريكية للتغيير يجب أن تضغط ليهرب النظام إلى الخصوصية، ولكنها "خصوصية خلاقة" عبر الأمازيغية وتمزيغ العرش، كما وأنه إذا اختار الخصوصية الدينية، فهناك من يعارض إدارته الحكومية أو إمارته للمؤمنين، وبذلك يمكن إبداء الخصوصية بما يناسب الشارع وحقوقه السياسية، ثم إنه إذا اختار الحداثة، هناك موجة من الأحزاب وحزمة من الأفكار هي إلى الآن تدعمه، وتحكم معه، ويمكن أن تطالبه في أي لحظة، بتغيير الدستور إن فقدت مناصبها الوزارية، وهكذا سيكون الضغط لإنجاح المراقبة الدولية على انتخابات 2007 دليلا لجعل "الشرعية الانتخابية فعالة أمام احتكار القصر للقرار"، ويمكن للبرلمان أن يكون له أثره في تشكيل حكومة تخرج من صناديق الاقتراع، ويباركها الملك.

نهاية المخزن وبداية الملكية الديمقراطية في المغرب، والأهم أن تكون للخصوصية جوهر جديد وديمقراطي بهذه الانتخابات لكن إعلان "تاريخ ما، 2007 أو غيرها" يساعد على إحداث التغييرات والإصلاحات الضرورية على نظام يحكم بنفس الهواجس لأكثر من ألف ومائتي سنة. فالمهم عدم بناء محن جديدة أمام الملكية المغربية التي حكمت كإمبراطورية وكمملكة أو كملكية، والمملكة الأمازيغية قبل الإسلام وفي ظل الإسلام : الموحدين والمرابطين حكمت كل دول المغرب الكبير والأندلس - في إحدى الفترات - كدولة واحدة، فالمملكة الأمازيغية لم تكن إلا إمبراطورية، في حين كانت المملكة العربية في المغرب "مجرد مملكة"، وهذه الحقيقة التي أستقرأها من التاريخ، جعلت برتوكول "العرش الإمبراطوري" لا يختلف عن بروتوكولات القصر في المغرب، وإن في بعض جوانبه.

الأمازيغية السياسية - على طول التاريخ - لها صيغة عسكرية - سرية - وتغيير للدولة Modifier le statut d'Etat، في كل جوانب حركتها ؛ وهو توجه رمى في الستينيات إلى عسكرة "القرار الأمازيغي" وانتقل بعد فشل انقلاب 1972 إلى "تحزيب" القرار الأمازيغي، وضَعُفَ به أيَّمَا ضَعْف، ولكنه ما فتأ يأخذ بعدا آخر الآن هو "دَوْلَتَة القرار" Etatiser la décision amazighe وهو ما يساير في جزء منه التدويل والبعد الدولي الذي يخدم هذا الاتجاه الأمازيغي - المستتر والمعلن - الذي سيركب الاتجاه الأمريكي، هذا الاتجاه الأمازيغي إما أن يكون على جوار الملك يصنع "خصوصيته الحداثية" التي تقتل "خصوصيته التقليدية"، وهو المهم في تسهيل إصلاحه، أو أمام الملك مستقبلا لإنجاح الإصلاحات بشكل لا يمكن فيه عودة الملك والملكية إلى الوراء.

عبر الأمازيغية تضمن أمريكا أن تكون الديمقراطية "خيارا داخليا"، ومن فئات داخلية، وليس من الخارج كما تعارضه الأنظمة.

بالأمازيغية ومع الأمازيغية يمكن تعزيز "سيناريو الخارجية الأمريكية" الذي يقول "بالدينامية الداخلية" لتحقيق هذه الإصلاحات.

احتكار الأمازيغية للخصوصية، هو تجديد لهذه الخصوصية، من خلال الابتعاد عن البعد العربي، وبالتالي تكون الملكية المغربية في ترتيباتها الإصلاحية قد أكدت على الخصوصية وعلى الدينامية الداخلية "ولكن بعيدا عن الجوهر الديكتاتوري الذي خلط فيه الحسن الثاني بين البعد العربي والبعد الوهابي لدولته". إنه انتقال بطيء ولكنه انتقال نهائي من المغرب كدولة عربية إلى المغرب كدولة إسلامية، وهذا التوجه لا يمكن أن يثير "الأقلية العربية في المغرب أو الجامعة العربية التي ينتمي إليها"، لأن هذين الانتمائين غير مسطرين في القراءة الجيوسياسية الجديدة، فالتحول قائم ولكنه غير مُبَوَّب، لأن المغرب اعْتُمِدَ كمملكة أفريقية وحيدة واعتمد كدولة في غرب أفريقيا، و"دولة شرق أوسطية" من دول الشرق الأوسط

الكبير.

اعتبار المغرب بلدا "شرق أوسطيا" يغطي هذا التحول، ولا يوضحه، كما وأنه يضمن للمملكة الأمازيغية أن تكون بعض شروطها بارزة في هذه المرحلة الجديدة للدولة.

الحسن الثاني بنى مملكته، ولا يمكن أن يقال إن هذه المملكة عربية أو أمازيغية، واحترم الأمازيغية السياسية واحتضنها في مؤسسته العسكرية ومؤسساته الحزبية، وفي إذاعته الرسمية، ولكنه فرض أن تكون مظاهر إسلام معينة "خلطة لصهر الشكلين الأمازيغي والعربي لدولته". أما حاليا فمظاهر "الدولة الشرق أوسطية" الجديدة هي بالأسلوب الفيدرالي أو الاتحادي للدولة تضمن صيغة الدولة الجديدة الديمقراطية، والمقبولة في هذه المنطقة.

دولة الحسن الثاني كانت دولة لما بعد الحرب العالمية الثانية، دولة محمد السادس تؤسس نفسها على الدولة الجديدة بالشرق الأوسط الكبير، الذي يدار بأغلبية عرقية (البشتون في أفغانستان) أو بأغلبية دينية (شيعة السيستاني في بغداد) أو بدين أغلبي قومي (تركيا مع حزب العدالة والتنمية) أو بأقلية دينية لها فيتو (لبنان). والمغرب تندمج فيه الأغلبية العرقية (الأمازيغ) والدينية (السنية المالكية وزوايا التصوف كبعد للاختلاف) لإنجاح المملكة الجديدة، وهي ترمي إلى تأسيس "دين أغلبي قومي حاكم" يحكم بحزب - من خلال أحزاب على رأسها حزب العدالة والتنمية المغربي - أو حركات - أمازيغية - والخيار الأول خيار عملي في الخارجية الأمريكية، لأنه لا يضيف هياكل جديدة، بل يدير التغيير من الهياكل الكلاسيكية لكن باتجاه آخر، وأي فشل في الإصلاح سيكون "إعادة قراءة لتوجهات الحركة الأمازيغية، وإعادة الدينامية لها لإنجاح حركة الشارع".

الحسن الثاني استطاع أن يخلق "علاقات شخصية مع رؤساء أمريكيين، واستمر في علاقاته الشخصية معهم". هذا لم يَعُدْ الآن قائما، لذلك فالاستراتيجية - الصلبة - هي التي يمكن أن تكون لها الكلمة، فلا مجال للقول بتجديد إرث الحسن الثاني، كما ولا مجال لعلاقات شخصية، أما بخصوص العلاقات الاقتصادية التي يتم التركيز عليها من طرف الملك الجديد، فهي فرصة لتكون كل الإصلاحات السياسية الجوهرية في المغرب لها ثمن (اقتصادي) إنه يشبه بشكل كبير في هذه النقطة "حسني مبارك".

حسني مبارك كلما اقترب ليكون فرعونيا، كلما اقترب الملك المغربي ليكون أمازيغيا ؛ إنها نظرة لهذين القائدين كي يقولا : إنهما مع "مصر أولا" أو "المغرب أولا"، في سياستهما التي تبرز في اختياراتهما الاقتصادية، ويكون لكل من إصلاحاتهما السياسية ثمن.

هناك وطنية لا تسمح بأن يكون العرش على أساس طائفي، أو أن ترمي الأمازيغية إلى تقسيم المغرب، لأن تقديس أرض (تمازغا) بالنسبة للأمازيغيين يقرب في أن يكون المغرب مملكة أمازيغية أو دولة أمازيغية، ولا يمكن تحقيق أي من هذين الحلمين خارج المغرب،

فالوضع وضع أقلية في الجزائر أو وضع لغة أصيلة أو شعب أصيل في بلدان أخرى.
الدولة التي يمكن أن تكون أمازيغية هي المغرب، وبالتالي فلا يمكن إلا "تمزيغ الدولة" وتمزيغ المملكة لإنجاح هذا "الحلم الأمازيغي".
الدفاع هو عن شعب أمازيغي لا يكون سوى الشعب المغربي، وعن مملكة أمازيغية ليست سوى المملكة المغربية، حيث حكم الأمازيغ قبل الإسلام وبعده منطلقين في عواصمهم التي هي مدن تتبع الآن للمغرب، هذه التصورات تؤسس لأن يكون "الشعب الأمازيغي بعد الحسن الثاني كما الشعب الروسي بعد ستالين"، حيث تفككت جمهوريات الاتحاد السوفيات من أجل "جمهورية روسيا" كما ضحى الحسن الثاني بموريتانيا من أجل "مملكة المغرب"، (والخوف من تضحية أخرى بالصحراء اليوم من أجل مملكة أمازيغية) رفض الحسن الثاني أن تكون "مملكة موريتانية" بالقطع، وقَبِلَ مع فرنسا في صفقة استرجاع صحراء اعتبار صحراء (1975 التي احتلتها فرنسا) وديعة فرنسية تاريخية دائمة للنظام الملكي في الرباط في مقابل اعترافه بموريتانيا، جمهورية ضمن جمهوريات خرجت من "المملكة المغربية"، ومنها الجزائر، وموريتانيا، تونس ...
إن هذا البعد التاريخي الذي عمل عليه الحسن الثاني ما انفك يشكل صورة الدولة وتحديد مصيرها، من تقرير مصير آمن به الحسن الثاني اتجاه شعب البيضان في موريتانيا مع بيضان الصحراء في 1981 بنيروبي، ولكن اتجاه دولة واحدة هي موريتانيا وليس اتجاه دولتين.
الحسن الثاني قبل بهذه المملكة عندما قبل التفاوض على "التراب المغربي" Territoire marocain وليس على الحدود المغربية Les frontières marocaines، الحسن الثاني أدرك جيدا لعبة ما بعد 1945، حيث آمن باختزال النصيب المئوي لإسبانيا فرانكو، واستفاد من ديكتاتوريته ليعلن مملكة دستورية، ما فتئت هذه الملكية الدستورية أن انتقلت إلى إسبانيا بعد فرانكو، حيث خلق الحسن الثاني دولة من التراجيديا والمجد، وهذا المفهوم لم يغب عن تشرشل في وصف هذه المرحلة.
الحسن الثاني كان مهما لديه أن تكون مملكته من دون "وجه طائفي"، ولكن من توازن كتل عربية وأمازيغية (3 عربية : الشاوية أو الوسط، وكتلة الشرق والجنوب الشرقي وجدة وتافيلالت) ثم الصحراء، صحراء 1975 والبيضان -) ويظهر جليا أن حدود المغرب الترابية عربية، وتحميها أحزمة عربية، ويكون الوسط فيه والشمال بكتله الثلاث أمازيغية : سوس، الريف والأطلس.
ست كتل تشكل جيوسياسية توازن ودفاع، ومجرد استقلال صحراء 1975 يهيء لاستقلال ريفي بدأت بوادره من عبد الكريم الخطابي، ومن استمرار الاحتلال الإسباني واتجاه أن يكون الريف كتلة المحور الأمازيغي، وهو القريب من أوروبا في امتداد يمكن أن يخدم الفصل.

جمال عبد الناصر خدم المغرب باسم القومية العربية عندما أخمد دعوة الخطابي الإقليمية، حيث استقبله ومنحه اللجوء إلى حين وفاته، وكانت أكبر إشارة لخدمة وحدة المغرب، في حين أن "القومية الأمازيغية" التي أرسلت واستثمرت في الجيش بعد صحراء 1975 - بعد أن شغل الحسن الثاني الجيش في حرب الصحراء كي لا يفكر مجددا في الانقلابات - تكريسا لدفاع الجيش عن الوطن ووقفا لتسيسه، وهكذا دعمت القومية الأمازيغية أو الأمازيغيون وحدة المغرب في الجنوب.

الواقع أن الحسن الثاني لعب بكل الحبال من أجل أن تكون الأمازيغية في خدمة العرش، وألا يكون العرش في خدمة الدعوة الأمازيغية.

المغرب الحر لم يكن عند الحسن الثاني هو حضور جيش التحرير والمقاومة، إنما حضور الجيش الملكي، إنه حضور المملكة وليس حضور الدولة ؛ والسؤال : هل كان المنطق يصل في أي حال من الحالات في صفوف الجيش ؟ إلى تحقيق "الوطن الأمازيغي". على طول التاريخ وعى الجميع أنه كانت بالمغرب دول أمازيغية وعربية ولكن كان هناك وطن واحد، لم يحسم في طبيعته، وحاليا هناك من يجعل الشعب المغربي شعبا أمازيغيا في تقدير شمولي، وبالتالي هناك "وطن أمازيغي واحد" هو المغرب.

هذه النظرة تقصر على المغرب، توسعت حدوده أو تقلصت، فحدوده البحرية أمام السلطان البحري للبرتغال والإسبان (الإيبيريين) تقلصت وتوسعت، وحدوده البرية أمام السلطان العباسي والتركي توسعت وتقلصت، فميزان القوى كان متأرجحا إلا أن نواة المملكة بقيت، ولم يقع تحت الاحتلال إلا 40 سنة (تحت الاحتلال الأموي) ومن 1912 إلى 1956 (تحت الاحتلال الفرنسي)، وهذا الرأي يؤكد أن المملكة المغربية مملكة أمازيغية، وإن حكمتها عائلات عربية رفضت أن تكون تابعة للشرق، فالاستقلال المغربي خط أحمر اتجاه الشرق العربي أو الغرب الأوروبي اتفق حوله عرب المغاربة وأمازيغيوه. هذه "النزعة الاستقلالية" التاريخية للمغاربة تجعل القراءة الأنجلوسكسونية تقول، بضرورة احترام هذه النزعة التي يحاول أن يبرزها المغاربة اتجاه أوروبا بعلاقاتهم مع أمريكا، ومع أمريكا بعلاقاتهم مع أوروبا، لكن في ظل "جيوسياسية القرب الأورو-أمريكي، والاتفاق العابر للأطلسي" تكون واجهة ليس للصحراء ومستقبلها، بل لمستقبل المغرب كله.

إحالة الحركة الأمازيغية إلى أن تكون محورا اجتماعيا للتغيير، وعمودا فقريا لمملكة محمد السادس، خيار مركب وبطيء يهيء عمليا لتحديث عميق ومتردد للنظام السياسي، فالمخزن لا يمكن أن يقاوم تحوله، لأنه لا يمكن أن يقاوم احتكاره، واحتكار الأمازيغية للعرش طريق لتحوله، لأن المخزن له نزوع احتكاري، ويمكن من خلال احتكاره إدارة بوصلته.

الحسن الثاني لعب بالجوهرين : العربي والأمازيغي، ونتيجة عبادته للتوازن وفلسفته

الميكافيلية المبنية عليه، كان من الطبيعي أن يحافظ على جوهر متوازن للمملكة، في توزيع أدوار، وتوزيع نفوذ، وتوزيع مصالح بين الأمازيغيين والعرب.

لقد كان طبيعيا في هذه الحالة أن يخطئ، لأنه لا يجرب الأشخاص أو يضعهم في المحك، لأن الأشخاص لا يهتم بهم، ولكنه يهتم بالأوضاع Situations، في وقت نرى ما بعد الحسن الثاني يهتم بالأشخاص، أكثر من اهتمامه بقياس الأوضاع إلا بما يفي الهاجس الأمني.

اهتمام الحسن الثاني بالأوضاع جعل الإدارة الترابية تتجاوز المواطن، [فالتراب يسبق في معادلة السلطة هذه، المواطن] وهذا البعد هو الذي دفع أمريكا إلى أن تقرأ "الخارطة الأمازيغية في المغرب" على أساس (الهومو-أمازيغي) Homo-amazighous عوض الاهتمام بالأرض، التي لا يزال المحافظون الأمازيغ يقرون بوطن (تمازغا وبأرضها ومملكتها ودولتها) أكثر من اهتمامهم بالإنسان الأمازيغي، في وقت تكون فيه هذه الحركة "بلا حدود"، داخل المغرب إنجاحا لديمقراطيته، فالحدود بين الحركة الأمازيغية والنظام في ظل هذا التصور لا تقوم إلا على "دوائر التأثير، وليس على ميزان القوى"، وهو ما يخدم بنيات "السلم الأهلي" لكنها تحركه ببطء نحو التحديث، فالمحافظة في المغرب تحولت إلى تعبيرات حداثية، وبقيت عند هذا الحد، وعلى ذلك لا يمكن القول إن هناك بنيات "سلام أهلي دائم".

العرش في هذه الحالة لم تَعُدْ له حركة أحادية، كما أن الحركة الأمازيغية لم تعد لها هذه الحركة الأحادية في عملها، والأزمة في التواصل الأمازيغي - العلوي في المغرب ستتوقف إما في سقوف ديمقراطية لا يمكن أن يتجاوزها النظام، أو عند نظام يحاول أن يفجره الأمازيغ لإعادة تركيبه بما يناسب مصالحهم العليا باسم النظام وتحت ظله.

الأمازيغيون عقلانيون، ولكنهم ليسوا واضحين، فهارمونية حركتهم الديمقراطية التي تشكل ديمقراطية النظام لا يتصور أحد إلا حدودها، فهل تقبل الأمازيغية أن تبقى عند حدود الشمول القاعدي وتحويل الشعب إلى "شعب أمازيغي"، وبعدها بعقود يمكن أن تفكر في الدولة أي تحول الدولة، أو تقرر الحركة ببساطة أن تتبنى الدولة والعرش على أساس أنه أمازيغي وكفى، لأن الدولة كلها أمازيغية.

هل تتحول الدولة إلى جيش أحمر للأمازيغية أو يتحول رئيس الدولة إلى (أمير أحمر) لإنجاح هذه الاستراتيجية ؟ الدولة النهائية صنعت عهد الحسن الثاني والحكم يصنع نهائيا الآن، وبالتالي يمكن إعادة تقدير أسلوب الحكم، وليس إعادة طرح هوية الدولة، وهو ما يلتزم به الأمريكيون، إذ حاولوا أن تبقى الدولة في حدودها ووحدة ترابها، وإن تغيرت الدولة العربية في العراق كليا، أو تغيرت جزئيا في غير دولة العراق بتبني قانون الانتخابات يضمن تغييرا لنظامها، فالوضع إما انقلاب انتخابي على المؤسسات بمؤسسات أخرى أو انقلاب المؤسسات لتعديل ميزان القوى الذي يحكم ؛ خطورة ما تذهب إليه استراتيجيتنا الخارجية

الأمريكية أو البنتاغون أن : التحالفات في هذه الحالة مغلقة، إما من كون التحالفات الأمازيغية مع النظام مغلقة، أو من خلال أن علاقات الحركة الأمازيغية كحركة ديمقراطية إلى جانب الحركة الديمقراطية العامة "مغلقة"، فالذي يعارض النظام موجة يسارية سابقة، وهي ليست بأفق، ولا وجود لحركة ليبرالية في الشارع إلا إن تحولت الأمازيغية إلى حركة لا يحكمها ولا يديرها إلا الشارع، في حين لا يمكن أن يدافع الشارع على "حقوق ثقافية" بعد أن دافع على حقوق المرأة عبر الشارع، لقد استنزف النظام هذا الشارع ولن يتحرك اليوم إلا باتجاه "حقوق اقتصادية"، من خلال العاطلين أو المعطلين ... ولذلك فدفع النظام إلى التغيير لن يكون إلا بتغيير الحكومة أو إسقاطها، ويقف الوضع عند هذا الحد، والنظام يتعلل بأن تكون كل التغييرات في 2007، وهو ملتزم بالآجال الدستورية التي "تعتبر مقدسة".

لكن مراوغة النظام بتعيين وزير أول من خارج البرلمان لن تسلم هذه المرة.

"الحقوق الثقافية" في الشارع لن تسقط حكومة جطو، كما لم تسقطها تفجيرات البيضاء. تغير قادة الأجهزة الأمنية ولم تسقط الحكومة، ولذلك فإن "الحقوق الاقتصادية" إن تلاحمت بالحقوق الأخرى أو بما يدعى الجيل الجديد لحقوق الإنسان قد تغير وجه المغرب، ولذلك فأن تكون تغطية أمازيغية وإسلامية (هوياتية) للأزمة الاقتصادية، هو ما يخدم النظام، في وقت نجد فيه أن أي تعرية لهذه التغطية ستنزل الجميع إلى الشارع، وبذلك يمكن ألا تقف الأزمة عند مطالبها بإصلاحات أو حلول اقتصادية، إنما بحلول جذرية وإصلاحات لتغيير النظام، وجعل الحكومة من خيار الشعب، لمواجهة مشاكل الشعب.

الحركة الأمازيغية سترتبط بصمت بالقرار المتعلق بمستقبل الحكم الجديد، وهي خلاصة يجمع عليها المراقبون، حيث نلاحظ أن مجرد الإبقاء على هذا الوضع يؤكد على ديمقراطية النظام، لأنه لا يمكن مواجهة "حقوق ثقافية في الوسط وحقوق سياسية في الجنوب"، وإلا سيتحول الحل إلى إقرار مملكة فيدرالية في حال إن قبلت الحركتان الصحراوية والأمازيغية بالجهوية الموسعة.

إبعاد الحركة الأمازيغية عن تزامن مطالبها مع "الحركة الصحراوية"، وإبعاد أي مطالب سياسية لها له حساب واحد : عدم ربط هذه الحركة بمطالب جهوية بمعايير دولية كما يحدث في الجنوب، فالحركة الأمازيغية كما يقول أكثر من مراقب لا يمكن الاعتماد على "اعتدالها" السياسي، وتطرفها الثقافي، في جعل المغاربة كلهم أمازيغ في العقود القادمة، للاستغناء أو محو تطرفها السياسي.

إن هناك نزعة متطرفة تدار، ولا أحد يدري إلى أي حد يمكن الاتجاه بها رأسا، والاستمرار في حلها من خارج "الاستراتيجية الأمنية"، فحسن أوريد يعارض أي "إدارة أمنية" لملف الأمازيغية، وهو ما يقلل من تسييسها، لكنه لا يمنع من وضع الحركة الأمازيغية لوجستيكا

لأهداف الدولة، أو تكون لها - أي للأمازيغية - أهداف دولة ؟!
لا يمكن أن نحكم على حسن أوريد أنه (الجنتلمان الأمازيغي) في القصر، إنه مهندس لـReal politik يدري أبعادها في القصر وأبعادها في الخارج. وبالتالي فإن تحول الأهداف "السياسية" للأمازيغية إلى أهداف دولة يجعل الوضع أقرب إلى ضرورة أن يكون إصلاح الدولة كتفكيك وإعادة بناء، وهذه الاستراتيجية في نظر النظام خطيرة، لأنها تهيء لانقلاب في أرضيته، وإعطاء أرضية أخرى وجديدة للحكم، وهنا لا يمكن استبعاد أهداف الطرح الأمريكي في تغيير النظام المغربي بشكل خاص، فهذه المعركة الإصلاحية تختلف عما عرفه الماضي مع الحسن الثاني، إصلاحاته حافظت على حدود العرش ونفوذه من خلال إصلاحات سياسية، في حين أن الإصلاحات الجديدة ليست مرنة في التاكتيك، وهي اجتماعية وثقافية أو من النسق الاجتماعي مما يجعل الإصلاح السياسي القادم واحد وجذري، وسيعكس خارطة من يحكم ؟
تراكم التغييرات باتجاه القطيعة، قد تكون به نهاية المخزن في عقدين لاحقين على أكثر تقدير، ولن يكون عدم إصلاح العسكر واستمراره كطاقة احتياط كفيلة بقمع التحول، لأن الشرط الدولي لن يسمح بتدخله، كما وأن اندماجاته الاستراتيجية عبر ما دعي مكافحة الإرهاب، والاحتراف والتأهيل لا تغدو أن تكون إزالة واعية لقشرة السكر عن الحلوى في الوقت المناسب.
الأمازيغيون يقبلون الهدايا المجانية من الدولة حاليا، فالحركة تفقد مدها الاستراتيجي الذي أنشأ في عهد الحسن الثاني، ويمكن بإعادة هيكلة أخرى أن تكون، فالذي تم احتواءه ليس حركة أمازيغية جديدة، بل حركة أنشئت في عهد الحسن الثاني، وحسب مقدماته وضروراته السياسية، ولذلك فإن "الجيل الجديد للأمازيغية" ليس في ظل المخزن، بل في ظل "الشارع الصامت"، وهو ما يشكل عنوانا، رغم أن "الجيل المغربي الجديد معولم"، وليس هناك قيادة واحدة أو قائد واحد له، وبالتالي فإن توجه الموجة الأمازيغية إلى الاندماج في أوروبا - في مؤسساتها وبرلماناتها بلدانها ... - والاندماج في سياسة الحكم في الرباط تجعل الوضع أبعد عن الانفجار مع أجيال أمازيغية جديدة.
هذا السيناريو المتفائل، يزيد عليه منظروه أن الجهاد المعولم لا يعتبر القومية وحقوقها بأي أهمية، إلا في حدود مناهضة أمريكا، وبالتحديد في حال احتلالها كما في العراق، حيث ظهر هذا التحالف القومي - الإسلامي، ونفسه في باكستان، مع قبائل وزيرستان ...
الجيل الأمازيغي الجديد إن كان بعيدا عن اتجاه الجهاد الجديد الذي يربط بين الحقوق القومية والدين، سيكون بعيدا عن جيله السابق الذي أطلق التسييس "المفرط" لقضيته القومية، وكان يمكن أن يؤثر على "الأمن القومي المغربي" الذي أصبح "أمازيغيو الدولة" جزءا منه،

وبين أمازيغيي الدولة و"الأمازيغيين السياسيين" خيط يقرب أو يبعد بينهما لكنه يؤسس لمعركة مختلفة في المستقبل ستظهر في جوار الملك.

وفي كل الأحوال، تحول الأمازيغية إلى ضرورة دولة Raison d'Etat، وإدخالها كمعامل في الدولة الجديدة، سيغير من توازنات العرش Equilibres du Trône، كما قد يتغير مجاله الحيوي ؛ فمقابلة "سيادة العرش" لسيادة الشعب هو الوجه الجديد بعد الثورة التي جمعتهما، لأن السيادة التي تجمعهما الآن لتحديد خارطة أخرى لهذه السيادة ستبعد الوجه الديكتاتوري للنظام، كما ولا يمكن معها، بعد أن تغيرت موازين القوى بين العرش والشعب أن تكون هذه المرة بعمليات تجميلية، فالحرية لكل ولأي شعب ضرورة دولية في استراتيجية أمريكا.

القصر مرتاح لحركة الأمازيغ المحافظة سياسيا، لأنها تمثل محافظته السياسية، ويقبل أي وجه اجتماعي للتحديث يغطي به تحالف "المحافظة" الذي بينهما.

المحافظة الجديدة التي تمثلها الأمازيغية والمحافظون الجدد الذين يمثلهم الأمازيغيون في الدولة الجديدة، سياق يجعل من الأمازيغية Mono-makhzen، وهو تنظيم لانطواء داخلي اتجاه الإصلاحات، والتغيير في ظل موجة دولية ضاغطة لتحقيق الإصلاحات في هذه المنطقة، هذا (المونو-مخزن) يقبل بتطرف التحديث الاجتماعي، ويرفض بتطرف التحديث السياسي، وحتى قانون الأحزاب يعد تحديثا اجتماعيا لها - أي للأحزاب - لعودتها إلى المجتمع بمساعدة النظام.

العرش كما يظهر في ظل ما يجري يبحث على هوية جديدة مع هذه التحولات الداخلية والدولية، وبالتالي تكون الأمازيغية مدافعة على "المحافظة على العرش ولكن من خلال روح المحافظة"، ولكن هذه المحافظة أمازيغية، وذات وجه طائفي، ورأسمالية الدولة ورأسمال العرش - من خلال أونا وغيرها - تدفعه باتجاه أن يكون روح وقلب الرأسمالية المغربية، وروح وقلب المحافظة، ولكن بمعنى واحد هو : Status quo، الاستقرار، لأن الشعب المغربي ينجر بقوة لحل مشاكله الاقتصادية أكثر من حل مشاكله السياسية، وهو توجه اجتماعي بعد "إفلاس التناوب" فالذي يمتلك نفوذ العرش يمتلك مقام زعيم النظام الاجتماعي المغربي، وبالتالي يبقى تحالف العرش والحركة الأمازيغية تحالفا في Real politik الجديدة التي تسري كأساس وروح لسياسة العرش.

الحسن الثاني جعل حدود الدولة هي حدود العرش، وعلق نفوذها بنفوذه، وما بعد الحسن الثاني كرس حدودا أخرى كي تكون حدود العرش هي حدود الحركة الاجتماعية، لكنه اختزلها في الحركة الأمازيغية، حيث صارع اليسار الحاكم في شخص حكومة اليوسفي وصارع الإسلاميين إلى أن وقع اصطدام دموي بين الجانبين في تفجيرات 16 مايو في البيضاء،

فالخروج عن المنهجية الديمقراطية والخروج إلى الاصطدام الدموي كان صورة من تدبير المرحلة في إطار تحالف المحافظة بين الحركة الأمازيغية والعرش،لكن مثل هذه الصورة كرست أنصاف حلول : إبقاء الاتحاد الاشتراكي في حكومة جطو، إبقاء حزب العدالة والتنمية بعد تفجيرات 16 مايو، إلخ ... ولم تنتج من سياسة أنصاف الحلول هذه "الأمازيغية نفسها"، ولذلك فالعلاج بالصدمة واقتراح نصف الحل، سياسة جديدة للسنوات الأربع الأولى لحكم محمد السادس، وقد تغير مؤشرها أخيرا بفعل المرونة الإضافية التي أصبحت تختزل بعضا من الملفات.
التحالف بين الأمازيغية والعرش لا يتجاوز تحالفا أتى بعد اختيار إسقاط تجربة الحسن الثاني في التداول على السلطة، وبعد الصدام الدموي مع الإسلاميين، ليكون الدفاع عن الحقوق الثقافية في المغرب الجديد، يساوي الدفاع عن الحقوق الاجتماعية أو جزءا منها، فقد عزلت السياسة الجديدة الحقوق الثقافية عن الحقوق السياسية، وأدخلتها في الحقوق الاجتماعية.
التخوف لم يعد من "مجتمع أمازيغي أو دولة أمازيغية" بل من "حزب أمازيغي"، لأن المجتمع الأمازيغي هو المجتمع المغربي والدولة الأمازيغية هي الدولة المغربية الآنية، ولذلك أصبح لهذه المقاربة بعدها التقديري في حساب مرحلة 11 شتنبر، من زاوية "فك الارتباط مع الملكيات العربية في الشرق العربي"، وهو السبب الاستراتيجي في صراع القصر ومولاي هشام الذي يربط مصير الملكية المغربية إلى مصير هذه الملكيات، في حين أن استراتيجية محمد السادس توحي مع الأمازيغيين المتحالفين معه إلى فك الارتباط.
خلاف استراتيجي آخر، توسيع العائلة الملكية في الحكم، في حين أن هناك حسم لقضية الحكم داخل الأسرة الملكية، خصوصا في أمر ولاية العهد، فالأمر ليس متعلقا بميثاق جديد أو قديم، بل بالحرفية الدستورية في تقدير اختصاص من يحكم، وهي نفس الحرفية الدستورية التي طبقت وأنْعَتْ حكومة اليوسفي، فكان الخروج على المنهجية الديمقراطية له أكثر من وجه، عند حاملي هذا المنظور.
هذا التوجه الملكي مدعوم من الحركة الأمازيغية، ومن محافظيها الجدد، كما دعمت هذه الاختيارات من "فئة واسعة من هؤلاء المحافظين الجدد" الذين دافعوا عن هذه التوجهات في الحكم والرؤية.
أمريكا تراقب الوضع من زاويتين :
- أن عدم وجود "منصب رئيس الوزراء" في أمريكا ساهم في عدم الدفاع عن منصب قوي للوزير الأول في المغرب، فقد دعمت أمريكا هذا المنصب أو خلقته في العراق وفلسطين عرفات، أي في الجمهوريات، ولا يزال هذا المنصب في ملكيات الشرق الأوسط يشكل هدفاً في مرحلة ثانية لإنجاح الإصلاحات، لأن المهم : حسم منصب ولاية العهد، بشكل دستوري، للذهاب اتجاه منصب الوزير الأول أو رئيس الحكومة وترشيحه من البرلمان ومن الانتخابات.

إن أمريكا راقبت الوضع بشكل كامل، وتدفع باتجاه أن يكون الأمراء في المملكات رجالات سياسة يمكنهم الترشح كمواطنين، والوصول إلى الحكم من خلال صناديق الاقتراع، وهو ما يدعم "الأسرة الملكية النووية" وفي نفس الوقت يدعم الديمقراطية، حيث الأمراء الذين كانوا "حرسا قديما في القصور" قد يتحولون إلى حرس جديد للديمقراطية في هذه المجتمعات التي لم تتخل بعد عن "نفوذ الأعيان"، وهذا التوجه دفع إلى خلاف آخر بين القصر والأمير هشام، حيث رأى القصر إزالة صفة أمير عن هشام بن عبد الله العلوي، وكانت رغبة من هشام نفسه، لكن أهداف القراءة الأمريكية عطلت هذا التوجه من خلال إبقاء لقب الأمير لمن يحمله، حتى لا يدخل الأمراء في الانتخابات، ويمتلكوا إلى جانب شرعيتهم "الأميرية" شرعية انتخابية تؤثر على نفوذ الملوك.

القراءة الأمريكية التي تقرأ من الداخل التغييرات العميقة، جعلت الخارجية الأمريكية ترى أن تحقيق "تغيير عميق في داخل مؤسسة العرش" أولى في المرحلة الأولى من تغييرات قوية في تشكيل الحكومة وهذا ما توضح مما دعي في البنتاغون : "تغيير أعصاب النظام" في العراق، وليس تغيير جلد النظام بعد الإطاحة "بالعائلة الصدامية"، وهي عائلة كانت قد ارتكنت في الأخير مع شعبها إلى المبايعة، ولم يبق الرابط بين الشعب وصدام علاقة رئاسية دستورية، بل العلاقة (علاقة المبايعة) تجعل الحكم حكم أسرة صغيرة، وهذه تجعل الشعب أسرة كبيرة Biggest family. وكلما اتجه الوضع إلى علاقة أسرة أصغر بأسرة أكبر، كانت المؤسسات التمثيلية وسائط قوية وهو المهم في تغيير نمط حكم هذه الملكيات.

هذه الملكيات يجب ألا تجد "حركات محافظة واسعة من الدين أو العرق" لاستمرار احتكارها للحكم أو ديكتاتوريتها حتى، فالاتجاه الحداثي إن تم تسليم سيمس - داخل الحكم إن تم تسليم الحكم للإسلاميين أو الطائفيين - شرعية الحكم نفسه، وهو المبتغى الذي يجعل من حكم الإسلاميين المعتدلين إلى جانب الملك، محافظة جديدة ودفع القصر إلى مزيد من التحديث كي يكون متمايزا على حكومته، هو يريد أن يظهر عليه القصر دائما ؛ وإن كانت حكومة تكنوقراطية "مستقرة" في المغرب عكس ما في الأردن، فإن حكومة جطو تبين أن القصر يريد أن يكون نفوذه أقوى من الأحزاب، ومن نفوذ البرلمان، وعليه فإن استمرار حكومة محمد السادس واحدة، وطيلة الفترة الدستورية قرار يرمي إلى التأكيد أنه قادر على حماية حكومة من خارج البرلمان، وإن كانت من الأحزاب، كما يمكن أن يضمن حكومة بتوافق مع البرلمان، وهي خطته في 2007 .

الخلاصة أن قراءة الخارجية الأمريكية، ترمي بطريقة ما إلى القول إن القصر يحمي المحافظة الجديدة التي أعاد انتشارها في القصر، الحكومة، وأجهزة الأمن وخارطة النفوذ المتبقية، وهي درعٌ له من أجل تناوب أو تداول على السلطة يقرأه في حكومة جطو لتصريف الأعمال،

لأنها من دون قرار أمني، كما كان الحال في حكومة اليوسفي.

الواقع أن الحسن الثاني كان قد صنع حكومة اليوسفي من خلال الفرنسيين، كما كانت حكومة ميقاتي اليوم في لبنان بعد اغتيال الحريري، وكانت لحكومة اليوسفي أهميتها لوفاة الحسن الثاني ؛ وما بعد الحريري وما بعد الحسن الثاني مرحلتان أدارتهما فرنسا بشكل شبه كامل لأهمية الرجلين في دولتيهما ، ليظهر الأمريكيون مع تعيين حكومة جطو، إلا أن التفاهم الفرنسي - الأمريكي سيكون مجددا هو الحاسم في حكومة 2007 بالمغرب، وفي حل مشكل الصحراء....

الفرنسيون دعموا في البداية تحالف الأمازيغ والقصر، فقد دفعت الأمازيغ إلى التعاون مع الملك، وتحديد ما هو مطلوب في المرحلة الجديدة، لأن المهم ألا تبقى في مرحلة انتقال العرش حركتين معاديتين للعرش : الأمازيغيون المتطرفون، والإسلاميون المتطرفون، فلابد من إدخال واحدة من الحركتين لصناعة مستقبل العرش وحركة أخرى لصنع العدو الوهمي لقوة العرش، من خلال تبرير استعمال القوة، وإظهار القوة.

الثقافة الأمازيغية تبرر ثقافة الإقطاع، ولا يمكن إلا بتحديث في الدعوة وفي البرنامج والأهداف - أي في سياسة الأمازيغية - الانتقال من دعمها لثقافة إلى دعمها لثقافة أخرى، فالأمازيغية قد تخدم هذا التوجه التقليداني للمخزن والدولة بتجريدها من بعدها السياسي وتركيزها على الثقافوي، في نظر ملاحظين، لكن هذا التوجه نفسه، تقف أمامه ملاحظات :

أ. أن الأمازيغية استخدمت دائما "قناع الملكية"، للوصول إلى أهدافها - غير المعلنة - بما فيها الانقلاب على العرش، لذلك فتبادل الأقنعة بين الطرفين المتحالفين قد يكون صورة لتغطية ما يجري أو ما سيجري وقد يتفجر التحالف بينهما في السياق الموضوعي الجديد مع أي اختلاف في المصالح، لأن زواج المصلحة بين الأمازيغية والعرش كان لقرون وسيبقى بفنون...، لكن المعادلة الداخلية ليست كالسابق سيدة نفسها ، لذلك فكلا من المتحالفين يقيس الوضع على الخارج.

ب. أن "التمييز الإيجابي" الذي استخدم اتجاه النساء والأمازيغيين، يكون في الدول الثالثية صانعا للوبي، ويجعل من استفاد رهينة للحكم، يدافع عنه، لأن "روح الامتياز وروح الطاعة" (على من استفاد) خاصية في هذا التوجه، ولذلك فإن الأمازيغية مهددة بأن تبقى في مربعها ولا يمكن الاعتماد عليها كورقة "استراتيجية" بل يمكن أن يعتمد عليها كورقة من أوراق "التحول الداخلي" الذي يشبه "المؤامرة" ، وهو ما تحقق في وقت سابق، وهو قد يتحقق مع أي استخدام خارجي لها.

ج. الأمازيغية، وعلى الأصح، "الأمازيغوفونية"، نمط حياة، ونسق تفكير تؤمن بهيمنة أي نظام داخلي لمواجهة الهيمنة الخارجية، تعمل على (مردودية البقاء، وليس على مردودية

العطاء) تعمل على أن تكون الأمازيغوفونية أمة، وأن تكون الدول إما صانعتها أو أن تكون حليفتها، فهي - بهذا - تحكم مباشرة أو مداورة طيلة الحكم المغربي، فالحكم لها والملك عربي أو الملك أمازيغي ويشارك العرب في منصب الوزراء ويبقى التساؤل : لماذا أتى الأمازيغيون (الجدد) مع الملك الجديد ؟ هذا السؤال يؤكد على أن مصداقية الأسباب الديمقراطية غير كافية، وبالتالي، فإن تجديد الاستيلاء على جوار الملك خيار استراتيجي للعمل الأمازيغي في هذه المرحلة.

الأمازيغوفونية لم تعد تؤمن بالحدود الجغرافية لوطن تمازغا، كما تقرأ النظرة الكلاسيكية للأمازيغيين، أي أن الحدود الجغرافية لم تعد تحمل في طياتها "الحدود التاريخية لتمازغا"، حيث أصبحت الأمازيغوفونية أو الأمازيغية الجديدة حالمة بإنتاج "وطن أمازيغي"، فالمملكة الأمازيغية بالمذهب المالكي وبالملك العربي خيار استراتيجي لجعل الخصوصية الثابتة للمغرب خيار في أن تكون "الخصوصية الأمازيغية حاكمة"، وهذا يعني تجاوز زعامة المغرب التقليدية على المغرب الكبير أو دول المغرب العربي، لأن هذه الدول في الأصل دولة واحدة هي دولة تمازغا.

اختزال دولة تمازغا في دولة المغرب، واختزال مملكتها في مملكة محمد السادس، تجعل هذا التطور صانعا لمعطى : أن المغرب رائد الأمازيغفونية، وقد يكون المغرب مؤثرا بها على جواره، أو متأثرا بها في إعادة صياغة حكمه في المستقبل القريب.

د. الأمازيغية بالتحول الأخير أو التحالف مع مرحلة محمد السادس، خرجت من الدعوة العلمانية، ودخلت في "الدعوة النظامية"، وكانت قبله الأمازيغية مؤثرا للتحول، لأن الحسن الثاني احتضنت مملكته التيار الإسلامي، وكانت العلمانية في التيار الأمازيغي معادلا موضوعيا له، لكن مرحلة ما بعد الحسن الثاني، اتجهت إلى إزاحة جزء من التيار الإسلامي عن الساحة، واستبدلت المحافظة الإسلامية بالمحافظة الأمازيغية التي دخلت إلى هيكله، وتخدم نسقه الحُكْمي، فالأمازيغية تقع الآن في حياد من الأحزاب، كلما قربت نفسها من المخزن، فهي في الأَصل لا تصنع المشروع السياسي الجديد، ولكنها في لُبِّ المشروع المجتمعي المتعثر.

توازن العرش المهدد في الجوهر، وتوازنه الديناميكي للوسائل، ومن وسائله الاستراتيجية الأمازيغية، يتجه إلى ما يعتقد أنه :

- قاعدة بناء جديد للسلم الأهلي في المستوى البعيد المدى، حيث استفاد المغرب من أخطاء الصحراء التي اعتبرت مشكلة ترابية، فالأمازيغية انتهى مفعولها كمشكلة ترابية أو كمشكلة مناطق في هذه السياسة الجديدة.
- قاعدة لتوازن آخر للسلم الثقافي، ومن ثم قاعدة ثالثة للسلم الاجتماعي لكن هذا القرار

الرسمي أخرج الأمازيغية من "السلم السياسي". حيث لم يعد (السِّلْمُ السياسي) مهما حسب هذا الرأي ما دام النظر إلى الأمازيغية لم يعد مشكلة سياسية، وبالتالي فالمخيف هو تسييس التراكم القادم للأمازيغية كمشروع اجتماعي مغربي، لتغيير وجه المغرب الاجتماعي، وبالتالي وجه المغرب "السياسي".
مجرد أن تكون الأمازيغية "حركة اجتماعية" وحسب، هو ما يجعل إدارتها السياسية لصالح العرش، ولكن، لصالح الخارج كذلك، استثمارا لما قد يدعى بالفراغ السياسي لحركة اجتماعية كبرى، ثم لأن المناعة السياسية لم تعد قادرة على ضمان توجهها بما يفيد الدولة والمجتمع المغربيين، لذلك فالخارج يراقب ويدعم هذا التحول في أن تكون الأمازيغية حركة اجتماعية، ديمقراطية، تشكل المجتمع المدني القادر للوصول إلى حدود العصيان المدني الذي أصبح خيارا من أجل الديمقراطية، كما أكد عليه "نادر فرجاني المؤلف الرئيس لتقرير التنمية البشرية 2004"، ولذلك فإن سيناريو العصيان المدني وسيناريو الفوضى الخلاقة للبنتاغون يتطابقان في الأهداف، في الأجندة الدولية والأمريكية تحديدا.
هذا التحول مقروء في الداخل إن كان مقروءا من الخارج ؟
ما بعد ستالين، تشبه في إدارة المغرب ما بعد الحسن الثاني عند أكثر من محلل متخصص في الخارجية الأمريكية، حيث عرف الغرب الحسن الثاني في مرونته، وتفهمه لأهداف أمريكا وإسرائيل والعرب في هذه المنطقة المضطربة، ولكن لا أحد كان يعرف ما يناور في الصحراء ؟
هذا الانتقال إلى الوضوح في الملف مع الملك الذي خلفه، لم يُنْجِ الإدارة الأمريكية من البحث في المغرب على "المناورة الخاصة" لهذا العهد. ويتم التساؤل عن تحالفه مع حركة أمازيغية ألغى عنها الطابع السياسي وأعطاها الطابع الخاص بين الاجتماعي والثقافي، هل هذا التحالف صورة من المناورة التي لا تقبل إلا بالقول إن المناورة المغربية الحالية هي صناعة نظام اجتماعي "خاص يمكن أن يدير به القصر أهدافه الجديدة" دون أن تكون الطريقة "واحدة"، وهو المهم في أي استنتاج حول المغرب، المتذبذب بين ملكية الحسن الثاني المدافعة بالنار على حدودها الترابية، وبين ملكية فيدرالية موعودة، وتؤمن بتقديس نفس الحدود.
لن يكون الحسن الثاني مع موريتانيا هو محمد السادس في الصحراء، خلاصة استراتيجية أولى تتبعها خلاصة أخرى عمق الحسن الثاني في الشرق الأوسط وعمق محمد السادس في "الأطلس".
لكن لا أحد يقرر في المغرب "La fin des fins" أو غاية الغايات، فالأمازيغية تُدَارُ لتدخل في طبيعة النظام كما وأن احتلال مربع سياسي بشكل كامل يعني انسحابا أو قضاء كاملا على مربع سياسي آخر. فتوازن الضعف الذي خلق في البداية بين المربعات الجديدة للحكم اتجاه المربعات الكلاسيكية، استنزف مراكز النفوذ الجديدة، لأن الحرب بين المواقع كانت

هشة جدا، وكانت تتعلق بطلب الصمت من جهات حكمت مع الحسن الثاني، وعزلت.
فرض "فيتو الصمت" على أجهزة استخبارية وأمنية سابقة يعني أن هذا الفيتو قد يتحرك اتجاه أطراف أخرى في الدولة الجديدة، والمهم في حالة الأمازيغية هو قيادة الحركة الأمازيغية من الأمازيغيين، فقط، فهي حركة مغربية، وطنية بقيادة "طائفية"، مما يدعم أنه يمكن بهذه التقليدية، العمل على أن تكون (الزعامة من جنس شعبها)، وهذا قد يحرك أسئلة، كما وسيشكل "قراءة طائفية" لن تقف عند الحركة الأمازيغية بقيادتها الأمازيغية، بل في حركات أخرى تقرأ نفسها على النقيض، وهو ما يضع هذه القراءة "الطائفية" تتسيد في ظل بطء الانتقال الديمقراطي المغربي.
اليسار في وقت سابق قتل هذا النزوع، كما الحركة الوطنية والحركة الإسلامية، لكن الحركة الأمازيغية، تشبثت "بالقيادة الطائفية" التي تقرأ في قيادتها أنها أمازيغية العرق والثقافة؛ هذا النشاز يطرح أسئلة في ظل غياب "قيادة أيديولوجية" تدافع عن المشروع الوطني الأمازيغي، ولا تقرأ فيه وضع قيادتها من عربي أو أمازيغي، بالقدر الذي تقرأها فيه قيادة مدافعة عن المشروع الوطني بعمقه الأمازيغي والعربي، وغيرهما من ألوان الطيف المغربي.
"القيادة الأيديولوجية" لا تعني "قيادة سياسية" بالضرورة، ولكن القيادة الطائفية تعني "القيادة السياسية" الفاشية بالضرورة حاضرا أو مستقبلا.
"البعد الطائفي" في تشكيل نخبة المعهد الملكي للدراسات الأمازيغية يجب أن ينتهي ليتسلم الأكاديميون، وعلى ضوء كفاءتهم الدفاع على الأمازيغية وتعزيز تعليمها وإكمال بعدها الثقافي إلى جانب شقيقتها في الوطن والمواطنة : اللغة العربية، لأن القضاء على هذا البعد الطائفي ضرورة من أجل الأمن القومي المغربي، وإلا فإن المتوقع هو إسقاط القيادة الأمازيغية على كل المؤسسات المغربية، لأن كل المؤسسات أمازيغية والدولة أمازيغية، وهذا الإسقاط خطير لأنه سيضع "تصنيفا طائفيا" يبدأ من أن المؤسسات الأكاديمية الأمازيغية للأمازيغيين، لينتهي إلى كل مؤسسات الدولة الأخرى، ولن يخرج القصر عن ذيول هذه النظرة وانعكاساتها.
أن تكون حركة اجتماعية، ومن قيادة طائفية، ومن دون أبعاد استراتيجية إلا الأبعاد البرغماتية في التحالف مع النظام، هو ما يعني أن إعادة قراءة "أصول التحالف الجديد بين العرش والأمازيغية" يجب أن يتم من دون مركبات نقص، لإنجاح العملية في بعدها الوطني، غير الإقصائي، لإنجاح "سلام أهلي واجتماعي" هو الأساس لأي مشروع مجتمعي، ديمقراطي، حداثي، شعار مرحلة الملك الجديد.
تسييس الأمازيغية انتقل في الجوهر من مشروع تقسيم المغرب إلى مشروع تغيير طبيعة العرش (أو تمزيغ العرش). فالملك محمد السادس نجح في القضاء على تقسيمين محتملين :

تقسيم المغرب، فقرب الأمازيغية، وجعلها حركة للوطن تخدم اللغة الأمازيغية عبر الدولة by state في كل مفاصل الدولة، وهو ما قد يؤدي إلى تغيير في طبيعة العرش dénaturer le trône، وقضى على مشروع تقسيم الصحراء، وإن أدى ذلك إلى تغيير طبيعة الدولة dénaturer l'Etat من خلال تغيير طبيعة دولة الحسن الثاني باتجاه دولة فيدرالية - لم تكن بعيدة عن روح الحسن الثاني نفسه - تتبنى الجهوية الواسعة وبرلمان الجهة، لإنجاح الحل في الصحراء.

الخيار كان في تسييس أمازيغية المغرب أو تقسيم المغرب أو تغيير طبيعة العرش التي وصلت إلى حد التفكير في انقلاب 1972، والوصول إلى إبعاد هذه التقسيمات أو التغييرات خيار في أمن المغرب القومي الجديد ولذلك فلا معنى أن تبقى الجملة الفرنسية مسكوكة "politiser l'amazighité du maroc, c'est diviser le maroc ou dénaturer le trône".

لقد كان البعد السياسي السابق يصنع الخيار الوطني أمام الخيار الديمقراطي، أي في الجانب المقابل لكن الآن لا يجد الجيل الجديد غضاضة في أن يكون الخياران متطابقان. فالحساب المسيطر هو : هل يمكن بناء الديمقراطية من حركة سياسية أو حركة اجتماعية تهيء للإصلاحات الجذرية لتغيير أو إصلاح الأنظمة ؟ وكما يقول الرأي الدقيق في هذا الخضم : لا لحظة ذهبية في تصفية الحسابات السياسية خير من لحظات ما بعد الحرب أو ما بعد المواجهة، وبكل المنطق، فإن المواجهة الأمازيغية مع النظام لم تكن إلا مواجهة حذرة من كلا الجانبين، وهناك إرادة دائمة من العرش في ألا يعزل الأمازيغية حتى لا تخاطب شعبا أمازيغيا في مقابل جهة العرش، كجهة نقيضة لها، وهكذا تعيش استراتيجية المخزن اتجاه الأمازيغية استراتيجية غموض، ولا يركن المخزن مع هذه الإشكالية إلى موازين القوى، عكس ما نراه في علاقته مع الأحزاب، فالحسن الثاني :

1. قرأ الوحدة المغربية على أنها وحدة ترابية، وحدة دولة، وليس وحدة شعب أو وحدة لغة، ولذلك دخل في تفاهمات مع من كان له مذهب ديني أو لغوي آخر، مخالف للمذهب الرسمي أو اللغة الرسمية ؛ النظام المغربي كان ينتج مقاولة بسقف سياسي ولا تحديد لرأسمالها، فالسندات متعددة ومتنوعة، لأن المهم أن تبقى أمام الملك خيارات des choix، لكي يحكم، وعلى هذا صُنِعَتْ الآلة المخزنية.

الأمازيغية كانت دولةَ أمنية في الدولة من 1963 إلى 1972، ثم أصبحت دعوة حزبية من داخل المخزن أو دعوة مدنية كادت أن تحيي اليسار الراديكالي أمام المد الأصولي الإسلامي، وكان طبيعيا أن تزال "دينية" الحزب الإسلامي، وأن تزال "عرقية" اليسار في ترتيبات جديدة، من تسعينيات القرن الماضي تعمل نحو دعم الملكية الجديدة، أي فترة ما بعد الحسن

الثاني، وهي بالتأكيد فترة كانت المصالحة فيها كاملة بين العرش والأمازيغية، جعلت الأمن القومي المغربي يعاد رسمه، لأنه لا يمكن إضافة أي توتر إضافي بعد "الأرض المحروقة" التي نفذها النظام ضد التيار الجهادي، والنظام إلى الآن يريد تجسيد سياسة اللاعودة non retour باتجاه هذا الملف، كما باتجاه ملف الأمازيغية، فالمهم ألا تكون هذه المشكلة ضاغطة، بل أن تصبح "مادة تدبير للسياسة الجديدة".

لا مجال لعودة حدود الدولة إلى حدود الحسن الثاني، حدود للعرش تحمل تغييرات ولا تحمل انسحابات لنفوذ القصر قررها الحسن الثاني في مرضه وقبل وفاته، ولا يمكن اعتبار حدود العرش حدودا جديدة في السياسة، فالملك أعاد رسم الحدود الجديدة للعبة السياسية وذلك برسم حدود نفوذها وإبقاء حدوده الدستورية، "رسم جديد للقوة غير دستوري، ولكنه رسم عملي" استبدل به اللاعبين، ولم يستبدل اللعبة، استبدل التحالفات ولم يستبدل صيغة التحالف، فالمرحلة الجديدة منحت مرحلة "سلام" مع الأمازيغية أكثر منها "مرحلة تأسيس" لها، إنه اتفاق في نظر كواليس أمازيغية مع العرش لا تنفي المواجهة غدا، وهو تقدير يقرأ دوليا على أنه بالمطلق ناتج عن اتفاق "تاكتيكي وتنفيذي" يجعل جبهة ثانية في "صف الإصلاحات الجذرية" قد تحيي حركة الشارع، لقد استكانت الأحزاب إلى ضعفها، بعد انفصالها عن مدها النقابي، ولا يمكن أن يُستبدل هذا المد بالمد الديني أو العرقي - اللغوي، من خلال تحريم الدستور لذلك، والقصر وحده من يملك أن يجمع السياسة إلى الدين، (إمارة المؤمنين) ويجمع السياسة والتمييز الإيجابي لطائفة أو عرق أو لغة، كما حدث في إحدى الأوقات ليهود المغرب مع محمد الخامس، ومع الأمازيغية في العهد الجديد، وهذا يأتي لإنجاح توازن دولة قبل بدايتها، في حال محمد الخامس مع دولة الاستقلال، والدولة الجديدة من رحم الدولة الحسنية في 1999، أو "الدولة الأمنية" من داخل الدولة، في مقابل الدولة السياسية من داخل الدولة التي قادها حزب الاستقلال قبل تولية الحسن الثاني.

الحسن الثاني حكم بهذا التقدير :

- "الشرطي الاستقلالي" لإسقاط - أو في مقابل - البندقية المسيسة بين السيبة والتحرير.
- الشرطي الأمازيغي لإسقاط - أو في مقابل - "الحزب الواحد"
- الشرطي البصروي لإسقاط - أو في مقابل - "الحكومة القوية أو الحكومة غير الائتلافية".

واليوم يعود الأمن لإيقاف : "التفجيرات المسيسة" أو الإرهاب في المغرب، وإيقاف "المعارضة المنهجية"، التي هددها هذا العهد بصرامة، وقد ظهر أن :

أ. الأمازيغية هي ما سيجعل أي معارضة "ممنهجة وشاملة"، وهو ما يستقرءه بقوة المهندسون الجدد بتخوف مستطير.

ب. الأمازيغية هي وحدها التي إن نزلت للشارع، جعلت الشارع في مواجهة القصر،

وبـ"تغطية دولية"، لأنها حركة غير دينية، ولا يمكن أن يدخل القضاء عليها في إطار الحرب على الإرهاب.

ج. الأمازيغية ستكشف إلى أي حد هذا النظام ديمقراطي أم لا ؟

د. الأمازيغية قد تقسم الشعب المغربي إن عولجت بنظرة أمنية "صرفة أو متطرفة"، فهي بعد أي ردة فعل ستكون الدعوة الأمازيغية دعوة للشعب الأمازيغي، وهنا تكمن الخطورة، التي تدفع النظام إلى "مرونة إضافية" مع هذا الموضوع.

السلام المستخلص بين النظام والأمازيغية سلام معزول وفي اتفاق معزول، تغلب عليه الإدارة والإرادة الأمنية، وهو ما دفع حسن أوريد لمعارضة هذه المقاربة، فالشرط الأكاديمي يحدد أبعاده أوريد، والشرط الاستراتيجي للملف يحدده علي الهمة، فلا يمكن الحكم باستقرار هذه العلاقة التي يود حسن أوريد، التنظير لاستقرارها - الدائم - إنه يبحث عن ثقة، وليس عن Status quo، لأن تواجد الأمازيغية في سلام معزول une paix séparée يكرس بعدا آخر قد يحجب وجوه الصراع في المستقبل، ولكنه يكرسه، كإحدى فخاخ المخزن التي تشبه "فخاخ الإمبريالية" حسب تأكيدات كسنجر.

هناك "قرار بديل وفخ بديل" أمام الأمازيغية غير تحالفها مع الملكية ؛ وبالتالي فإن خيارها الخارجي الأنجلوسكسوني في بناء دعوة ديمقراطية تنزل للشارع لتسريع الإصلاحات ؛ تيار لربيع مغربي، لا يكون ربيعا أمازيغيا، بل يكون محركه الأمازيغ والدعوة الأمازيغية.

طاقة فاعلة، ودينامية للشارع، لأن الدفع إلى حكومة ديمقراطية، ومن البرلمان في 2007 ستكون خيارا واسعا للمغاربة، وبالتالي لا يمكن تغيير "الاتفاق التقليدي" بين الأمازيغيين والعرش في هذه المرحلة، ولذلك فتعديله وتوسيعه ودمقرطته باتجاه العربية، كما يدعو حسن أوريد خيار بحد ذاته، خوفا من أن يكون الاتفاق التقليدي "اتفاقا أمنيا" قد يكرر الأخطاء السابقة.

وزن وثقل الأمازيغية هو بثقل "الدين" في التيار العلماني والثقافوي والسياسوي الأمازيغي، والاتجاه الديني يجعل الأمازيغية خصوصية مقبولة، وتاريخية إلى جانب لغة المقدس، وعليه لا يمكن أن تنزل الأمازيغية بمقام الدين عند الإسلامي المغربي، ولكنها تنزل بمقام الدولة ؛ وهو التعقيد الذي يزيد من صعوبة إدارة هذا الملف الذي يدفع إما باتجاه احتلاله المقام الأول والتسوية المرغوبة، أو الصراع القاسي غير المرغوب، ولا يهم أن تنزل الدولة أو الحكم في هذا الصراع.

أي توتير للجبهة مع الأمازيغية خطر على القصر، كما يقرأ المهندسون الجدد للنظام، لذلك فهم يضعون هيمنتهم على هذا الملف الرئيس والمركزي، ويتنافسون في إدارته، لما يخدم التبريد، واستمرار أبجديات الاحتواء التقليدي للأمازيغية بإرادة أصحابها، إن ما يجري في

هذا الملف صراع بين "إدارات جديدة" متنافسة حول الملف تقدم له - أي للملف - أرضية سياسية في داخل تحالف الأمازيغية والقصر قد يؤثر على "طبيعة العرش" مستقبلا، كما وأن جيوسياسية "الموضوع الأمازيغي" في الإطار الدولي وتحريكه لتسريع الإصلاحات يهدف إلى تجميد هذا الدور، وإعادة بناء التوازن بما يفيد «صالح العرش ومصالح الأمازيغية ليس في هذا الظرف التحالفي، بل في المستقبل. و السؤال هل تصنع توازنات رُعْب حول الملك بين العرب والأمازيغ، كل يريد ولاءه»، أو هناك صراع أو تنافس بين العرب والأمازيغ حول الملك وليس ضد الملك، وبالتالي يمكن أن نطرح - مع هذا الوضع - نقطا ضرورية :

- إن كان اختلاف الإبداع بين الذكر والأنثى لا يمكن فهمه إلا بفهم خلفيته من القرن 19، وذلك بفهم الاختلاف بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير ؛ كما طرح كتاب إيليان Viennet الصادر في 2004 عن Harmattan، فكيف بعدم تحديد ثقافة الأمازيغية هل هي ثقافة النخبة أو ثقافة الجماهير ؟ إنه ما يقرأ في بعض الاختلافات داخل المعهد أو في مثل حملة توقيع المليون ضد دبلجة أمازيغية للفيلم الكوميدي لسعيد الناصري.

- هل يمكن أن تكون الحركة الأمازيغية مقدمة لليبرالية في المغرب، وليبرالية الشارع الديمقراطي، والربيع الديمقراطي المغربي ؟ الأمازيغية - في نظر البعض - يمكن أن تكون "هيكلا للمقاومة المدنية" لإنجاح الإصلاحات، فهل يمكن أن تكون هذه الحركة قائدة لشارع ليبرالي. سؤال يُحَدَّدُ مباشرة بعد الجواب على سؤال : هل الثقافة الأمازيغية ثقافة النخبة أو ثقافة الجماهير لتحديد ساعة المستقبل.

- هل يمكن تحديد موقع "الفوضويين الأمازيغ" الذين يسرعون إلى الشارع، ومنه يسعون لإدارة أهدافهم ؟ الفوضويون الذين يديرون بشكل عقلاني "الفوضى الخلاقة" في معارضات تمنح الديمقراطية للشعوب، يُقْرَأ مؤشرهم في توازنات الحركة السياسية داخل دول الشرق الأوسط الكبير؟

- هل يمكن القول إن الأمازيغيين يشكلون "لوبي العهد الجديد"، لوبي ملكي أم لوبي قريب من الملك pro-royale، فتحديد الأحجام الأمازيغية في النخبة المولوية، ستمنح جوابا على "حدود التحالف وتمديد عمره بين العرش والأمازيغية"، السؤال الحقيقي : عن المغرب - كله - والمغاربة - كلهم بعد الحسن الثاني ؛ انفتاح العرش نحو الأمازيغية، وانفتاح الأمازيغية نحو العرش يجسد مكان من "يحس أنه أمازيغي"، وهي المادة التي تكون حجر الزاوية في السياق الجديد.

الأمازيغي يطرح كما يطرح الألماني ? wobin ich (أين أنا)، لا أحد في موقعه السابق، وأنا أيضا تغير موقعي أو أنا أيضا تغيرت ؟

هذا هو السؤال : هل تغير موقع الأمازيغي أم تغير الأمازيغي ؟

في اعتقادي : المغرب بلد أركيولوجيا أمازيغية، وتاريخ عربي، ومن هذه الخلاصة، فالسياسة المخزنية أركيولوجيا أمازيغية، وإن كان تاريخ هذه السياسة تاريخ عربي. توجه يقر في العمق أن تغيير الملكية نحو ملكية أخرى أو جديدة لن تكون إلا بحركة أمازيغية، تكون هذه الحركة داخل النظام أو خارجه، حيث لا يمكن لأي حركة مدنية مغربية أن تكون ناجحة - حسب مقاييس الدراسات الأمريكية الحديثة - في تحريك الشارع إلا إن تحقق لها : دفاعها عن انتخابات حرة ونزيهة، وأن تكون مناهضة لما يدعى المخزن - النظام الديكتاتوري والبيروقراطي الداخلي - Anti makhzen، وأن تطالب بحكومة تمثيلية، وأن تدعو لعدالة اقتصادية، وتقر "الحرب العادلة في الصحراء"، وتدافع عن حقوق الإنسان والنظرة الإنسانية. بهذا يمكن لتاريخ جديد للشعب المغربي أن يتحقق، وتقريب مقاييس هذه المرحلة لمقاييس حركة أمازيغية، قد يختلف حولها كل مطلع، أولا وأخيرا، لضعف الوعي الفردي والوعي بحركة العالم نحو الحرية، كما وأن الشعب المغربي لم يألف أن يدفع ضحايا من أجل تغيير نظامه، ولكنه ضد الأجنبي يمكن له أن يدفع ضحايا، فالتغطية الوحيدة هي التحرر الوطني "الجمعي"، ولا يمكن إقرار "التحرر الوطني" من "الحق الفردي"، هذا هو جوهر العراقيل العامة، إن أضيف إليها أن الحركة الأمازيغية لا تزال منغلقة، وهو ما يستثمر في هذه الحركة لإنجاح حسابات المرحلة السياسية الحالية.

"مارشال اقتصادي لتنمية الريف" الذي كان مسلسل إعادة إعمار الحسيمة بعد الزلزال فرصة لانطلاقته لم ينجح، و"مأسسة الحل لتدريس الأمازيغية" بقي مترددا في ردهات المعهد الملكي للدراسات الأمازيغية و"التسييس الخارجي للأمازيغية" تجمد، وفي هذه الوضعية الحرجة، وجدنا أن النخبة الأمازيغية تائهة بين وطنيتها وتحالفها مع القصر، والحاجيات الثقافية للساكنة الأمازيغية.

"القوة الأمريكية" تحاول أن تجعل "القيم الثقافية للأمازيغ" قيم فردية، فهي لا تؤمن بالحقوق الثقافية، وبالتمييز الإيجابي لثقافة أصيلة أو شعب أصيل، وإلا لبادرت إلى "حماية ما تبقى من ثقافة الهنود الحمر وأحيت لغتهم"، لذلك فإن التوجه الأمريكي نحو المستقبل يضمن أن تندمج فيه هذه الحركة كحركة اجتماعية ديمقراطية مغربية للوصول إلى إصلاحات سياسية تغير النظام وآنذاك يمكن اختيار الثقافة المرغوبة أو غيرها مما ستختاره المؤسسات التي تمثل الشعب المغربي، لذلك فالخط الثقافي للأمازيغية ليس عمليا، في هذه النظرة، لأنه يؤسس للغة ولمجال حيوي لها، تكون الدولة الأمازيغية جزءا منه، وهذه النظرة تُؤَمِّنُ نفسها فقط من خلال دعم أمريكا لإسرائيل، ومن خلال علاقات استراتيجية، وليس تحديد صورة إسرائيل "العبرانية أو الدينية" هو سبب دفاع اليمين المحافظ لإسرائيل، بل هذا الدعم، دعم استراتيجي لدولة ولنظام ديمقراطي، دون أن تكون خصوصيته مدعاة لمثل هذا التقدير الذي يجلب

التحالف والدعم.

الحركة الأمازيغية كحركة ديمقراطية، من حقوق الفرد حقه في تحديد صورة ثقافته ودولته؛ وانفتاحه خاصية استراتيجية، لذلك فهناك سياسة أمريكية اتجاه الحركة الأمازيغية، وليس اتجاه "الثقافة الأمازيغية"، ومدى الحركة "السياسي" ونشاطها بهذا الاتجاه، وهو المحدد لعلاقاتها مع أمريكا.

المسألة غير متعلقة بالتاريخ أو بالثقافة، بل متعلقة بالسياسة وميكانيزمات الحاضر، وعليه فكل الخطوط المتداخلة والمرقمة للمسلسل الديمقراطي سيجعل الأمازيغية لها مصير سياسي، وإن عملت على خطوط ثقافية فارقة، فالسياسي سيحضر بعد نضج الثقافي، أو وراء "الثقافي"، وهو ما يترقبه الخارج، الذي يرغب في "تحديد برنامج الحركة وتقرير مصيرها بتقرير مصير الحكم الجيد والديمقراطية بالبلد".

الحركة الأمازيغية يجب أن تؤكد على هويتها : هل هي إنتاج لماكينة الريف المغربي أو العالم القروي أو السيبة في مقابل المخزن، فتكون الأمازيغية المجال الحيوي لمعارضته ؟ أم هي إنتاج ماكينة الدولة من عهد الحماية، ومرورا بعهد الحسن الثاني، وإلى العهد الحالي ؟ وفي كل مرة كان لها دور في الدولة من داخل النظام أو خارج النظام السياسي، ولكن داخل الدولة بامتياز ؟

هل يمكن أن تكون هذه الحركة عاملا للتغيير أي تغيير النظام السياسي وحماية الدولة ؟

إن حسم أسئلة الوجود هذه، بالنسبة للحركة الأمازيغية، كفيل بتجديد الأسئلة أو تجديد الحركة، ليكون النظام الدولي مستجيبا لحركة داخلية ديمقراطية من خلال القيم العالمية للحقوق ومنظومتها لتتجه إلى تحديد إضافي أن تكون لأمريكا طاقة التنفيذ والدعم.

الإنسية الأمازيغية هي السبيل لإنجاح توافقها الداخلي وإنجاح وحدة الدولة والشعب المغربي، وهي السبيل "الشبه مثالي" لتكون حركة ديمقراطية تتجاوز مصالح أشخاص يتحكمون في مصيرها، فمشكل الأمازيغية مشكل نخبة أمازيغية، ليس لها القرار، وإن كان لها القرار، فليس لها حق إدارته أو تنفيذه.

الموجة الأمازيغية الجديدة حاليا حاولت بدخولها للمخزن أن تزعزع : خارطة "العائلات الكبرى" المخزنية التي حكمت مرحلة محمد الخامس والحسن الثاني، ولا تكاد "العائلات الأمازيغية" أحرضان وغيره أن تسلم، لذلك ففئة "الأعيان" لم تفكك اتجاه كفاءة الأفراد، لكن هذه الموجة الجديدة والنخبة الجديدة حول الملك تصنع "عائلات نفوذ جديدة" بين عقد أو عقدين، ستبني صورة أخرى من "الشبكة النافذة"، وأمريكا والديمقراطيون لا يجب أن يتركوا مثل هذه التأسيسات البيروقراطية الجديدة التي تعرقل الديمقراطية الناشئة.

ان الأمازيغيين الجدد لا يخرجون عن (الإقطاع الجديد) الذي يبنى حاليا، فبعد أن لاحظنا

النخبة الجديدة للملك تصنع مصالحها الجديدة : ج.س.م مع الماجدي أو شراء بنك الوفاء من مجموعة أونا ... أو غيرها، نلاحظ أن الأمازيغيين الجدد يدعمون هذا التوجه، بما يجعلهم جزء من البيروقراطية الجديدة، وهو مايعقد تحول هذه الحركة - الأمازيغية - إلى حركة ديمقراطية، فأن يكون الأمازيغيون الجدد داعمين للإقطاع الجديد، كما كان أحرضان وغيره من الأمازيغيين القدامى من داعمي الإقطاع القديم، فهذا ما يؤشر إلى أن الأمازيغية دخلت في "جيل جديد من الاحتواء"، وكان قدر الحركة الأمازيغية أو الأمازيغيين الجدد أن يكونوا مع الموجة الديمقراطية الجديدة، لكن اختيارهم "الاستراتيجي" وربما النهائي، أنهم عوض أن يكونوا حلفاء للمحافظين الجدد في واشنطن، كانوا محافظين جدد للملك محمد السادس.

وهو خيار لا يجعل هذه الحركة في عمق اهتمامات الرؤية الأمريكية، إلا بما يفي مصالح أمريكا في المغرب والتي تقرأها في أجندة المصالح القصيرة المدى البعيدة عن التحالف أو التأطير مع الأمازيغيين الجدد، ولأنهم يدافعون على التحول من داخل النظام، وهم دينامو الإصلاحات التي اعترفت بها واشنطن، يمكن إن توقفت إصلاحات النظام أن يخرج الأمازيغيون الجدد من صف النظام، وسيضغطون من أجل إصلاحه من خارجه، وهذه المرة من الشارع.

لا يمكن القول بأن هذه النظرة صحيحة، وإن كان فيها جزء من الصحة، لأن الأمازيغيين الجدد جزء من النخبة الجديدة التي تحكم في عهد الملك الحالي، وليست وحدها من يشكل النخبة، إلا إن اعتبرنا أن المغاربة أمازيغ، وأن الأمازيغيين الجدد هم المغاربة الجدد الذين يسايرون إصلاحات الملك الجديد، في خروج محتشم عن خط الحسن الثاني، حيث الإصلاحات خط دولة بدأ ما قبل الملك الجديد، ويستمر معه.

وأي حدود لتقدير أثر هذه النخبة على الملك لا تزال ملتبسة، في حين أن مراقبين يعتقدون باحتكار هذه النخبة الجديدة للقرار اليوم.

لكن ما يبقى هو سؤال : هل نفوذ الأمازيغيين الجدد الذين مثلوا فئة المحافظين الجدد لعهد الملك محمد السادس سيدوم ؟ ولن تكون الإجابة قائمة إلا بالإشارة إلى التساؤل : على ما بعد أمازيغية المغرب ؟ Après l'Amazighité du Maroc أو على الأصح تمزيغ المغرب ؟ Amazighization، التي أصبحت سياسة بحد ذاتها تحول تدريجيا المغرب إلى دولة أمازيغية ومجتمع أمازيغي، وبالتالي عرش أمازيغي، ومملكة أمازيغية.

هذه الاستراتيجية يقف إلى جانبها اتجاها يجعل العلمانية امتدادا أصيلا لتراث القبيلة الأمازيغية (التي تضع ألواحا لقوانينها العرفية لتحديد معاملاتها وتعيين الإمام للصلاة فقط)، ويضيف أحمد عصيد أن هناك (ديمقراطية علمانية لهذه القبائل)، حيث يؤكد ألا استبداد أمازيغي، وفي المقابل كل الاستبداد شرقي أو من الشرق العربي (الأحداث المغربية

2005/4/29) الذي منه استبداد المخزن، ولذلك فالدمقرطة والتمزيغ مساران متطابقان، وخروج عن التاريخ السياسي للنخب والبلاطات، وهذه الوجهة بدورها مندمجة في الاستراتيجية الجديدة للقصر، تؤسس بعداً يرى نفسه في عودة المملكة المغربية إلى المملكة الأمازيغية من خلال الدولة الديمقراطية.

الواقع أن الزوايا الثلاث لحسن أوريد - شفيق أو عصيد، يربطها خيط دفاع واحد عن معادلة: تمزيغ الدولة أو القصر أو المجتمع - أو بثلاث - باتجاه الوصول إلى أن يكون المغرب الدولة الأمازيغية (الأولى والوحيدة) في الكون، فلا يهم أن تكون هناك ثورة الجماهير المغاربية لتوحيد الأمازيغيين في دولة تمازغا - كما كان الأمر عليه في الحرب الباردة - بل الاتجاه إلى بناء دولة ديمقراطية تكون أمازيغية، وتقبل بالنظام الملكي المغربي بعد تغيير بعد معالمه من خلال عمليات جراحية لدمقرطته، لأن ديكتاتوريته من الاستبداد الشرقي، وكلما تحققت ديمقراطيته كان أمازيغيا، وكلما كان أمازيغيا كان ديمقراطيا، حيث أن جعل التراث الأمازيغي هو تراث ليبرالي - ديمقراطي خيار نخبوي اتخذ على أساس برغماتي لإيصال قراءة تاريخية برهان تاريخي حالي للموضوع الأمازيغي، وهذه النظرة جعلت التراث العربي المغربي تراث للاستبداد والديكتاتورية والفساد، راكبا نفس موجات "الانتقادات الأمريكية ضد البعث وتجربته في العراق".

هذا وحده ما يهم الأمازيغيين الجدد، حمل نفس الانتقادات الأمريكية ضد الاستبداد الشرقي (العربي) وإلحاق الاستبداد المخزني به، وجعل الديمقراطية خيارا أمازيغيا، ومحليا ينقذ المغرب ويفك ارتباط ملكيته عن الملكيات والأنظمة العربية الاستبدادية. هذه المقاربة البرغماتية التي تستثمر الخارج، ولا يستثمرها الخارج ؟ يجعل أمريكا في قراءتها لهذه النخبة، تعتبرها نخبة التغيير في مفاصل المخزن، للانقلاب الهادئ عليه.

الحركة الأمازيغية الجديدة، هل تسعى إلى دمقرطة الدولة قبل تمزيغ العرش ؟ وأي حدود للأولويات في أجندتها ؟ والواقع أن دمقرطة الدولة مؤجلة ولذلك فالديمقراطية ليست خيارا جذريا، بالقدر الذي ترى فيه خيار تمزيغ الدولة خيارها الاستراتيجي، فهي لم تدافع عن الأعراف الديمقراطية أو ما دعي المنهجية الديمقراطية التي ورثت عن الحسن الثاني، باعتبارها متجاوزة، وتؤسس لأعراف أخرى تجد فيها ليبرالية المرأة وحقوقها امتدادا لتاريخ المرأة الأمازيغية، وترى فيه رهانات أخرى ترمي إلى المساس بجوهر السياسات الجارية، لتحويلها إلى ما يفيد التوجهات الدولية التي تقرأ بأنها ليست إلا امتدادا تاريخيا للتراث الأمازيغي، وهي المصالحة المتطابقة بين التراث الأمازيغي الليبرالي والتوجه الليبرالي الجديد (النيوليبرالي) لأمريكا، مصالحة تؤسس نفسها على وضع النظام المغربي خارج استبداده - ومعنى ذلك وفي هذا المنظور - خارج عروبته، وكل توجه آخر هو متطابق بين الموجة

الديمقراطية الدولية، والتاريخ الأمازيغي للمغرب.

"تمزيغ" على وزن الأسلمة التي يقوم بها إسلاميون معتدلون لجعل الديمقراطية خيارا إسلاميا، وهو تقدير آخر لجعل التمزيغ خيارا لجعل الديمقراطية خيارا أمازيغيا، وبذلك فإن تنازع المغربة بين الأسلمة والتمزيغ خيار متنافس عليه، أو متكامل عند البعض الآخر يجعل الوضع باتجاه يخدم توافقا استراتيجيا آخر مع أمريكا، وهو نفسه ما يخدم العرش، لأنه قرّر دائما أن يكون السبّاق للتكيف مع ما هو مطلوب دوليا، للاستمرارية، لذلك فالعرش لا يريد إلا الاستمرارية ولو بتمزيغه!

إقبار تضخيم فزاعة الإسلاميين الذي بدأه الغرب يتوازن مع إقبار مطالب الأمازيغيين، بعد أن دخلت أمريكا والاتحاد الأوروبي، بوثيقة وقعها سولانا في بروكسيل. مرحلة الحوار مع الإسلاميين، هو ما يهدد بعودة الأمازيغيين إلى "الحوار مع الأمريكيين" باتجاه ورقة البنتاغون (فوضى خلاقة أي عصيان مدني لتحقيق الإصلاحات في المغرب)، لأن الأمزيغيين كانوا دِرْعاً لنظام حارب الإرهابيين، وفي دخول النظام في حوار مدعوم من الخارج مع إسلامييه سيكون دور الحليف الأمازيغي الذهاب بحواره إلى أبعد حدٍّ مع الأمريكيين. ويتوازى هذا المعطى الخارجي، مع معطى داخلي تمثل في طلب خرج من الكواليس يطالب بتعديل الحكومة ويطالب بدستور جديد (التهامي الخياري)، فدعوة الدستور الجديد تسير مع رياح دسترة الأمازيغية التي يحملها المستشار مزيان بلفقيه، ويديرها، حيث أصبحت الأمازيغية جزءا لا يتجزأ من السلطة الفعلية (حكومة مستشاري الملك)، هذه اليقظة الأمازيغية للدسترة وإرباك سياسة المعهد هو لعب بالورقة الأمريكية أو احتواء لها، وبالتالي هي استغلال لملف الأمازيغية كحطب للانتخابات القادمة 2007 التي لن تترك كل المجال للإسلاميين، بل يتجه المهندسون لتحريك (مضبوط) لورقة الأمازيغيين.

هذه الورقة تجددت باتجاه يغازل المطلب الأمريكي في بيان اجتماع 17 مارس 2005 بمناسبة الاحتفال بالسنة الأمازيغية 2955 والداعي إلى العصيان المدني، وذلك بتكوين لوبي أمازيغي قادر على تغيير موازين القوى والحسابات السياسية في الداخل، بل ويدعو خارجيا إلى الانسحاب من "جامعة الدول العربية"، ويكرس اعتبار الدولة المغربية من دول الشرق الأوسط الكبير، وهذا المطلب سينتهي داخليا بتمزيغ العرش أو إزالته، خصوصا وأن "تمزيغ العرش" هو أسمى هدف للشراكة بين الحركة الأمازيغية والملك، شراكة تهدف إلى احتلال مساحات أخرى، أهمها انعقاد المؤتمر العالمي (الكونغرس) الأمازيغي في أرض تمازغا - لأول مرة - وحلم الأمازيغ، يتوجه إلى اعتبار المملكة المغربية "مملكة أمازيغية" لن يكون المرور إليها دون تشكيل قطب أمازيغي، ديمقراطي مستقل، وبين استمرار مشروع الحركة الوطنية بتعريب الأمازيغيين، وتمزيغ حركة وطنية جديدة، وبملكية جديدة يكون المغرب في مفترق

طرق، ليبقى التخوف عند البعض من كيفية احتواء مؤسسة إمارة المؤمنين للأمازيغية العلمانية، إن كان الآخرون يقرؤون التنافس بين "القابلين للاحتواء الأمريكي والقابلين للاحتواء الداخلي" : وبين الإسلاميين والأمازيغيين تقف مطالب "الأمازيغية العلمانية".

أما الاندماجيون - الأمازيغيون - فيقرؤون الاعتراف الكامل بمملكة محمد السادس أول مملكة أمازيغية، ودولة أمازيغية، وهو ما يتطلب التحالف مع العرش لإنتاج شروط هذه الملكية الثانية من الملكية التي سطرها الحسن الثاني. وهذا رهانهم.

ويبقى اللائكيون - العرب أو الذين كانوا متحالفين في السابق مع الأحزاب الاشتراكية العربية - مدافعين، اليوم، وبشراسة - وعلى رأسهم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية - على الفصل 19 (من الدستور) أي على إمارة المؤمنين كدرع "استراتيجي" ضد العنف الإسلامي وتياره السياسي، وضد المخطط المبيت للأمازيغيين المتطرفين المستهدف للفصل 19، لأن بإسقاطه أو تعديله، تبدأ الملكية الثانية، والتوازن الذي تراه هذه الفئة : إبقاء الفصل 19 وإجماع المغاربة والحركة الأمازيغية تحديدا عليه في مقابل دسترة الأمازيغية، وذلك وحده - في نظرهم - ما يكفل الحَدَّ من حركتي "تسييس" الإسلام و"تسييس" الأمازيغية، لأن دخول الحزب الإسلامي إلى الحكومة، والدخول السابق "للحزب الأمازيغي" للقصر، سيكون إعلانا عن انقلاب "سياسي" - إن لم يكن إعلانا عن انقلاب بنيوي - على دولة الحسن الثاني (أو على أصح التعابير مملكة أو ملكية الحسن الثاني)، وهو انقلاب ترغب فيه كل الأطراف لتمييز هذا العهد عن سابقه، لكن هل القصر متأكد من إدارته لوضع محكوم بين فَكَّيْ كماشة الأمَازِيغَانيَّة والإسلاموية، رغم ارتدائهما لثوب "الاعتدال" ؟

فهرس